وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة –

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم: التاريخ

عنوان المذكرة

الأسواق في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830م)

مدينة الجزائر (نموذجا)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث

إعداد الطالبة:

- تسعديت ارناتن

إشراف الأستاذ:

د. سعيد جلاوي

السنة الجامعية: 1437-1438هـ / 2016-2017م

إهداء

أهدي ثمرة جهدي:
الى من تربعت على عرش قلبي دون منازع...الى من سهرت هي ونمت أنا

ملأ الأجفان...الى من بدعائها أنارت لي طريقي وسط الظلام...إلى جوهرة

القلب ومقلة العين ونبع الحنان...إلى أملي ومحياي. أمي الغالية.

قائمة المختصرات:

1-العربية

تحقيق: تح

ترجمة: تر

تعريب: تعر

تعليق: تع

تقديم: تق

جزء: ج

دراسة: درا

دون بلد: (د.ب)

دون دار النشر: (د.د.ن)

دون سنة: (د.س)

دون طبعة: (د.ط)

صفحة: ص

طبعة خاصة: (ط.خ)

طبعة: ط

عدد: ع

علبة: عل

مراجعة: مرا

الشركة الوطنية للنشر والتوزيع: (ش.و.ن.ت)

2- الفرنسية

Edition:Edit

au même endroit:IBID

Ouvrage précédemment citée: Op.cit

page :P

Revue Africaine: R. A

Traduction: Trad

Volume:V

مقدمة

ارتبطت الجزائر بالدولة العثمانية فترة طويلة امتدت من بداية القرن 16 م إلى غاية 1830م تاريخ احتلال فرنسا لها، فشهدت الجزائر خلال هذه الفترة نمط من الحكم منح طابعا خاص للنظام السياسي وهيبة للنظام العسكري البري والبحري وخصوصية للنظام الاقتصادي، الذي طغت معالمه في عائدات التجارة ومنتوجات الفلاحة وأشكال العمارة وطبيعة المدن التي تعد الأسواق أحد ملامحها ومظاهر تطورها، كونها أحد الآليات المنشطة للحياة داخل هذه المدن.

فهذه الأهمية البالغة التي تكتسيها الأسواق في الحياة اليومية في المدن الجزائرية خلال العهد العثماني، أثارت فضولي لطرح تساؤل عميق مفاده:

إلى أي مدى كانت هذه الأسواق بمثابة المرفق التجاري والفضاء الحيوي المساعد والمكمل للحياة الاقتصادية للجزائر خلال العهد العثماني؟

وهذا التساؤل الكلي لا مناصى من تفكيكه إلى عدة تساؤلات منها:

- أين تتركز هذه الأسواق في الجزائر، ومدينة الجزائر بالأخص؟
- ما أشكالها وآلياتها؟

إذ قمت بتقسيم هذا العمل إلى مقدمة، مدخل، وثلاثة فصول وخاتمة.

فبالنسبة للمدخل كان تحت عنوان «أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني» وقد تطرقت فيه إلى الأوضاع السياسية في كل من عهد الباي لربايات (1519- 1519م)، فترة الباشوات (1589- 1659م)/ مرحلة الأغوات (1659- 1671م) ثم مرحلة الدايات (1671- 1830م)، حيث أشرت بإختصار إلى ما ّميز كل فترة منها في نظام الحكم وكيفية نهاية النظام وظهور النظام الجديد، أما بالنسبة للأوضاع الاقتصادية فقد أشرت إلى أوضاع الجزائر في بداية القرن 16 وتدهور الاقتصادي، وبعد المجيء العثماني الذي عرف

تضاعف نشاط القرصنة وتحدثت كذلك باختصار عن الأوضاع الزراعية والصناعية والتجارية.

ففي الفصل الأول عنونته بـ« التوزيع الجغرافي للأسواق في الجزائر» والذي يتكون من أربعة مباحث، ففي كل مبحث حاولت دراسة الأسواق لكل بايلك من حيث تحديد الموقع، نظام السوق العملة المتواجدة، فيه أي دراسة عامة وسطحية في كل من بايلك الشرق، بايلك التيطري، بايلك الغرب، أما بالنسبة لدار السلطان فكان أكثر توسعا مقارنة بالمباحث السابقة لكونه جوهرة الموضوع.

أما الفصل الثاني بعنوان «تمركز الأسواق في مدينة الجزائر وأشكالها» والذي يتكون من مبحثين إذ تحدثت في المبحث الأول عن تمركز الأسواق في المدينة، والذي قسم إلى ثلاث عناصر، تناولت فيها الشوارع التي تتواجد فيها أسواق مدينة الجزائر وهي ثلاث شوارع رئيسية وهي شارع باب عزون، شارع الباب الوادي، وشارع البحرية، ففي كل شارع حاولت ذكر أسماء الأسواق المتواجد فيه والسلع المتوفرة فيه وتحديد موقع هذا الشارع في المدينة.

أما المبحث الثاني تحدث فيه عن أشكال الأسواق في المدينة، وقسمتها هي الأخرى إلى نوعين منها الأسواق المغطاة منها القيسارية، الفندق البادستان، وتطرقت في كل نوع من أنواع السوق المغطاة إلى تعريفه ودراسة شكله، السلعة المتداولة فيه وتاريخ ظهوره أما القسم الثاني من نوع الأسواق هي الأسواق المكشوفة، فذكرت منها مثلا الرحبة وتحدثت فيها عن تاريخ ظهورها في مدينة الجزائر، السلع المتداولة فيها إذ نجد فيها أنواع من الأسواق مثل رحبة الفحم، رحبة القمح، رحبة الزرع، كما تحدثت عن قائدها والمسؤول عن تسييرها وأماكن تمركزها، وأشرت كذلك إلى الحانوت وتعريفها.

أما بالنسبة للفصل الأخير الذي جاء تحت عنوان «نظام إدارة الأسواق في مدينة الجزائر» قسمته إلى مبحثين، في المبحث الأول تحدثت فيه عن أدوات القياس وأدوات الوزن والعملة، والذي حاولت فيه ذكر أدوات القياس والوزن وذكرت بعض تلك الوسائل المستعملة

لتسهيل عملية التسويق للسلع وافادة المشاكل بين المشتري وصاحب السلعة. وكما تحدثت على أسماء العملات المتداولة أنذاك والتي كانت مرفوقة ببعض الصور في الملحق لتقريب الصورة أكثر للقارئ.

أما المبحث الثاني من هذا الفصل فتطرقت فيه إلى ذكر الهيئات المسيرة للأسواق، والمتمثلة في شيخ البلد، أمين الأمناء، المحتسب.

وأنهيت الدراسة بخاتمة تضمنت النتائج التي خلصت إليها من الموضوع والملحقة بملاحق المتعلقة بالبحث.

وقد استعنت للقيام بعملي هذا على قائمة ة من المصادر والمراجع الهامة المفيدة وهي:

من جملة المصادر العربية أذكر مخطوط «قانون أسواق مدينة الجزائر» لـ عبد الله محمد بن الحاج يوسف ابن شويهد، والذي أفادني في معرفة تقاييد سوق مدينة الجزائر خاصة فيما يتعلق بأواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر (1107-1117هـ/ 1695- 1705م) وكذلك المعاملات التي كانت في السوق، وأفادني أيضا لمعرفة مختلف نشاطات الجماعات الحرفية

أما بالنسبة للمصادر العربية الأخرى نجد:

- وصف إفريقيا لحسن الوزان حيث قام بوصف تفاصيل عناصرها العمرانية للمدينة عندما زارها سنة 921هـ/ 1515م.

- المدن العربية الكبرى في العصر العثماني لـ: أندريه رايمون وقد استفدت منه كذلك معرفة منوغرافيات المدن الاسلامية في الوطن العربي في الفترة العثمانية مثل وصفه لحانوت مدينة الجزائر أنها أخذت نفس النموذج لحوانيت المدن الإسلامية، وكما تطرقت إلى التعرض للمجموعة التي تنشط داخل السوق.

أما بالنسبة للمراجع العربية كانت متوفرة إلى حد محدود، حيث قمت في توظيفها في جميع فصول المذكرة، وهذا راجع لسهولة لغتها مقارنة بالمصادر ومن أهم المراجع المعتمدة هي:

– ناصر الدين سعيدوني، قانون أسواق مدينة الجزائر وحيث أخذت منه نظرة عامة عن أسواق مدينة الجزائر في العهد العثماني من جميع الجيهات تمركزها أشكالها، نظام تسييرها، وكذلك اعتمدت على مراجعه الأخرى مثل الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، النظام المالي، ورقات جزائرية، والذي أفادني وخاصة فيما يتعلق بالعملة، وأدوات القياس والوزن.

– وكذلك كتاب ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في مرآة التاريخ (العهد العثماني).

وبالنسبة للكتابات الأجنبية فكانت متنوعة منها:

- (A) Raydnand, les grande ville arabe a l époque othamane oevoulx, Alger étndeorchéslagiqne et topgrafhique).
- Shuval tal, La ville d'Alger a la fin de XVIII^{éne}s.
- (I) Haedo, topographie et histoire général d'Alger.

والتي استفدت منهما في معرفة الطابع العمراني لمدينة الجزائر في العهد العثماني وأهم الأسواق التي كانت تتمركز في قلب المدينة.

– إضافة للمجلة الإفريقية التي تعتبر من المصادر الأجنبية التي أثرتنا من خلال المقالات المنشورة في أعدادها المختلفة التي كانت ولا تزال ملجأ الباحثين في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني لما حوته من مقالات تاريخية حول الدراسات المختلفة لمدينة الجزائر من حيث المجتمع والعمران ومنها: Devoulx Tal, Alger Etude Orcheologique Et Topographique.

وبالنسبة للدراسات السابقة التي اعتمدت عليها عبارة عن رسائل الماجستير ودكتوراه ما سبقت الذكر ومنها:

– مذكرة دكتوراه لعائشة غطاس تحت عنوان: «الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700–1830م)»، جامعة الجزائر، 2000– 2001م.

– عبد القادر دحدوح، مدينة قسنطينة خلال العهد العثماني، مذكرة شهادة دكتوراه 2009–2010.

– مذكرة ماجستير لزهرة بن كردرة بعنوان: أسواق مدينة الجزائر من الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني من خلال المصادر ، جامعة الجزائر، 1999– 2000م. .

– مذكرة ماجستير لنبيلة أيت سعيد: التحف المعدنية العثمانية، جامعة الجزائر، 2008–2009م.

وقد كانت لي نقطة انطلاق، بإعتبارها قد تطرقت لموضوع الأسواق.

وخلال سعي لتوفير هذه الكتب والوثائق عانيت من عدة صعوبات منها ما ارتبط بالحياة اليومية كوني مرتبطة بالعمل، وقلة الإمكانيات المادية، وضيق الوقت كون أن المدة المخصصة لانجاز المذكرة غير كافي، وطبيعة الموضوع ومنهجته.

ولتجاوز هذه الصعوبات اعتمدت على منهج تاريخي ملائم، يعتمد على الاستقراء والوصف.

وفي الأخير أوجه شكري إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل وبالأخص القائم على الإشراف الدكتور سعيد جلاوي.

وأخير أرجو أن يكون عملي هذا خالصا لوجه الله.

المدخل

أوضاع الجزائر خلال الفترة العثمانية 1519-1830م

1/ الوضع السياسي:

لقد كانت الجزائر قبل الوجود العثماني في صراع مرير بين الحفصيين في تونس والمرينيين في المغرب الأقصى[1]، حيث امتد نفوذ الحفصيين إلى قسنطينة[2] ومما زاد الأمور تعقيداً أن الدولة الزيانية عرفت حروباً داخلية بسبب تنازع أفراد الأسرة الزيانية حول الحكم[3]، وهذا ما أدى إلى تفكك السلطة بالجزائر إلى عدة إمارات، كإمارة جبل كوكو بالقبائل الكبرى التي كانت تحت تصرف أسرة ابن القاضي كما كانت أسرة المقراني تحكم منطقة القبائل الصغرى (بجاية)[4] وكذا إمارة الثعالبة بالجزائر التي كانت تحت تصرف آل ابن التومي[5]، وقد قام حاكمها في سنة 1516م بالاستنجاد بالأخوين بربروس ضد الاسبان الذين كانوا وقتها يحتلون وهران وقبلها تركوا حامية في الجزر المقابلة للجزائر وأخرى في بجاية[6] التي احتلوها عام 1510م وبعدها استسلمت معظم المدن الساحلية الأخرى مما فتح المنافذ البحرية أمام الاسبان، فقام أحمد ابن القاضي الزواوي بمراسلة الأخوين أيضاً، وهذه الرسالة ذكرها الأفراني، وهذا جزء مما جاء فيها: "...ان بلادنا بقيت لك ولأخيك وللذئب، فأقبل الترك نحوه مسرعين..."[7].

---

[1] عبد الرحمن الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، الجزائر، 1994م، ص13.

[2] نور الدين عبد القادر، **صفحات في تاريخ الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، نشر كلية الآداب الجزائرية، 1965م، ص48.

[3] مجهول، **مذكرات خير الدين بربروس**، تر: محمد دراج، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر 2010م، ص102.

[4] أحمد ابن سحنون الراشدي، **الثغر الجماني في ابتسان الثغر الوهراني**، تح: المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2013م، ص ص16-17.

[5] يحيى بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج2، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص7.

[6] وليام شالر، **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824م)**، تج وتع وتق: اسماعيل العربي (ش.و.ن.ت)، (د.ط)، الجزائر، (د.س)، ص40.

[7] الصغير محمد فرج، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، صححه هوادس، مطبعة بودرين وشركاه، (د.ط)، (د.ب) 1988م، ص17.

زعماء مدينة الجزائر توسلوا إلى خير الدين للبقاء وعرضوا عليه ارسال وفد لينوب عنه[1] وقد كان الأمر كذلك حيث اتجه وفد من علماء الجزائر بقيادة الفقيه أبو العباس أحمد بن القاضي حاملاً رسالةً إلى السلطان العثماني يعرضون فيها استعدادهم لطاعته ويطلبون منه نجدتهم والثناء على خير الدين، حيث جاء فيها بشأن هذا الأخير "... لقد أظهر مزيداً من الشجاعة والجدية عندما قادنا إلى الجهاد في سبيل الله، بنية حسنة وقلب صادق متفق الكلمة معنا في الشدة والرخاء لإعلاء كلمة الله..."[2]، وقد استجاب السلطان العثماني لطلب سكان مدينة الجزائر[3]، وقام بإرسال اسطول بحري مدعوم بألفي جندي انكشاري وكمية كبيرة من الذخيرة ومنح خير الدين لقب بايلرباي، فأصبح بموجبها القائد الأعلى للقوات المسلحة بالجزائر وممثلاً خاصاً للسلطان العثماني، وتم ضرب السكة باسم السلطان العثماني وذكر اسمه في الخطبة[4].

وبذلك عرفت الجزائر سنة 1519م الالتحاق الرسمي بالدولة العثمانية وسلطة الحاكم العثماني وتمثيله في الجزائر بالحاكم العثماني الملقب بادئ الأمر بالبايلرباي[5]، قد مرت الفترة العثمانية في الجزائر بعدة مراحل أخذت تسميتها من اللقب الذي اشتهر به حكام كل فترة وهي كالتالي:

أ/ فترة البايلربايات(1519-1589م): بدأت بربط الجزائر رسمياً بالدولة العثمانية وتعيين خير الدين بايلربايا عليها سنة 1519م، وتعتبر هذه الفترة من أزهى عصور الحكم العثماني

---

[1] علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط** ، ج1، دار المعرفة، ط4، القاهرة، 2006مص84.

[2] سفيان صغيري، **العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671-1830م)**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخصر باتنة، الجزائر، 2011-2012م، ص ص22-23.

[3] علي محمد الصلابي، المرجع السابق، ص84.

[4] سفيان صغيري، المرجع السابق، ص ص24-25.

[5] عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية** ، تر: محمد علي عامر، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1409هـ/1989م، ص82.

في الجزائر حيث ازدهرت البلاد في جميع النواحي، وذلك بفضل التعاون بين رياس البحر وأبناء البلاد في الحكم، كما كان لمهاجري الأندلس دوراً كبيراً في ازدهار البلاد[1].

ولعل أهم مميزات هذه الفترة هو الحاق الجزائر بالدولة العثمانية وجعلها احدى ولاياتها وهذا ما أكسبها قوة في الداخل والخارج، وكان البايلربايات يعينون من طرف السلطان العثماني وكانت فترة حكمهم غير محددة، وقد استطاعوا تحقيق الوحدة للجزائر وتحرير عدة مناطق من الاسبان كبجاية 1555م، وبدأت في هذه الفترة نواة البحرية الجزائرية والتصدي للغارات الصليبية[2].

ب/ فترة الباشوات (1589-1659م): بعد أن أصبح خطر انفصال الجزائر عن الدولة العثمانية هاجساً للسلاطين العثمانيين وذلك نظراً لتزايد نفوذ البايلربايات وهذا ما دفعهم إلى تعويضهم بالباشوات وتحديد فترة حكم كل واحد منهم بثلاث سنوات[3] وهذه الفترة القصيرة ولّدت مشاكل كبيرة حيث انصرف كل باشا إلى السلب والنهب وجمع الثروة، وهذا ما دفع برجال الجيش بالثورة على الباشوات واضعاف الحكم بالجزائر[4].

ج/ مرحلة الآغوات (1659-1671م): تعتبر من أقصر المراحل وذلك نظراً لإقدام قادة الجيش البري (اليولداش) على خلع الباشا ابراهيم وتعويضه بقائد من فئتهم يطلق عليه اسم الآغا، وقد كان هذا الانقلاب ضد الباشا المعّين من قبل السلطان العثماني، وقد حدّدت صلاحيات الآغا بالديوان، أي أن الآغا يمثل السلطة التنفيذية والديوان يمثل السلطة التشريعية، وحدّدت فترة حكم الآغا بسنتين يترقى بعدها إلى رتبة آغا شرف ويحل محله آغا آخر، وهذا ما أدى إلى زيادة الصراع بين الآغوات، ونتج عن ذلك انتشار الفوضى وانعدام

---

[1] وليام سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تع وتق: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر،(د.ط)، الجزائر، 2007م ص ص40-46.

[2] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 1997م،ص ص57-58.

[3] ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، **الجزائر في مرآة التاريخ(العهد العثماني)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، (ط1) الجزائر، 1984م، ص 14.

[4] عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص58.

الأمن وانفصال الحكام الجزائريين عن السلطة العثمانية، وفي عام 1671م انهار هذا النظام ليحل محله نظام الدايات بانقلاب من رياس البحر[1].

د/ مرحلة الدايات (1671-1830م): في هذه الفترة حاول الحكام ترضية السلطان العثماني وتقوية مركز الداي، وذلك بتعيينه في منصبه مدى الحياة بناءً على اقتراح الديوان الذي ينتخب الحاكم، وأصبح دور السلطان العثماني يقتصر على اصدار مرسوم أو فرمان لتثبيت اختيار الديوان العالي بالجزائر، وبذلك أصبحت الجزائر منفصلة رسميا عن الدولة العثمانية، وعندما حاول السلطان العثماني تعيين حاكم على الجزائر قام داي الجزائر علي شاوش بطرده وتعيين نفسه بدلاً منه[2].

2/ الوضع الاقتصادي:

ان التفكك والفوضى اللذان عاشتهما الجزائر مع بداية القرن 16م انعكسا سلباً على مختلف الجوانب، فقد تأثرت الزراعة التي كانت تشكل النشاط الاقتصادي الرئيسي للسكان كون غالبية السكان كانوا يتمركزون بالأرياف، كما تراجعت التجارة الداخلية والخارجية بفعل الاضطرابات بين المدن والطرق التجارية والأسواق[3]، كما أن الصناعة تأثرت هي الأخرى فقد اختفت الكثير من المراكز الحرفية وما تبقى منها فقد أهميته، بالرغم من استقطاب الجزائر لكثير من التجار والحرفيين والفلاحين الأندلسيين الذين عززوا صفوف الجزائريين إلا أن هذا لم ينعش الاقتصاد الجزائري[4].

ان تردي الأوضاع السياسية في بداية القرن 16م أدى إلى الاضطراب الأمني وانعدام الاستقرار، وهذا ما انعكس سلباً على الحالة الاقتصادية التي أثرت بدورها على الأوضاع الاجتماعية، وهذه التفرة عرفت الدول الأوربية الاكتشافات الجغرافية، فأصبحت التجارة تمر

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص59.

[2] نفسه، ص60-61.

[3] عمار بن خروف، **العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب الأقصى في القرن 10هـ/16م**، دار الأمل، (د.ط)، الجزائر، 2006م، ص18.

[4] نفسه، ص18.

عبر المحيطات وقلّ نشاطها في البحر المتوسط، مما أفقد بلدان المغرب مورداً اقتصادياً مهماً، ولكن بمجيئ العثمانيين واستقرارهم بالجزائر تضاعف نشاط الجهاد البحري وتحولت إلى مؤسسة من مؤسسات الدولة[1].

علاوة على الجهاد البحري اعتمد السلطة في نضامها المالي على جباية الضرائب لتمويل الخزينة خاصة عندما تقلصت موارد الجهاد البحري في النصف الثاني من القرن السابع عشر والملاحظ على تلك الضرائب أنها كانت تعسفية في مجملها مما زاد من فقر الفلاحين وسوء أحوالهم المعيشية[2]، فتدنت بذلك أوضاعهم الصحية.

الزراعة كانت المورد الأساسي للفلاحين ثم أصبحت تربية المواشي حرفة مكملة لزراعة الأرض، خاصة لدى سكان قسنطينة ومرتفعات بني راشد، واتخذت حرفة الرعي شكل نشاط اقتصادي مستقل لذاته اعتمدت عليه القبائل الرحالة بالهضاب الوهرانية وأراضي الجنوب[3].

وفيما يخص الانتاج الفلاحي فقد اختصت كل منطقة بإنتاج نوع من المحاصيل وكل منطقة تكمل الأخرى وتغطي حاجياتها المعيشية ولسكان المدن كذلك[4]، وقد تأثرت الفلاحة الجزائرية أواخر الفترة العثمانية بعدّة مشاكل وصعوبات أعاقت تطورها، وذلك بسبب الأساليب القديمة المتبعة والآلات البدائية المستعملة في خدمة الأرض، إضافة إلى الضرائب التي أصبحت تفرض على الفلاح، وكذا خطر الحملات العسكرية وتهديد قبائل المخزن المسلحة، كما أنه كان عرضة للأمراض والمجاعات التي تصيب البلاد، وهذا ما دفع الكثير منهم إلى تفضيل تربية المواشي على الاستقرار في الأرض وخدمتها[5].

---

[1] وليم سبنسر، المرجع السابق، ص60.

[2] أحمد شريف الزهار، **مذكرات أحمد شريف الزهار نقيب أشراف الجزائر (1168-1246هـ/1754-1830م)**، تح تق: توفيق المدني، (ش.و.ن.ت) ط2، الجزائر، (د.س)، ص35.

[3] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)**، (ش.و.ن.ت)، (د.ط)، الجزائر (د.س)، ص ص31-32.

[4] نفسه، ص ص32-33.

[5] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص32-33.

أما النشاط الصناعي بالجزائر العثمانية فقد ضل متواضعاً لا يتعدى الصناعات المحلية اليدوية التي تعتمد على ارضاء متطلبات أسواق المدن والأرياف من المصنوعات اليدوية كصناعة الأغطية الصوفية والزرابي والحلي والفخار وصناعة الجلود وغيرها، وقد توارثت بعض الفئات هذه الصناعات واشتهرت بها، فمثلاً فئة اليهود اختصت بصنع المجوهرات والحلي في مدن تلمسان وقسنطينة والجزائر[1].

وكنظرة عامة عن الصناعة في الجزائر العثمانية يمكن القول أنها كانت تعتمد على المواد الأولية الموجودة بالبلاد وهي تغطي حاجيات السكان الضرورية وحتى الاشياء الكمالية، وقد كانت هناك مبادلات تجارية سواء على الصعيد الداخلي التي كانت تتم داخل المدن أو في الأسواق الأسبوعية والسنوية للأرياف، وقد كان الحكام يشجعون الاسواق التجارية سعياً منهم لفرض الهيمنة على سكان الأرياف، كما عزّزت القوافل المارة بالأراضي الجزائرية من وإلى المشرق والمغرب أو بلاد السودان، أما المبادلات التجارية على الصعيد الخارجي فقد كانت مع تونس والمغرب وكذا المشرق العربي خاصة المتصلة بموسم الحج فهي تدّر أرباحاً وافرة وقد كانت تحمل الحاجات الكمالية والترفيهية، أما التجارة مع بلاد السودان فقد كانت تعتمد على الحاجات الضرورية للعيش.

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص35.

الفصل الأول

التوزيع الجغرافي للأسواق في الجزائر

المبحث الأول: أسواق بايلك الشرق.

المبحث الثاني: أسواق بايلك التيطري.

المبحث الثالث: أسواق بايلك الغرب.

المبحث الرابع: أسواق دار السلطان.

قسمت الجزائر في العهد العثماني من الناحية الإدارية إلى أربعة أقاليم رئيسية وهي بايلك الشرق، بايلك التيطري، بايلك الغرب، ودار السلطان، وهذا التقسيم الذي سأتعرض إلى الاقتصاد الذي كان فيه بالتفصيل فيما يلي.

المبحث الأول: الأسواق في بايلك الشرق 1519-1830م:

رغم الأوضاع والظروف السياسية التي مرّ بها المغرب الأوسط وخاصة المنطقة الشرقية والتي تميّزت بالفوضى وأدى إلى تدهور الحياة الاقتصادية، إلاّ أن النشاط الاقتصادي لا زال قائماً في الأسواق بإقليم قسنطينة ومزدهراً خاصة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ميلادي[1].

إن هذه الأسواق في بايلك الشرق كانت تخضع لعدّة شروط سواء من حيث أماكن توزيعها داخل البايلك أو من هندستها وتخطيطها المعماري، حيث اختلف توزيع الاسواق في بايلك الشرق من حيث قربها أو بعدها عن السوق الكبيرة التي تمثل مركز البايلك والشوارع الرئيسية، وعادة ما كانت هذه الأسواق في شكل حوانيت مصطفة على جانبي الطريق، وفي خضّم ما تقدّمنا به نُبرز أنواع الأسواق في بايلك الشرق مع ذكر نوع السلع والضرائب والنظام الرئيسي للسوق في بايلك الشرق، وهي كالتالي:

- **أنواع الأسواق في بايلك الشرق:**

يوجد نوعين من الأسواق في بايلك الشرق وهما كالتالي:

أ/ **الأسواق غير المتخصّصة:** وندرجها على النحو الآتي:

[1] محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830م**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م ص60.

- **سوق التجار**: يعتبر من الأسواق المفتوحة، يقع في وسط مدينة قسنطينة يتكون من عدد كبير من الحوانيت، التي تنفتح على الشارع الرئيسي الذي يربط بين باب الواد وباب القنطرة، إضافة إلى الشوارع الثانوية التي تتفرّع عنه، وهو يضم العديد من الحرفيين[2].
- **سوق العصر**: لقد شهد هذا السوق حركة عمرانية كبيرة في عهد صالح باي*، وهو يقع بين القصبة من الشمال ومن الجنوب حي الشارع الذي استحدثه صالح باي لليهود، ولقد أنشأ صالح باي بهذا السوق فندقاً وعدّة حوانيت أوقفها على مُجّمعه العمراني الديني، وينفتح على هذا السوق شارعان رئيسيان، الأول ينطلق من الباب الجديد باتجاه حي الطابية قم القصبة لينتهي إلى سوق العصر والشارع الثاني يبدأ من باب الواد ويمر شمال دار الباي وبين جامع سوق الغزل وسوق الغزل، ثم يستمر إلى غاية سوق العصر، ويعدّ هذا الشارع من الشوارع الرئيسية وربما كان مخصصاً للطبقة الحاكمة والاستعراضات الرسمية خاصة وجزء منه كان يحمل اسم زقاق البلاط.

وقد كان هذا السوق أوائل تشييده يسمى بسوق الجمعة في عهد صالح باي، ثم عرف بسوق السلاح وسوق العصر إلى غاية وقتنا الحاضر[1].

- **سوق الجمعة**: يقع في الطرف الشمالي من المدينة بين حي القصبة وحي الشارع وسوق العصر، وهو ينفتح على مساحة كبيرة، تنفتح عليها عدّة طرق وشوارع تربطها بالقصبة وسوق العصر ورحبة الصوف والشارع وباب القنطرة، مما يجعنا نحتمل أن وجود هذا السوق في هذا المكان المتطرف كان خصّيصاً لاستقبال القوافل الداخلة عبر باب

---

[2] عبد القادر دحدوح، **مدينة قسنطينة خلال العهد العثماني دراسة عمرانية أثرية**، رسالة لنيل شهادة دكتراه، جامعة بوزريعة الجزائر، 2009-2010م، ص249.

*صالح رايس: هو أحد بايات بايلك الشرق، ولد بأزمير في تركيا سنة 1725م، عيّنه باشا الجزائر العاصمة بايا على بايلك الشرق في الفترة ما بين (1771-1792م) ، شهدت فترة حكمه عدّة انجازات وعرفت منطقة بايلك الشرق ازدهاراً اقتصادياً واجتماعياً، مما إلى ازدياي نفوذه وولاء الشعب له وقتُل سنة 1792، هذه الحادثة أدّت إلى موجة حزن كبيرة وكتعبير عن ألم الأمة عليه ارتدت النسوة وشاحاً أسود يسمى بالملاية، ينظر: عبد القادر دحدوح، المرجع نفسه، ص38.

[1] نفسه، ص249.

القنطرة الذي يعدّ المدخل الرئيسي والوحيد للمدينة من الناحية الشمالية الشرقية، الذي كانت له أهمية كبيرة للمدينة يترجمها الاهتمام البالغ الذي أولاه حكام المدينة للجسر الذي يسبق الباب[1].

- **سوق القدل:** ينفتح هذا السوق على الشارع الرئيسي الرابط بين باب الواد وسوق العصر وسوق الجمعة، وهو يقع بين حي الطابية وحي ميلة الصغير، والحي التجاري الذي يرتبط به طريقان ثانويان.
- **سويقة[2]* باب الجابية:** تحتل هذه السويقة موقعاً استراتيجياً، فهي تنفتح على الشارع الرئيسي للمدينة الذي يربط بين باب الجابية وباب القنطرة، وهي تتوسط الحي إلي يعرف بحي باب الجابية، وعليها تنفتح عدّة طرق وشوارع ثانوية، وتعرف هذه السويقة أيضاً بسويقة بني ثعلب.
- **سويقة بن مقالف:** تقع هذه السويقة بحي الطابية، وهي تربط بين مختلف أجزائها وحوماتها، حيث تقع بشمالها الطابية الكبيرة، وفي غربها الطابية البرانية، وجنوبها الموقف وحومة مصاصة، وفي شرقها حومة سواري، وبالإضافة كانت هذه السويقة تتوسط هذه الأحياء، فهي تقع على الشارع الرئيسي للمدينة الذي يربط بين الباب الحديدي والقصبة.
- **سوق الموقف:** يقع هذا السوق بالقرب من باب الواد عند مفترق الشارعين الرئيسيين اللذان ينطلقان من هذا الباب باتجاه باب القنطرة وسوق العصر، كما أنه يقع بالقرب من دار الباي التي مات تدار فيها شؤون حكم المدينة والبايلك، فضلاً عن وجود أزقّة عديدة تنفتح عليه، ولعل وجود هذا السوق بهذا المكان الذي يمثل المحطة الأولى التي من

---

[1] رشيد بوروبية، **الكتابات الأثرية في المساجد الجزائرية**، تر: إبراهيم شبوح، (ش.و.ن.ت)، الجزائر، 1979م، 119.

* سويقة: هي سوق صغيرة اختصّت بالحاجات اليومية للسكان وبإعادة توزيعها من جديد داخل الأحياء السكنية المختلفة، تتكون من عدد محدود من الحوانيت التي تخصّصت بتأمين ضروريات الحياة اليومية للسكان، ينظر: Raymond, **Grandes villes arabes à l'époque ottomane**, Paris, 1985, P263-264.

خلالها تشع ثلاثة شوارع رئيسية للمدينة سبب تسميتها بسوق الموقف، أي أنه كان بمثابة المكان أو الساحة التي تتوقف فيها القوافل الداخلة إلى المدينة، ثم تواصل مسيرتها إلى الوجهة المناسبة لها، أو ربما كان بمثابة سوق جملة للسلع ليعاد بيعها بالتجزئة داخل الأسواق الأخرى حسب الحاجة والاختصاص[1].

- **السوق الكبير:** يقع هذا السوق ضمن محيط ونطاق سوق التجار، فهو بجوار الجامع الأخضر، في موقع يتوسط سوق التجار جنوباً، ورحبة الصوف شرقاً، وحي ميلة الصغير شمالاً وسوق الخلق غرباً .
- **سوق الخلق:** يقع هذا السوق من محيط ونطاق سوق التجار فهو يوسط سوق الغزل وسوق التجار، وعلى نفس الشارع الذي يوجد به السوق الكبير[1].

ب/ الأسواق المتخصّصة:

كان بمدينة قسنطينة عدّة أسواق متخصّصة، وهي في غالبيتها تتوزّع على الشارع الرئيسي الذي يربط بين باب الوادي وباب القنطرة، وتتمركز خاصة في سوق التجار، ومن أهم تلك الأسواق نذكر:

- **سوق العطارين:** تقع هذه السوق عند بداية الشارع المذكور من بالقرب من باب الوادي[2].
- **سوق السراجين:** يأتي بعد سوق العطارين على نفس الشارع، وهو يبدأ من مفترق الطرق.
- **سوق الصباغين:** يبدأ من حيث ينتهي سوق السراجين ومنه ينقسم الشارع الرئيسي إلى شطرين، أحدهما شمالي والآخر جنوبي، وفي الاول يوجد سوق الصباغين.

[1] رشيد بورويبة، المرجع السابق، ص ص120-123.

[1] نفسه، ص124.

[2] عبد القادر دحدوح، المرجع السابق، ص252.

- **سوق الشبارليين:** يقع على طريق ثانوي يتفرع عن الشطر الشمالي من الشارع الرئيسي، ويتعامد عليه باتجاه الغرب، وهو يربط بين الشارع الرئيسي وسوق الغزل.
- **سوق الصاغة:** هو الآخر يحتل طريق ثانوي يربط بين سوق التجار وسوق الغزل وبشكل متوازي مع سوق الشبارليين، كما يوجد في طرفه الغربي سوق الغزل وحمام سوق الغزل.
- **سوق الحدادين:** يقع بالقرب من سوق الصاغة، غير أنه يسر في اتجاه الشطر الشمالي للشارع الرئيسي.
- **سوق القزازين:** يبدأ من حيث ينتهي سوق الحدادين، لكنه يساير طريقاً فرعياً وبشكل متعامد على الشارع الرئيسي في اتجاه الغرب، لينفتح في طرفه الغربي على الشارع الرئيسي الذي يربط بين باب الوادي وسوق العصر حيث يوجد زقاق البلاط[1].
- **سوق القصاعين:** يقابل هذا السوق جانباً من سوق الحدادين وسوق القزازين، وهو يقع على نفس الشارع والاتجاه مع سوق الخلق، ويستمر في الجهة الجنوبية للشارع ليقابل جزء منه السوق الكبير حيث يقع الجامع الأخضر.
- **سوق الغرابليين:** يبأ عند مفترق شطري الشارع الرئيسي.
- **سوق البرادعيين:** وهو يلي سوق الغرابليين، إلاّ أنه يحتل طريقاً فرعياً يتجه غرباً ليربط بين شطري الشارع الرئيسي.
- **سوق الخضارين:** وهو يأتي بعد سوق البرادعيين وعلى نفس الطريق الفرعي لينتهي عند سوق الجزائريين.
- **سوق الجزائريين:** وهو يتبع سوق الخضارين وعلى نفس الطريق الفرعي، وينتهي عند سوق القصاعين حيث يوجد الجامع الأخضر والسوق الكبير.
- **سوق الخراطين:** يقع على الشطر الجنوبي للشارع الرئيسي[2].

[1] عبد القادر دحدوح، المرجع السابق، ص ص252-253.

[2] رشيد بورويبة، المرجع السابق، ص125.

- **سوق النجارين:** وهو يتبع سوق الخراطين على نفس الشارع، وينتهي عند طريق فرعي يتجه إلى الغرب بشكل متعامد على الشارع الرئيسي.
- **سوق الخراشفيين:** يساير الطريق الفرعي الذي ينتهي عنده سوق النجارين، أما نهاية هذا السوق فهي تقع عند سوق القطاعين.
- **سوق الرقاقين:** يقع على الشارع الرئيسي في شطره الجنوبي بعد سوق النجارين، ويستمر إلى غاية حي ميلة الصغير[1].

ج- إدارة السوق (التنظيم):

كانت ادارة السوق في معظم المدن الاسلامية موكلة إلى مجموعة من الموظفين في مقدّمتهم:

- **قائد السوق:** وهو أمين السوق، ومهمته جمع الضرائب وتفتيش السوق.
- **القباني:** وهو الذي يزن السلع والبضائع، وهو طرف محايد بين البائع والمشتري.
- **المثّمن:** يوجد هذا الموظف في غالب الأحياء في الفنادق ووظيفته تحديد أثمان السلع، ومراقبة الأثمان[2].
- **البواب:** يوجد في مدخل كل سوق، مهمته فتح باب السوق في أوقات محدّدة، ومراقبة الداخلين والخارجين، ويسهر على حراسة السوق[3].

لقد سارت مدينة قسنطينة على هذا النظام، إذ كان قائد السوق المسؤول الأول على النظام ومراقبة السلع التي تدخل المدينة عبر الأبواب، وكان مقره الرئيسي باب الوادي، وكان

[1] عبد القادر دحدوح، المرجع السابق، ص254.

[2] Vayssettes (E), **Histoire de Constantine sous la domination Turque de 1517 à 1837**, in Recueil des notices et mémoire de la soceitéArchélogique de la Province, Constantine, 1987, P28.

[3] سعد نيقن مصطفى حسن، **مجتمع الحرفيين في مصر العثمانية في القرنين 16 و17م**، رسالة دكتوراه، جامعة تونس الأولى، 1998م، ص376.

يساعده خوجة وعشرة موظفين الذين يقفون أمام باب الجابية وباب القنطرة، أما الباب الجديد فقد كان مخصص بخروج الباي.

المبحث الثاني: أسواق بايلك التيطري1519-1830م:

كانت مرافق بايلك الطيتري أقل عددا من مثليتها في مدينة الجزائر في المرافق التجارية إلاّ أنها كانت أكثر أناقة وجمالا ولاسيما مقاهيها وفنادقها، أما الحوانيت التي كان معظم أصحابها من اليهود، فإنها مشابهة لما هو موجود في مدينة الجزائر.[1]

تعددت أراء المؤرخين والباحثين المسلمين والأوربيين في تسمية المدية، إلا أنهم اتفقوا جميعهم على أنها قديمة، وفي ذلك يذكرها البكري فيقول أنها « موغلة في القدم»[2] ففي العهد الاستعماري الفرنسي وذلك أثناء حفر أساس بناء المستشفي العسكري فعثر الفرنسيون من عسكريين وبناءين على رفات، أي هياكل عظمية قديمة مع تحف زهرية عليها صورة امرأة وفخار ونقود من البرونز[3] وكما يرون المؤرخون أن المدية كلمة بربرية تعني العلوم والأرض المرتفعة، ويبدو أن الإسم القديم بقي مستمرا في العهد الإسلامي حيث يورد ابن خلدون في كتابه «العبر» أخبار المدية فيقول: « أن عثمان بن يغمراسن نهض في المدية وقام بدعوته فيه قبائل تعرف بلامبديا واليهم تنسب»[4]، وهناك من يرجع أصل تسمية المدية إلى مدونة وهي بطن من بطون القبيلة البربرية صنهاجة وبلقب من ينتسب إليها بالمدي أو اللمداني

[1] أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني (926هـ-1246هـ/1519م1830م)**، دار الكتاب العربي، ط1، 2009، الجزائر، ص 337.

[2] أبو عبد الله البكري، **المغرب في ذكر افريقية والمغرب، نشره البارون دوسلان**، الجزائر، 1937م، ص 59.

[3] أحمد السليماني، **مدينة المدية ونواحيها في العهد القديم، مجلة الدراسات التاريخية**، العدد 7، المعهد التاريخ، الجزائر، 1995م، ص 137.

[4] عبد الرحمن ابن خلدون، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، مجلد6، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1999م، ص 192.

نسبة إلى الصنعة أو الحرفة التي كان يمتهنها سكانها قديما والمتمثلة في صناعة المدى التي تعنى السكاكين.[1]

في مطلع القرن 10هـ/ 16م، تمكن الضعف من تلمسان وأصبحت غير قادرة على الدفاع عن المدية، رأي سكان المدية تحويل ولائهم لأمير تنسى «حماد بن عبيد» وهو من الأمراء الزيانيين المنشفين عن طاعة سلطان تلمسان.[2]

وفي عهد البايلربايات حسن بن خير الدين (1544- 1567م) جرى تنظيم بلاد الجزائر قسيمها إداريا إلى أربع مقاطعات ومنها بايلك التيطري والذي سحي كذلك ببايلك الجنوب، وقد كان تابعا للإدارة المركزية في مدينة الجزائر في حين كان كل بايلك تحت حكم باي تابع للسلطة المركزية، ولا يعرف بدقة حتى استحدث بايلك التيطري، حيث يعود تاريخ أقدم وثيقة ذكر فيها بايلك التيطري بهذا الاسم سنة 955هـ- 1548م، وهي عبارة عن مرسوم يعفى الباي رجب جماعة «الشرفة» من دفع الغرامة، والضرائب بتاريخ جمادي الأول 955هـ- 1548م.[3]

لقد أصبحت حدود البايلك في شكلها النهائي أي بعد إعادة تنظيمية سنة 1189هـ- 1775م كما يلي:

يحده من الشمال الغربي سلسلة الأطلس البليدي، إبتداء من مقطع بوروحي، الذي يتجه شمالا من ناحية الغرب إلى ناحية الشرق، وهي مواطن قبائل سوماتة، حجوط، بني صالح، بني مسوسا، موزايا، بني سليمان، بني جعد، عريب التابعة لدار السلطان.

[1] محمد مختار اسكندر، **المدية بين القديم والحديث**، منشورات وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، 1986م، ص 19.

[2] مولاي بلحميسي، **مدينة المدية عبر العصور، في التاريخ المدن الثلاث الجزائر**، المدية، مليانة، إعداد وتعليق عبد الرحمان الجيلالي، الجزائر، 1979م، ص 325.

[3] فيدرمان، **نبذة عن تاريخ وإدارة بايلك التيطري**، المجلة الافريقية، العدد 09، ص 282.

أما من الشمال الشرقي، فتنتهي حدوده بين جبل ديرة وجبل نوغة، أين تقيم قبائل بني سليمان، بنى جعد، عريب، قبائل وطن بشر، وطن حمزة الذي أصبح أيضا تابعا لدار السلطان.

يحده البايلك من الناحية الغربيّة، مجرى نهر الشلف عند المقطع المعروف بنهر وزل، ينعرج داخل التل، نجد عند هذه الحدود مواطن قبائل أولاد عنتر وأولاد هلال التابعة لبايلك الغرب.

أما من الجنوب تحد البايلك سلسلة الأطلس الصحراوي في الجزء المنحصر بين تازة وبوغار من الجنوب الغربي، نهاية جبل ديرة من الجنوب الشرقي وبالإضافة إلى المناطق الصحراوية التي تسكنها القبائل الرحالة، ويتخلل هذا الجزء الجنوبي كتل جبلية أهمها: زكار وسواري[1].

إنطلاقا من وصف الدكتور «شاو» للمناطق التي زارها في بايلك التيطري سنة 1720- 1732م فإن البايلك جغرافيا عبارة عن مناطق جبلية تتخللها سهول هي أقرب للهضاب، حكم إرتفاعها عن مستوى سطح البحر وانحصارها بين سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي الالتوائية، وأنه بايلك غنّي بالأودية الفرعية والينابيع والعيون ما يجعله يعتمد أساسا على الزراعة في أجزائه الواقعة في الشمال، أما الجنوبي فينفتح على المناطق الصحراوية التي عادة ما تعتمد على إقامة الواحات وتربية المواشي.[2]

[1] أحمد الشريف الزهار، **مذكرات أحمد الشريف الزهار**، نقيب أشراف الجزائر، تح: المصدر السابق، ص 47.

[2] T. Shaw : **vayage dans la régence d'alger**, traduit de l'anglais : 2éne édition, Bouslama, tunis ,1980.

تعتبر التجارة من أهم النشاطات، الاقتصادية في بايلك التيطري فقد شهدت الدراسات عن الانتعاش الاقتصادي واهتمام السكان بالتجارة[1]، مما جعل من البايلك وفي مقدمته المدّية مركزا تجاريا نشيطا، حيث كان هذا النشاط يمثل ضرورة اقتصادية في البايلك نظرا لإختلاف الموارد الطبيعية فيه والمنتوجات المختلفة، وكان هذا النشاط التجاري خاصة بين قبائل الشمال أو التل التي كانت تزاول الزراعة والحرف المختلفة كانت تلجأ إلى داخل البايلك سنويا لبيع منتوجاته المختلفة على رأسها الحبوب، الزيت الصابون ، الفواكه الجافة مثل التين، والمنتوجات الحرفية خاصة الحديدية أما القبائل الجنوبية فكانت تصعد إلى داخل البايلك بقطعان المواشي والمنتجات المرتبطة بها من صوف وجلود وغيرها، بالإضافة إلى منتوجات من التمر من الواحات الجنوبية من أجل بيعها وإقتناء الحبوب للمؤونة السنوية[2] هذا بالإضافة إلى تموين البايلك لتجارة مدينة الجزائر خاصة بالصوف والمواشي، بهذه الحركة التجارية تنشأ سوق موسمية، وطرق تجارية في البايلك، تربط بين مختلف مناطقه وتلتقي عند المراكز الإستراتيجية في البايلك خاصة المدية والبرواقية وسوق الغزلان[3]، إلى جانب السوق الموسمية هناك نوع آخر من الاسواق وهي السوق الأسبوعية التي تعقدها أهم القبائل البايلك، وهذه الاسواق كان لها أهمية إقتصادية واجتماعية للسكان باعتبارها تساهم في تحقيق الاحتكاك والتكامل بينهم.[4]

حيث هذه الأسواق الأسبوعية يشرف عليها إداريا القايد إذ تعتبر رئاسة وحراسة هذه التجمعات السكانية من الوظائف المكلف بها، وذلك حتى تتمكن الإدارة من إبقاء عيينها

---

[1] حسن بن محمد الوزان الفاسي ، **وصف إفريقيا**، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م، ص41 .

[2] فايزة بوشيبة، **بايلك التيطري من خلال الأرشيف العثماني بمحلي 1073هـ- 1245هـ/ 1662- 1830م**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005- 2006م، ص 65.

[3] Urlrain (Ismaël) : **Notice sur province de titteri** « tableau de la situation des établissement français l'Algérie, 1943- 1944, P150.

[4] فايزة بوشيبة،المرجع السابق، ص 67.

على تحرك القبائل وتنقل ثرواتها من خلال ما يباع ويشترى عن طريق ضريبة المكوس على السلع، ويساعد في القايد في مهامه ميدانيا قايد آخر يعرف بقايد الرحبة[1]، ويعتبر سوق مدينة المدية أهم الأسواق الاسبوعية في البايلك باعتبارها أهم مركز تجاري فيه، وكان يعقد كل يوم الجمعة وتحضره الكثير من الأعراش والقبائل أهمها عرش حسن بن علي، وبني حسن، وربايعية وأولاد دايد كما كان لـلأسواق الأخرى أهّمية أيضا في البايلك نظرا لنشاطها التجاري الذي يخدم القبائل التي يقصدها منها:

– سوق الاثنين الذي تعقده كل من قبيلتي حسن بن علي وعبد في برواقية وأهّم زبائنه زناخرة.

– سوق الأحد بسور الغزلان، والذي تحضره جل قبائل قيادة ديرة.

– سوق الاثنين الذي تعقده قبيلة زناخرة في قصر البخاري، وكانت تقصده قبائل أولاد أحمد العبادلية، رحمان.

– سوق الثلاثاء، الذي كانت تعقده قبيلة دوايرة وكانت تقصده قبائل قيادة ديرة قبيلة زناجرة، تيطري، رحمان، بني حسن.

– سوق الأحد تعقده قبيلة ربايعة وتحضره قبائل مفاتحة، سي أحمد بن يوسف.[2]

أما فيما يخص العملة فكان بايلك التيطري يستعمل في البيع والشراء أكثر من عمله منها: ريال الدرهم وهو بنوعين: ريال درهم صغير المضرب وريال درهم كبير، المضرب وينقسم الريال إلى نصف ريال وربع ريال وموزونة[3] وكذلك عملة أخرى وهي ريال بجة* أودلبجة وتنقسم

[1] فيدرمان، المصدر السابق ، عدد 11، ص 214.

[2] أورﺑﺎن ، **نبذة عن أقليم التيطري**، دط، الجزائر، 1843، ص 406.

[3] أورﺑﺎن ، المصدر السابق،ص 407.

* 1 ريال بجة يقابله ثلاث ريالات دراهم.

إلى نصف بجة وربع بجة بالإضافة إلى الّدينار الذهبي الذي ينقسم هو الآخر إلى النصف والّربع.

ويبدو أن العملة داخل البايلك كثيرا ما تفقد قيمتها في التعامل ويظهر ذلك في كون معظم ضرائب البايلك التي تدفعها القبائل كانت عينية.

أما بالنسبة للمكاييل التي كانت تستعمل لتسويق الانتاج والسلع نذكر منها: الصاع، القلة، الطاس، والقنطار.

وفي الأخير يمكننا أن نقول أن التجارة في بايلك التيطري كانت تمثل عملية تبادل تجاري أكثر منها عملية بيع وشراء لأنها كانت تشكل تكاملا اقتصاديا بين مختلفا المناطق التي كانت تعرض منتوجاتها المختلفة مقابل المنتوجات التي تحتاج إليها، وبالتالي كانت التجارة الموسمية ضرورة اقتصادية لقبائل البايلك ممّا نتج عنه منطقيا نشاطا تجاريا يربط بين أنحاء البايلك.

المبحث الثالث: أسواق بايلك الغرب

كان بايلك الغرب الجزائري في العهد العثماني يمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى الأغواط جنوباً[1]، ومن الحدود المغربية غرباً إلى بايلك التيطري ودار السلطان شرقاً وهذا الموقع الجغرافي له أهمية بالغة، وذلك أنه ينفتح على عدّة كيانات تجمعات بشرية منها المملكة المغربية وأوربا والمنطقة الصحراوية من خلال القوافل التجارية، وبايلك التيطري ودار السلطان[2].

[1] ابن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص12.

[2] فتيحة الواليش ، **الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1993-1994م، ص16.

قسم بايلك الغرب إلى عدّة أقسام تعرف بالأوطان، حيث يحتوي كل وطن على مجموعة من القبائل والأعراش والدواوير[1]، ونجد من أبرز مظاهر التجارة في بايلك الغرب في العهد العثماني نجد نظام الأسواق بحيث كل مدينة أو قرية بها سوق محدّدة وذلك يكون في يوم من أيام الأسبوع، حيث يجتمع فيها الناس من بدو وحضر وبدو رحل، أو بين المدن وضواحيها، كما تقام هذه الأسواق في ساحات كبيرة ومتسعة[2]، فمفهوم الاقتصاد يرتكز على الصناعة والتجارة الداخلية والخارجية والزراعة والثروة الحيوانية[3]، فبايلك الغرب يحتوي على عدّة أسواق تقام فيها التجارة بين المدن أو حتى بين الدول الأخرى، ومن بين هذه الأسواق نجد:

- سوق الجعفرة بسعيدة.
- سوق أولاد عياد.
- سوق أولاد شريف بثنية الحد.
- سوق اللوحة بالقرب من تيارت[4].

كما سبنا الذكر فإن التجارة في بايلك الغرب نوعين من تجارة داخلية وتجارة خارجية سواء مع الدول المجاورة أو مع الدول الأوربية.

1- تجارة داخلية في الأسواق:

هذه التجارة لها أهمية كبرى في مقاطعة وهران، تعمل على ربط الاتصال بين السكان عن طريق الأسواق الأسبوعية وذلك بين سكان المدن والأرياف بنقل سكان الأرياف منتجاتهم إلى المدن، وكان أصحاب الحرف في بايلك الغرب الجزائري هم المسيطرون على النشاط

[1] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص53.

[2] Venture de paradis,**J .M. Tunis et Alger au 18eme siècle**, mémoire et observation, Paris, 1983, P72.

[3] توفيق دحماني، **النظام الضريبي ببايلك الغرب أواخر العهد العثماني**، مذكرة ماجستير (1193-1246هـ/1779-1830م)، جامعة الجزائر، 2003-2004م، ص14.

[4] نفسه، ص18.

التجاري مما أدى بالعثمانيين إلى ممارسة التجارة في الحوانيت والمحلات، ومن بين أهم المراكز التجارية ذات النشاط والحيوية نجد: تلمسان، معسكر، ووهران التي أصبح ميناؤها مركزاً تجارياً [1].

التجارة مع المغرب:

كانت التجارة بين الجزائر والمغرب كثيرة جداً، خاصة بين الغرب الجزائري ومملكة فاس، ومن أهم مدن الغرب الجزائري التي تقوم بالتجارة مع المغرب نجد تلمسان، والتي تعتبر في نفس الوقت مخزناً للبضائع والمنتجات للبلدين، وما يدلّ على دورها الكبير في التجارة هو تحكمها في تجارة كميات كبيرة من القطن والأقمشة الحريرية[2].

والمبادلات التجارية مع المغرب الأقصى كانت ضعيفة نسبياً، فمعظمها كان يتم بين تلمسان ووهران ووادي ميزاب والابيض سيدي الشيخ وبين فاس ومكناس وتيطوان، ومن أهم المواد المصدرة والمستوردة هي الجلود والأحذية[3].

التجارة مع بلاد السودان:

كانت التجارة بينهما قديمة وقائمة وتقوم بالتجارة مع وهران[4].

التجارة مع اسبانيا وفرنسا:

كان باي معسكر يصدر العديد من شحنات الحبوب، كما ميناء مستغانم يشحن سنوياً بأمر من الباي 10 سفن من الحبوب إضافة إلى الصوف والشمع وبعض المنتوجات وقد

[1] توفيق دحماني، النظام الضريبي ببايلك ، ص18.

[2] عبد الله شريط، محمد مبارك الميلي، **مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي**، ط2، الجزائر، 1985م ص120.

[3] Carette: **Du commerce de L'Algérie avec l'Afrique centrale et les barbaresque**, Paris, 1844, P22.

[4] وليام شالر، المصدر السابق، ص103.

كانت أكبر تجارة هي تجارة وهران مع اسبانيا وفرنسا والتي تتمثل في الحبوب الصوف والأبقار والدواجن، كما تستورد الرصاص والمعادن الأخرى وغيرها من المواد[1].

وكما سبقت الذكر أن الاقتصاد أو التجارة في أسواق بايلك الغرب تتركز على الزراعة والصناعة والثروة الحيوانية، فقمت بتلخيصها وذكر أسعارها المتداولة في أسواق بايلك الغرب الجزائري.

الزراعة:

كان بايلك الغرب يشتمل على عدد من السهول، مثل سهل غريس الخصب الذي كان ينتج كميات كبيرة من الحبوب، كما يعتبر المصدر الرئيسي للقمح في كامل أنحاء الغرب الجزائري[2]، فالقمح كان يباع بـ 10 فرنكات للهكتومتر سنة 1223هـ/1813م، وهو ما يعادل 03 إلى 08 فرنكات سنة 1246هـ/1830م[3].

ومن بين مناطق بايلك الغرب التي تتميّز بازدهارها الزراعي نجد:

- **سهل مستغانم:** يحتوي على العديد من المزروعات إضافة إلى مليانة وتنس ووهران.
- **سهل تلمسان:** يحتوي على أشجار كثيرة ومثمرة[4].

كما تعدّ مدينة تلمسان مركزا تجاري، وتنقسم المدينة إلى أحياء مزّودة بالهياكل الضرورية المتعلقة بحياة السكان كالمحلات التجارية والسوق[5].

ومدينة تلمسان تمثل همزة وصل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، وتتوفر على الثروات الزراعية، وتتميز برخاء أسواقها مما جعلها قبلة للتجار من مختلف البلاد المغاربية

[1] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص21.

[2] نفسه، ص14.

[3] Rozet : Voyage dans le régence d'Alger, ou description du pays occupé par l'armée française en Afrique, T3, Madame Huzard, Paris, 1833, P284.

[4] توفيق دحماني، المرجع السابق ، ص14.

[5] عبد الحميد بوسماحة، **تلمسان تاريخ وثقافة**،(د.ط)، (د.د.ن)، تلمسان، 2011م، ص116.

وقد عمل السكان بفضل الغلاّة والمحاصيل الزراعية على تطوير الصناعات فيضطرون إلى تسويق المحاصيل الزائدة عن حاجة المدينة إلى مدن أخرى[1].

ولفهم الدور الاقتصادي لمدينة تلمسان يجب القول أنها مدينة شبه جبلية، ولا وجود لحاجز يحول بين الساحل وتلمسان، كما اشتهر سكان تلمسان بالنزاهة وحرصوا على حسن سمعة مدينتهم[2].

وقد كان الانتاج الزراعي في بايلك الغرب يتم في مواسم دون أخرى وذلك لقلة الوسائل الضرورية ولندرة طرق ووسائل الري بشكل واسع، أما أنواع الانتاج فكانت كثيرة، فإضافة إلى القمح والشعير كانت هناك منتوجات أخرى مثل زراعة الأرز في وادي ميلة ومليانة[3]، وكانت أسعار الأرز من 10 إلى 12 فرنك للقنطار[4].

الثروة الحيوانية:

كانت الثروة الحيوانية متوفرة ومنتشرةفي كل نواحي بايلك الغرب خاصة في الهضاب العليا، وذلك لدى قبائل المخزن في وهران وكذلك في سهول معسكر ومقرة، وكما كانت تربية البقر تشكل المصدر الرئيسي لرأس مال السكان، لأنهم يستهلكون الأغنام في معظم حياتهم اليومية، فيبيعون في الأسواق كل من الأبقار والماعز والنعام وغيرها من اللحوم الحيوانية[5].

فالأبقار كانت تباع في وهران بـ 80 فرنك وذلك سنة 1808م/1223هـ وهو ما يعادل 40 فرنك سنة 1830م/1246هـ، والبقرة الواحدة الصغيرة التي تزن 200 رطلاً تساوي 03 إلى 04 صوردي أي 4.8 فرنك، وثمن الخروف الواحد ثلاثة أرباع بوجو، أو 04 فرنكات

[1] عبد الحميد بوسماحة، المرجع السابق، ص122.

[2] نفسه، ص124.

[3] Venture de Paradis, Op. cit, P127.

[4] Rozet, Op. cit, P273.

[5] Ibid, P292.

وكما كانت أسعار الطيور غالية، حيث يقدّر سعر حجلين بربع بوجو أي 09 صوردي ودجاجتين بـ 03 أ 04 بوجو، وبيضتين بنصف فرنك[1].

كما امتاز بايلك الغرب أيضاً بتربية الخيول والاعتناء الأفضل بها، ومن المناطق التي تستكثر من من تربية الخيول نجد قبائل معسكر، وكذلك قبائل الشراقة، والأنجاد واليعقوبية وغيرها[2].

كما توجد ببايلك الغرب الكثير من البغال والحمير، والكثير من الحيوانات المفترسة مثل الأسود والنمور، وثروات هذه المنطقة نجدها كثيرة، لكنها مستغلة استغلال فوضوي، أو مهملة في بعض الأحيان، وهذا ما أدى إلى نقصالانتاج خاصة الزراعي منه لأن معضم السكان كانوا يعتمدون على تربية المواشي.

الصناعة:

كانت في بايلك الغرب الجزائري الورشات الصناعية أو الحرفية تنتج تقريباً كل ما يحتاج إليه الإنسان في ملبسه ومأكله وعمله، ومن أهم الصناعات والحرف التي كانت منتشرة في بايلك الغرب نجد:

الصناعات النسيجية: من بينها نجد الأغطية والمعاطف والأقمشة والمحازم المتنوعة والشواشي الصوفية والبرانس السوداء المشهورة والبرانس البيضاء، ومن بين الصناعات المتميزة التي عرفت بها المنطقة هي الزرابي، وكذلك الاغطية الجميلة بألوانها مثل الحايك[3].

- **الصناعات القطنية والكتانية:** مثل صناعة الأقمشة والأغطية.
- **الصناعات الحريرية:** مثل المناديل والعمائم والقماش المطرز بالدهب وغيرها.

---

[1] Rozet, Op. cit, P273.

[2] خوجة حمدان بن عثمان، **المرآة، لمحة تاريخية واحصائية على إيالة الجزائر**، تق وتح العربي الزبيري، ط2، الجزائر 1982م، ص95.

[3] نفسه، ص95.

- **الصناعات الجلدية:** مثل صناعة الأحذية والمحافظ.
- **الصناعات المعدنية:** كسبك المدافع، وصنع البراميل[1].

إضافة إلى هذه الصناعات هناك مصنوعات أخرى مثل النجارة وصناعة السفن والقوارب، وأهم المراز الصناعية في بايلك الغرب هي:

- مستغانم التي اشتهرت بنسيج البرانس والزرابي.
- ندرومة التي اشتهرت بمنسوجاتها القطنية والأغطية وكانت تحتوي على 148 حرفة في قطاع النسيج[2].
- قلعة بني راشد التي كانت تحتوي على عدّة حرف مثل الأحذية.
- مازونة تتميز بعدد كثير من النساجين بها وكانت لكل عائلة حرفة أو حرفتان[3].
- تلمسان التي كانت تحوي على 500 حرفة في قطاع النسيج والجلد والخشب والحديد[4].

كانت البرانيس تباع بـ 100 فرنك للبرنوس الواحد والمصنوعات الحريرية تباع بأثمان غالية[5].

[1] خوجة حمدان بن عثمان، المصدر السابق، ص96.

[2] توشي أندري: **الجزائر بين الماضي والحاضر، تع: رابح اسطنبولي**، الجزائر، 1948م، ص 250.

[3] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص17.

[4] نفسه، ص18.

[5] Rozet, Op. cit, P273.

المبحث الرابع: أسواق دار السلطان.

نقصد بدار السلطان مدينة الجزائر وفحوصها في الفترة العثمانية الممتدة من 1518م إلى 1830م، والذي يعتبر همزة وصل بين شرق وغرب البلاد[1]، وهي يمتد من دلس شرقاً إلى شرشال غرباً، ومن ساحل البحر شمالاً إلى سفوح الأطلس البليدي جنوباً، وتضم اقليمي الساحل ومتيجة وبعض الامتدادات في بلاد القبائل والتيطري، وتخضع دار السلطان مباشرة لرؤساء السلطة العثمانية، وتنقسم إلى أوطان يحكمها قواد تحت اشراف آغا العرب[2]، قائد الجيش، وكل وطن مكون من دواوير يسكنها الأهالي، ومن أحواش يملكها موظفو السلطة التركية والانكشارية والمرابطون وبعض الأثرياء الجزائريين.

أما فيما يخص أسواق فحوصها فهي تقام صباح أيام الأسبوع في الهواء الطلق بالقرب من مجرى مائي أو عين أو بئر أو غابة أو على أرض محايدة بين عدّة قبائل ويمارس البايلك رقابة على أسواق الريف بواسطة جماعات المخزن التي تخضع لأوامر القياد والشيوخ الذين يضمنون أمن المبادلات، خاصة وأن السكان الذهاب إلى الأسواق مسلحين كما يتصف مشهد السوق الريفية بتوزيع عدد من الأكواخ والخيام حول مكان ما وتستعمل كمقاهي أو دكاكين تفرش على أرضها حصائر من ألياف الخيزران أو الجلود تعرض فوقها البضائع المختلفة[3].

و يعّم الأمن التام في الأسواق الموضوعة تحت المسؤولية المباشرة للقائد، حتى أن البضائع التي لم يتم بيعها تترك في عين المكان دون حماية ليتم بيعها في السوق الموالية

[1] ناصر الدين سعيدوني، **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر(دار السلطان) في أواخر العهد العثماني (1791-1830)** البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م، ص14.

[2] نفسه، ص29.

[3] نفسه ، ص280.

بشرط دفع ضريبة محددة، وفي أسواق حجوط (سوق الأربعاء) يترك أهل منطقة الشنوة بضائعهم التي لم تبع في عين المكان دو نحارس لها.

وتعتبر أسواق المدن والأرياف العديدة الإطار الوحيد لتصريف المنتجات الزراعية والحرفية، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأسواق بحسب دورها وموقعها وطبيعة السلع المعروضة فيها، وهي أسواق المدن وفحوصها، وأسواق الأوطان وأسواق القبائل[1] وعند التحدث عن أسواق الأوطان نجد أنها أسواق أسبوعية يطلق عليها اسم اليوم الذي تقام فيه ويختلف عددها في كل وطن من الأوطان باختلاف أهمية واتساع الإقليم الذي تخدمه ومنها:

. **وطن الخشنة:** وأهم أسواقه سوق الخميس الذي أصبح يطلق عبيه في فترة لاحقة اسم الفندق، ويقع عبى ضفة مستنقع على الضفة اليمنى لوادي الحميز، وتوجد أيضاً سوق محلية تعرف بسوق الجمعة في سفح جبل عمال بالقرب من عيون غزيرة المياه[2]، ونجد كذلك سوق بوفاريك وهي نقطة التقاء عدة مسالك مؤدية للشرق وللغرب والشمال مما جعلها تحتل مكانة مميزة بين أسواق إقليم مدينة الجزائر، وتوجد كذلك سوق وطن حجوط التي تقام يوم السبت ويوم الأربعاء، وتعتبر سوق السبت أهمهما وتلتئم بالقرب من حوش السبت، أما سوق الأربعاء وهي أقل أهمية فتقام على أرض بور يغطيها الخيزران وهي غير بعيدة عن سيدي راشد بالقرب من بحيرة حلولة[3].

أما فيما يخص أسواق مدينة الجزائر فهي تضم سوقين متخصصتين أساساً في المبادلات مع الأرياف، أولهما خارج باب عزون أما الأخرى خارج باب الوادي، أما مدينة البليدة فيوجد بداخلها سوقين، وسوق ثالثة بفحوصها، اولها سوق الزرع وثانيها سوق تعرف

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق ، ص281.

[2] نفسه ، ص282.

[3] نفسه، ص283.

بسوق الجمعة وتعرض فيها كل البضائع الأخرى، أما السوق الثالثة التي تبعد عن كثيراً عن باب الجزائر وسط بادستان وتعرف بسوق الخميس[1].

لقد أدى تنوع الانتاج الزراعي والحيواني إلى ازدهار النشاط التجاري فأصبحت المدن الجزائرية مراكز تجارية مهمة، يقصدها الأهالي من مختلف الجهات لشراء حاجاتهم الضرورية، وبيع انتاجهم الزراعي والصناعي، وهذا ما خلق نوعاً من الترابط بين المدن والأرياف، فكانت مدينة الجزائر مثلاً تأتيها المواد الغذائية وغيرها من مزارع المناطق المجاورة لها، مثل فحوص سهل متيجة، شرشال، البليدة، وحتى من المناطق الجبلية والجنوبية[2] ، كما عرفت المدن الجزائرية عامة حركة تجارية ابتداءً من القرن 10هـ/16م فمثلاً إذا أخذنا مدينة الجزائر نموذجاً فإن بعض المصادر ذكرت أن الشارع الرئيسي الممتد من باب عزون إلى باب الوادي قد كان عامراً بعدد لا يحصى من الحوانيت التجارية التي يعرض فيها أصحابها سلع مختلفة، وكانت كل فئة اجتماعية متخصصة في بيع سلعة معينة، فنجد الأهالي يبيعون المواد الغذائية في حين الأندلسيين يبيعون البزازة، أما بالنسبة لليهود فكانوا يبيعون المجوهرات[3].

أما فيما يتعلق بالمبادلات التجارية فإن مدينة الجزائر تميزت في العهد العثماني بكونها مركزاً تجارياً هاماً وسوقاً رئيسية لبلاد الجزائر وخاصة الجهات الوسطى (دار السلطان وقيادة.....وبايلك التيطري)، فعن طريق مرساها يتم تصدير واستراد أغلب البضائع والسلع لمختلف الأقاليم الجزائرية، وإلى أسواقها تتجه القوافل التجارية العديدة الآتية من مختلف الجهات التي كانت تحمل إليها فائض انتاج المقاطعات (البيالك) {المدية (بايلك التيطري)، قسنطينة (بايلك الشرق) معسكر ووهران (بايلك الغرب)} من الحبوب والمواشي

[1] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص320.

[2] نفسه، ص335.

[3] نفسه، ص336.

خاصة[1]، أما من بلاد القبائل الواقعة شرق المدينة فتتجه إليها أحمال كبيرة من التين والزيتون، ومقادير معتبرة من الزيت والفحم والشمع، كما يحمل إليها من فحوصها ومن أوطان دار السلطان القريبة منها ما يستهلكه سكانها يومياً من الخضر والفواكه، وعادة ما يحفظ جزء من هذا النتاج الذي يوجه إلى مدينة الجزائر في مخازن البايلك لوقت الحاجة، بينما يعرض أغلبه في الأسواق العديدة التي كانت منتشرة خاصة في الجزء السفلي للمدينة القريبة من البحر[2].

كما كانت المبادلات التجارية بمدينة الجزائر في العهد العثماني مرتبطة برحلات بحرية مع العديد من الأقطار العثمانية كمصر والشام وأقاليم الاناضول وبلاد البلقان[3] وكذلك اتصالها المباشر مع الدول الأوربية مثل فرنسا، انجلترا، هولندا، السويد والمدن الإيطالية وخاصة ليفورن، فضلاً عن ارتباطها عن طريق القوافل بالأقطار الإسلامية المجاورة مثل المغرب الأقصى، تونس، طرابلس الغرب، مصر وبلاد السودان، وفي نطاق هذا التبادل التجاري كانت مدينة الجزائر تصدر نحو الموانئ الأوربية كميات معتبرة من فائض انتاج الحبوب من قمح وشعير، وكميات كبيرة من الزيت، الشمع، الصوف، الجلود التمر، ريش النعام، المرجان، التين وغيرها من السلع، وفي المقابل كانت تستورد ما كانت بحاجة اليه من المواد الُمعالَجة أو المصنعة كالأقمشة الحريرية والقطنية وبعض العتاد الحربي وصفائح الحديد والنحاس والرصاص، قطع الزجاج، الزليج والآجر، البن والسكر الأعشاب الطبية.

هذا وقد ضل تبادل مدينة الجزائر مع البلدان الاسلامية في الفترة العثمانية محدوداً وذلك نظراً لتشابه الانتاج، وهذا ما جعل الصادرات إلى الدول الاسلامية المجاورة تكاد تنحصر على أنواع الشاشية المحلية والزرابي والأغطية والحياك، والبرانس الصوفية وبعض

[1] ناصر الدين سعيدوني، **قانون أسواق مدينة الجزائر(1695–1705)**، **دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان**، ط1، 2006، ص29.

[2] نفسه ص31.

[3] نفسه، ص32.

الانتاج الزراعي، في حين اقتصرت وارداتها من تلك البلدان على الصناعات التقليدية مثل الزرابي الفاخرة وخيوط الحرير الرفيعة والأقمشة الحريرية والتوابل وغيرها[1].

وكما يبين الموقع المحوري الذي كانت تحتله الأحياء التجارية بمدينة الجزائر أن هذه الأخيرة لم تكن عاصمة سياسية أو مدينة تعتمد على القرصنة البحرية فحسب، وحتى إن لم ترقى إلى المكانة العريقة التي مانت تتمتع بها تلمسان في مجال الصناعة إلا أن سلعها كانت تباع لسكان المناطق القريبة من المدينة كمتيجة والتيطري هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت مدينة الجزائر نقطة انتقال فكانت القوافل القادمة من المغرب الأقصى وتونس والصحراء محملة بالسلع النادرة والحجاج الذين كانوا في طريقهم إلى الأماكن المقدسة ويوجد مكان آمن بالقرب من الأبواب الرئيسية لمدينة الجزائر، حيث كان النشاط التجاري مزدهراً وذلك لتعذر دخولها المدينة نظراً لضيق الشوارع بها[2]، فقد كانت تبدو لجيش الاحتلال غبر آمنة وغامضة وذات أزقة مظلمة ومتاهات كثيرة[3]، حيث كانت أسواق مدينة الجزائر العثمانية تتركز معظمها بأسفل المدينة وتشكل شوارع باب الوادي وباب عزون وباب الجزيرة المركز الرئيسي الذي تنتشر فيه العديد من الدكاكين والحوانيت، وتنتشر بها العديد من المخازن والمرافق التجارية، بعضها مكشوف وبعضها مغطى، وتكاد كل سوق تختص بصنف واحد من السلع والبضائع قبل أن يعمل الاحتلال الفرنسي على هدم العديد من هذه الأسواق بعد سنة 1830م ويحرق جانب منها عام 1844م، ونذكر من هذه الأسواق المتضررة السوق الكبيرة بين باب عزون وباب الوادي الذي كان يعرف بسوق الملاحين ثم بسوق القبائل، تباع بها عادة الأقمشة والخردوات وحاجات الخياطة وتعرض للهدم بأمر من كلوزال وروفيغوا الفرنسيين[4].

[1] ناصر الدين سعيدوني، قانون أسواق... ، ص34.

[2] نفسه، 168.

[3] نفسه ، ص162.

[4] نفسه، ص131.

ويمكن تصنيف أسواق مدينة الجزائر العثمانية حسب الموقع إلى مجموعتين رئيسيتين هما أسواق المدينة السفلى المنفتحة على البحر وأسواق المدينة المتصلة بالجهات العليا الموصلة إلى حصون القصبة وكلاهما تتكون من أسواق المهن والحرف اليدوية ومن أسواق السلع والمواد الغذائية، وهي كالتالي:

1- أسواق مدينة الجزائر السفلى المنتشرة من باب عزون إلى باب الوادي وحولهما:

أ- أسواق المهن والحرف اليدوية:

سوق البرادعية، سوق السراجين، سوق الحاسية، سوق الحدادين، سوق السمارين سوق الشبارلية، سوق الحلفاوية، سوق النحاسين،سوق الخياطين، سوق الخراطين سوق الطماجين، سوق القنادجية، سوق القبابطية، سوق الذكير، سوق الرقاعين.

ب-أسواق السلع والمواد الغذائية :

سوق الجراية، سوق القبائل، سوق الخضارين، سوق الكبير، سوق الدلالة، سوق الكتان، سوق الزرع أو رحبة الشعير، سوق الملاحين، سوق السمن، سوق رحبة الفحم، سوق العطارين، سوق الفكاهين[1].

2-أسواق وسط المدينة:

أ- أسواق الحرف والمهن اليدوية :

سوق البشماقية، سوق الصباغين، سوق البلاغجية، سوق الصياغة، سوق الخرازية سوق الغزل، سوق الحصارة، سوق الفراجة أو الفراقة، سوق الذوابة، سوق الحياكة سوق الفرارية، سوق المقايسية، سوق القزازين، سوق المقفولجية، سوق الشماعين، سوق الشقماقجية، سوق زنقة النحاس.

[1] ناصر الدين سعيدوني، قانون أسواق...، ص30.

ب-أسواق السلع والمواد الغذائية:

بادستان، سوق البحر، سوق زنقة الديازين، سوق الجديد، سوق الحوانيت، سوق الدخان سوق الحواتين، سوق الدخان، سوق الخضارين، سوق القيصرية[1].

وقد كان العثمانيون يطبقون نظاما قاسياً للحفاظ على هذه الأسواق في المدينة، حيث كان السارقون والغشاشون يشنقون بساحة باب عزون ليكونوا عبرة العامة والزوار ويذكروهم بجزاء من يتعدى على القوانين[2]حيث كان كاهية البايك ضابط يمثل الداي ويسهر على الشؤون المتعلقة بالمعاملات الاقتصادية خاصة، وذلك من خدمات ووظائف، وهو عادة بلازم الآغا وينوبه لدى أمناء الجماعات والحرف، وله صلاحية اقرار الاتفاقيات ومراقبة تطبيقها مع الطوائف والنقابات الحرفية[3]، كما نذكر كذلك البلوكباشي أحد الموظفين العسكريين الكبار الملحق بديوان الجند تسند إليه المهام الاجتماعية مثل نظارة الأوقاف والخدمات الاقتصادية كالنظر في بعض المهن والحرف[4]، أما الداي بابا مصطفى المعروف بحاجي مصطفى (1700-1705م) عرف بمهارته في تصريف الأمور وحنكته العسكرية واعتنى بالشؤون الاقتصادية وحاول تنظيم المبادلات في السوق بسن قوانين وتطبيق اجراءات تهدف إلى استقرار السوق وتلبية حاجات السكان، أما الآغا قائد فرق الجيش (الوجاق) أقرب الموظفين للداي، اشتملت صلاحياته على اقرار الأمن والنظر في شؤون مدينة الجزائر واقليمها وأصبحت له اليد الطويلة فيما بكل نشاط اقتصادي بالمدينة خاصة ما يتصل بتنظيم السوق واجراءات التبادل التجاري[5].

[1] ناصر الدين سعيدوني، قانون أسواق...، ، ص31.

[2] نفسه، ص168.

[3] نفسه ، ص43.

[4] نفسه، ص57.

[5] نفسه، ص83.

أما فيما يخص رسوم الأسواق وحقوق التولية يتولى استخلاصها من القياد وغالبا ما تقدم من شيوخ القبائل التابعين للقياد، وقد جرت العاد أن تكون هذه الرسوم والحقوق نقوداً أو جلوداً أو كميات من الملح أو الخشب أو غيرها، ويحتفظ القائد أو الشيخ بنصيب منها لنفشه ويسلم الباقي لخزينة البايلك[1].

ومن بين رسوم الأسواق نذكر منها "حق العسة" وهو مبلغ مالي وعيني يفرض على القبائل الصحراوية التي تتردد على أسواق دار السلطان مقابل اصدار قرار التعيين أو الإثبات في المنصب ويختلف هذا المبلغ حسب منزلة الموظفين ومكانتهم وقدرة القبائل التي يتحكمون فيها، ومن هذه الرسوم كذلك "حق البرنوس" الذي يقدمه القائد لآغا العرب مقابل توليه منصبه، و"المشيخ" الذي يستلمه الشيخ من أفراد القبيلةعندما يـُبلّغ بقرار تعيينه في منصب المشيخة، و"حق الزمام" الذي يتسلمه قائد العشور مقابل القيام بمهامه ويستخلص سنوياً من الفلاحين[2]، أما فيما يخص رسوم "الفرح" أو "مهر باشا" فهو ما يأخذ من خيل لفائدة الباشا أو الشيوخ أو القياد، وقسم آخر يسلم إلى الموظفين الكبار بالديوان أو يدرج ضمن المداخيل التي يقدمها قياد الأوطان لآغا العرب في شكل دنوش فصلية وسنوية ويـُلاحظ أن هذه الضرائب كثيراً ما تسبب في دفع السكان لإعلان التمرد أو الارتجال والتحول إلى ممارسة الرعي، حتى يمكنها التخلص من هذه الضرائب[3].

وترتبط هذه الأسواق بالمرافق العامة من عيون وحمامات وأفران (كوشات) وخاصة الفنادق التي يتوجه إليها المسافرين ويحط بها التجار برحالهم ويتخذون بعض غرفها مستودعات لبضائعهم وسلعهم حيث كانت أغلبها في مركز مدينة الجزائر الواقعة بين باب

[1] ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ العهد العثماني)**، البصائر الجديدة، ط2، الجزائر، 2012م، ص240.

[2] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ، ص241.

[3] نفسه، ص241.

الوادي وباب عزون وباب الجزيرة حيث يتمركز النشاط الاقتصادي[1]، وقد كان مزارعو الأرياف والفحوص يقصدون المدينة لبيع انتاجهم المتمثل في الخضر والفواكه والأعشاب والدواجن والبيوض وغيرها من المواد[2].

ومما يدل على ازدهار التجارة وكثرة التجار الوافدين على مدينة الجزائر، العدد الكبير من المقاهي التي كان يقدر عددها في بداية الاحتلال الفرنسي بستين مقهى[3]، وكانت المدينة تضم عدداً من المخازن لتخزين السلع المستوردة، وكان هذه التنظيم التجاري سائداً في كل المدن الجزائرية إلا أنها تختلف من حيث العدد، الفخامة والصيانة[4].

[1] ناصر الدين سعيدوني، قانون أسواق...، ص32.

[2] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص341.

[3] نفسه، ص336.

[4] نفسه، ص337.

خاتمة الفصل الأول:

كانت التجارة في الجزائر خلال العهد العثمانية أكثر فعالية من النشاط الصناعي والفلاحي، حيث كانت تتم على الصعيدين: الداخلي والخارجي، فنشاطات التجارة الداخلية كانت تجري داخل المدن بواسطة الأسواق الأسبوعية والسنوية في الأرياف، وقد ساعد على تعزيز هذه التبادلات عاملان هما:

- تشجيع الحكومة للأسواق التجارية لفرض نفوذها على سكان الأرياف.
- مرور القوافل التجارية عبر الأراضي الجزائرية نحو المشرق العربي.

إلا أن هذا النشاط لم يساعد على نمو إيالة الجزائر في القرنين 17 و18 ميلادي بسبب تأثره بمجموعة من الأوضاع الصحية والسياسية.

الفصل الثاني

تمركز أسواق مدينة الجزائر وأشكالها1519-1830م

المبحث الأول: تمركزها

أ- شارع باب الواد

ب- شارع باب عزون

ج- شارع البحرية

المبحث الثاني: أشكالها

أ- الأسواق المغطاة.

أ-1: البادستان

أ-2: الفندق

أ-3: القيسارية

ب- الأسواق المكشوفة

ب-1: الرحبة

ب-2: الحانوت

كانت الأسواق في مدينة الجزائر تتمركز في ثلاثة شوارع رئيسية وهي: شارع باب عزون، شارع باب الواد، شارع البحرية، حيث تتمركز في كل شارع مختلف الطوائف الحرفية والتجارية في أسواق مختلفة الطراز مثل الأسواق المغطاة والأسواق المكشوفة، والتي سأتطرق لشرحها في هذا الفصل.

المبحث الأول: تمركزها

إن مدينة الجزائر تضم سوقين مخصصين أساساً في المبادلات مع الأرياف أولهما ليست له أهمية كبيرة ويقع خارج باب الوادي غير بعيد عن اسطبلات الداي، وثانيهما الأكثر أهمية هو سوق باب عزون[1].

أ- شارع باب الوادي.

شارع باب الوادي يقع داخل مدينة الجزائر، وهو شارع مستقيم أقيم في القطاع السفلي والمركزي للمدينة المخصص للنشاطات الاقتصادية، فهو شارع عريض نسبياً، وأكثر اتساعاً، وهذه الشوارع ورثتها المدينة من التخطيط الروماني الذي كشفت عنه الحفريات، وكان يتراوح من 5،60 متر إلى 5،85 متر، وكان لها أرض لا تتجاوز 60،2متر وقد ناسبت قيام السوق فيها[2]، إذ ذكر حليمي عبد القادر أنها وصلت في العهد العثماني إلى اربعة أمتار[3]، حيث يتعامد شارع باب الوادي وشارع باب عزون "شمال–جنوب"، وهو شارع مستقيم كان يسمى بالكاردو Le cardo Maximusمع شارع البحرية المتجه "شرق- غرب" ويعرف بشارع Le décumans، حيث يتفرع من هذين المحورين شوارع أخرى كشارع القصبة وباب الحديد، حيث كانت هناك انعراجات في معظم شوارع مدينة الجزائر العليا، وشوارع أخرى

[1] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر ، ص281.

[2] زهية بن كردرة ، **أسواق مدينة الجزائر من الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني من خلال المصادر**- دراسة تحليلية- رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1999-2000م، ص146.

[3] عبد القادر حليمي، **أثر التضاريس في تخطيط مدينة الجزائر**، مجلة الأصالة، ع8، 1976م، ص85.

موازية للبحر ومحاذية للميناء حيث تلائم التجارة في نقل البضائع في التصدير والاستيراد كشارع باب الوادي وشارع باب عزون، فهي شوارع مكونة من بلاطات كلسية زرقاء ونادرة الوجود[1].

أما فيما يخص المعاملات التجارية داخل المدينة فالملاحظ أن الحرفيين كانوا يتعاملون بكثرة مع المؤسسة العسكرية، فكانوا يزودونها بإنتاجهم كالملابس، السروج، الأواني الفخاري، الأحذية، الأدوات الحديدية، الخبز وغيرها[2]، وإذا أخذنا شوارع مدينة الجزائر نموذجاً فإن المصادر ذكرت أن الشارع الرئيسي الممتد من باب عزون إلى باب الوادي كان عامراً بعدد لا يحصى من الحوانيت التجارية التي كان أصحابها يبيعون فيها السلع المختلفة[3]، كما نجد في ضواحي باب الوادي صناعات مختلفة وحرف متنوعة ومتوارثة كصناعة الفخاريات ومنها صناعة القرميد وصناعة الجير، صناعة الأجر وكذا الأقفال الحديدية، كما أن مقالع الحجر كانت متوفرة بكثرة بضاحية باب الوادي وكان البايلك يحتكرها مع صناعة الجير والدليل على ذلك أفران الجير المنتصبة بالضاحية وحتى المحاجر[4].

وبالنسبة للصناعة المعدنية مثل صناعة المدافع والقذائف والبنادق والأقفال ومختل الأدوات الحديدية لها أهم مسبكة في باب الوادي بمدينة الجزائر والمعروفة أيضاً بدار النحاس[5]، وانتشار الصناعة المعدنية بالبلاد مؤشر على وجود مناجم في البلاد لاستخراج المادة الأولية[6]، أما صناعة الأواني الفخارية للاستعمالات اليومية ومواد البناء كالأجر والقرميد متوفرة في معظم المدن الجزائرية، أما في مدينة الجزائر فهي موجودة في ضواحي

---

[1] زهية بن كردرة، المرجع السابق، ص180.

[2] (A)Devoulx," **Alger, étude archéologique et topographique**", in R. Afr, 1875-1876, p520.

[3] (F) de Haedo, **topographie et histoire général d'Alger**, trad de l'Espagnol: Monnereau et Berbugger, in R. Afr, N14, Alger, 1870, p472.

[4] زهية بن كردرة، نفسه، ص58.

[5] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص325.

[6] Shaw, OP CIT , p35.

باب الوادي، إلاّ أجودها فقد كانت تصنع في مدينة ندرومة، وقد عرفت الصناعة الفخارية والخزفية قفزة نوعية بعد الهجرة الأندلسية إلى شمال افريقيا، فزهرت عدّة ورشات في مدينة الجزائر، وأقيمت الأفران داخل المدينة وفي أريافها لصناعة الجير الذي يستعمل بكثرة في تبييض المنازل[1].

أما صناعة الأسلحة فهي صناعة محدودة من حيث الانتشار، وهي تتوفر على جميع وسائل معالجة المواد التي يحضّر منها البارود، وكانت هذه الصناعة تدعم جهود التسليح التي يقوم بها الوجاق خاصة فيما يتعلّق بالبارود، البنادق والمدافع، وتنحصر صناعة الأسلحة بالقرب من باب الوادي فيما يعرف بدار البارود لدى سكان مدينة الجزائر، والذي يضم فرناً واحداً متين البناء، حيث يذكر عقد مؤرّخ سنة 1706م أن دار النحاس كانت تشمل قالباً يصبّ فيه الحديد المذوب، وفي الجهة الأخرى توجد ورشات القوالب والقنابل وورشات حدادة وأفران تصنع فيها قذائفبعضها من الحجم الكبير جداً[2].

والأفران لها وزنها الاقتصادي بالنسبة لمدينة الجزائر، إذ نجدها في كل شارع، ويأتيها الناس لطهي خبزهم، وهي أفران شعبية بسيطة تتوزع داخل أحياء سكنية، ومنها الأفران الخاصة بطهي الخبز للإنكشارية إلى جانب الأفران العامة، لأن الخبازة احتلت مكانة مرموقة في المجتمع المدني قبل 1830م، إذ كانت تحتل المرتبة الأولى مع السياغة، حيث كانت تصنع الخبز والحلويات للعائلات التي لم يكن لها أفران خاصة في البيوت، وكثرة عددها مؤشر لكثافة السكان العالية[3].

إلى جانب كل ما سبق كان هناك عدد كبير من الطواحين الهوائية التي كانت تتواجد فوق المرتفعات عند أعالي القصبة، حيث كانت ترتادها الكثير من الزنجيات واليهوديات

---

[1] Shaw, op. cit, p240.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية...، ص270.

[3] زهية بن كردرة، المرجع السابق، ص58.

لطحن القمح، وفي سنة 1826م أضاف حسين باشا أربع مطاحن إلى العدد 25 الموجودة من قبل[1]، كما كان للمطاحن الهوائية دوراً آخر وهو إضفاء الجمال على المدينة، إذ أن لكل جنسية الحق في طاحونة فندقها أو خارجه موزعة في نقاط مختلفة من المدينة.

أما فيما يخص جانب التسويق في ضواحي باب الوادي فقد أنت الأسواق مرتبة وتميز القطاعات الحرفية عن بعضها البعض، حيث كانت منتظمة ومتنوعة ومتعدّدة، وذلك راجع للعهد العثماني لجهد حكامها في عهد الباشوات والدايات لجعلها مملكة للمغرب العربي الإسلامي ككل، فكانت فكرة البناء والتعمير فكرة مستمرة طيلة فترة حكمهم، وفي سياق هذه الأسواق نذر سوق البشماقجية الذي كان بجانب مسجد السيدة، حيث نجد في هذا السوق تنوع الشموع حسب الحاجة وحسب المناسبة فمثلاً نجد الشموع الموكبية التي كانت مخصصة للمناسبات الرسمية، وشموع مخصصة للأعياد الدينية، وكانت سوق الشمع تقع بالقرب من الجنينة (دار السلطان) لأن تجارته كانت تحت قيادة الدولة[2].

وبجانب سوق الشمع نجد سوق البلاغجية ، وهم صانعوا البلغة وهو حذاء القضاة ومدّرسي المساجد والمدارس وتشبه البابوش وتتكون من الكلمة العربية بليغة، وتصنع في كذلك أحذية الشخصيات ذات الأهمية في المجتمع آنذاك[3].

أما من الجهة العلوية لباب الوادي يوجد دار السكة أو دار الضرب وبيت المال وهما يقعان بين دار السلطان (الجنينة) والقيسارية، حيث يقع بيت المال في حي المثقفين أي بيت السيدة وامسيد القيسارية[4]، وبالنسبة لسوق البشماقجية وهم صانعوا البشماق والتي تكونت من الكلمة العثمانية "بشماق"، وهو نوع من أحذية الرجال، وهو الخفّ أو البابوش ذي ألوان مختلفة، وقد كانت هذه السوق منفتحة على سوق الشمع وبجانبه جامع السيدة، لينتهي إلى

[1] زهية بن كردرة، المرجع السابق ص134.

[2] نفسه، ص123.

[3] (A) Devoulx, op. cit, p525.

[4] زهية بن كردرة، المرجع نفسه، ص139.

الباب الغربية للبادستان (سوق مغطى)، وعلى يسار سوق البشماقجية نجد درب الذوابة الذي يطل على شارع البحرية من الجهة الشمالية وبجواره سوق الذهب[1].

ونجد كذلك سوق الاسكافية، وهو سوق يبدأ من مسجد السيدة إلى غاية شارع باب الوادي وهو شارع أقيمت به مكاتب الكاهية، مدير المعسكر والباش آغا والباش جراح[2] ونزولاً إلى البحر دون شك نجد سوق الحوانيت وهم بائعي الحوت والصيد البحري بكلّ خيراته المتنوعة والثرية على الساحل الجزائري، حيث يوجد سوق الحواتين تحت الجامع الجديد إلى جانب سوق الجماقجية وهم صانعوا بطاريات البنادق لقربهم أيضاً إلى دار الصناعة، كما نجد في هذا الطريق أي باب الدوزيرة فنادق عديدة ومتخصصة مثل فندق الجمارك لموظفي الديوانة، وفندق البورصة أو القهوة الكبيرة وهو فندق المسافرين مباشرة ربمالقربه من مركز المدينة[3].

لقد سبق وذكرت أن هذه الأسواق كانت متوارثة ومنها مكتسبة، وهي التي يكتسبها المتعلم من معلمه في ورشته، أما فيما يخص المتوارثة فقد كانت الاسرة الجزائرية في العهد العثماني شديدة الحرص على أن تلقى أسرار الصنعة وتقنياتها محصورة في نطافها، وهذا ما يترجمه المثل الشعبي المتداول إلى يومنا هذا "ابن المعمل معلم في مضرب أبيه"[4]، وهناك مثل شعبي آخر في منطقة القبائل والذي يحث على الحرص والتمسك بالموروث الصناعي وهو: "yakketh ohaddadh ammis "، حيث كانت الحرفة أو الصنعة كانت متوارثة في كل الأسر الحرفية فهي بمثابة أمانة الصنعة، فبعض الأسر مثلاً نجد أن لها خبرة عالية في حرفتهم والتنظيم الحرفي الجّيد والانتاج ذو جودة عالية، وهذا يعود إلى التمسك بخبرات أجدادهم واكتساب مهارة ودراية وتقاليد حرفية، لذا سعت تلك الأسر إلى العمل والاستمرارية

[1] زهية بن كردرة، المرجع السابق، ص139.

[2] نفسه، ص141.

[3] نفسه، ص139.

[4] عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830م- مقاربة اجتماعية اقتصادية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 200-2001م، ص157.

على امتداد عدّة أجيال في الأسرة الواحدة، وكما يبدو أيضا أن الصنعة لا تؤخذ عن الوالد فقط بل حتى من الأخ الكبر أيضاً[1].

أما مصطلح "الجماعة" الشائع في الفترة العثمانية وخاصة في القرن 18م، فهو مصطلح يدلّ على التنضيمات الحرفية، أو تنظيمات "البرانية" منها نجد جماعة بني مزاب، جماعة الجيجلية، جماعة الحرارين، جماعة البنائين، جماعة الصبايحية، جماعة الطبجية، جماعة زواوة، جماعة بوزريعة، جماعة الأندلسيين، جماعة أهل الذمة ونقصد بها جماعة اليهود، ولم يكن هذا المصطلح منحصر في الجزائر فقط بل كان متداولاً على نطاق واسع في مثر وسوريا في العهد المملوكي، حيث كان مقتصراً على الجماعات الحرفية فقط، فهذا المصطلح يعني بالفرنسية "corporation"، أما مصطلح الحرفة أم الصنعة فيقابلها"Metier"، حيث عرّف البعض أن الجماعة : "...هي تنظيمات اقتصادية واجتماعية ذات أسس أخلاقية خاصة، تحمي أصحاب كل حرفة من التعدي وتضمن مستوى مقبولاً للحرفة وتحدّد أسعار منتجاتها وتنظم العلاقة بين الدولة وأرباب الحرف"[2].

ب: شارع باب عزون.

يعتبر شارع باب عزون بمدينة الجزائر في العهد العثماني الشريان الحيوي، لاتصاله بالطرق البرية الموصلة إلى المناطق الداخلية للبلاد[3]، حيث يقع هذا الشارع من الجهة الجنوبية للمدينة وهو شارع طويل تميّزه أسواق نشطة جداً داخل المدينة مثل السوق الكبير سوق الخراطين، سوق السمارين، سوق الرحبة (سوق الزرع)، كما ظهر نشاطها خارج أسوارها التي كانت يؤمها التجار القادمون من خارج المدينة وفحوصها[4].

---

[1] زهية بن كردرة، المرجع السابق ، ص158.

[2] نفسه، ص ص144-157.

[3] المتولى الشوق عبد الله بن محمد شويهد، **قانون أسواق مدينة الجزائر (1107-1117هـ/1695-1705م)**، تح وتق: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 2006م، ص24.

[4] نفسه، ص24.

وتشير الوثائق أن فحوص باب عزون هي الجهة الشرقية التي يمرّ بها الطريق السلطاني الذي يربط مدينة الجزائر بشرق البلاد عبر قنطرة وادي الحرّاش، وهي تتكون من الأماكن التالية: تاجرارت، عين الربط، عين تلاوملي، عين الأزرق، الحامة، عين الرمانة، كهف النسور، العناصر، رأس تافورة، تيفوللت، الصنانجة، عين السلطان، الوشايحية، عين العجلة، بئر مراد رايس، بئر خادم، القبة، تقصرين[1]، حيث اشتهر فحص الجزائر بإنتاجه المختلف لكل الخضر والفواكه، حيث ذكرها وارد فرنسي مسافر يدعى توماس Thomas وهي: البرتقال، الليمون، اللوز، العنب، الرمان، التين، التفاح، الخوخ، حب الملوك (الكرز) التوت الأبيض والأحمر، المشمش، وكذا الخضار بكل أنواعها، بالإضافة إلى مختلف أنواع الزهور كالياسمين، وبهذه المزروعات استطاع فحص مدينة الجزائر أن يسد حاجيات المدينة.

أما بالنسبة لسهول مدينة الجزائر ومرتفعات ساتحلها كانت تستغل في زراعة الحبوب وغرس الزيتون وإنتاج العسل والصوف الجلود والأخشاب فأغلبها موجهة نحو التصدير إلى الخارج، بالإضافة إلى هذه الإمكانيات توجد مراعي واسعة للرعي وغابات تزود المدينة بما تحتاجه من الخشب[2]، وقد ساعدت هذه الثروات على استقرار حكم الدايات بها[3]، وعلى كل فإن الفترة الأولى من الحكم العثماني بالجزائر تميّزت بالتطور العمراني والتطور الزراعي بفحوصها، وساعدها على ذلك الارباح التي تجنيها من الجهاد البحري، والتي شجّعت الحضر على حيازة الضياع خارج المدينة والانتقال إليها بعد الازدحام الذي حصل في المدينة بعد هجرة الأندلسيين وجماعة الأسرى والعبيد[4].

وفي هذا الجزء من المدينة يشدّ النظر التجار اليهود بالقفطان الأسود الذي يرتدونه وقد كان لليهود في مدينة الجزائر حيّ خاص بهم كباقي المدن الإسلامية، فقد تستطيع أن تجدهم

[1] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص366.

[2] نفسه ص372.

[3] شويهد، المصدر السابق، ص 24.

[4] ناصر الدين سعيدوني، قانون أسواق...، ص167.

بالقرب من باب الوادي، بين شارع باب عزون والساحل، حيث كان المسلمون يعيشون جنباً إلى جنب معهم، وكانت أغلب منازل اليهود تقع في حيّ القماق (صانعي البنادق)، وكذلك حي القباطية والذي يعرف حالياً ساحة شارتر (place de charter)[1].

أما فيما يخص الصناعة في شارع باب الوادي فقد كان لها حضاً كبيراً، والنصوص التاريخية تشهد على قيام دار السكة بمدينة الجزائر، والتي سماها براون في أطلسه doesifanoneta""Zoccoبمعنى السوق الذي تصنع فيه النقود، وكان يسمى شارع caille""René حالياً باسم "زنقة الصراف" وهذا في القرن 17م[2]، أما Walfganaفسماها "دار تجارة الاتراك""Dasturkishkaufahauss" بالألمانية، حيث كان يصفها عبى شكل منزل كبير يقع في شارع باب عزون، واشاغل فيها اليهود تحت مراقبة أمين فهذا الأخير كان مسؤولاً عن ضرب السكة، وفي ضواحي الشارع كانت تصنع مكاييل من الطين وكانت تعرف هذه الحرفة بالمقفولجية، وتصنع كذلك المناجل والفؤوس والمعازف والشكائم، الركاب للأحصنة والأحمرة، حيث هذه الأخيرة تعالج عند مرضها من طرف السمارين أنفسهم، وذلك عن طريق النار، وكما نجد كذلك في نفس الخط صناعة البرادع والأحملة[3].

لقد كانت أسواق باب عزون الطويلة مزدهرة ونشيطة على مدار العام، ومنها نجد البادستان (سوق النخاسة) الذي يقع على يمين القهوة الكبيرة، حيث كانت تباع فيه الغنائم والأسرى، لكن بعد ضعف النشاط البحري أصبحت سوقاً مخصصةً لبيع القماش والملابس وأدوات التطريز وبذلك فقد وظيفته الأولى، حيث جعلت منه فرنسا بعد استعمارها للبلاد مقراً لإدارة الحبوس (شارع ماهون)[4]،أما الأسواق الواقعة حول ساحة البادستان بباب عزون فهي

---

[1]ناصر الدين سعيدوني، قانون أسواق...، ص166.

[2]Philibert, **une perspective cavalièred'Alger 1688, par Matheuswolfgang (1660-1735)**, étude critique, Paris, 1975, p7.

[3]زهية بن كردرة ، المرجع السابق، ص ص 57-58.

[4]ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص40.

حقاً محور اقتصادي مهم وفيه مختلف الأنشطة الحرفية والاقتصادية للمدينة[1]، حيث نجد سوق الفواكه وتقابلها سوق الخضارين الذين كان سوقهم عند الثكنتين الانكشاريتين العليا والسفلى، أما سوق السمارين فنجدها عند مدخل باب عزون بالضبط وربما هو التسمية القديمة لباب عزون، الذي أصلح يسمى بعد عام 1830م بساحة ماسينيسا، ومع سوق السمارين نجد سوق الحدادين عند المدخل وذلك لإبعاد ضجيج حرفتهم وكذا تسهيل عملية نقل المادة الخام والتي كان يصعب نقلها إلى داخل المدينة لثقلها، حيث يذكر انهما وقفين فالسمارينسنة 1570م والحدادين سنة 1579م[2].

ونجد كذلك سوق السباغين الذي يقع وراء سوق القيسارية عند بداية سوق اللوح (juba)، لينتهي عند المقايسية ونجد سوق القيسارية، وهو شارع يطلق على شارع باب عزون من الجهة الشرقية للديوان[3]، بالإضافة إلى الجنينة أي مايعرف بدار السلطان أو قصر الباشوات الذي كان يقابل هذا التجمع التجاري، حيث يطل على باب عزون ومقابلة ساحة الفوارة ومسجد السيدة وبيت المال والقيسارية، وتحاذيه دار السكة، أما على يسار الشارع نجد الديوان وكذلك شارع الشباغلية(la couronne)[4] الذي يقع بالقرب من مجلس حكومة الديوان، ومن بعدها أطلق هذا الإسم على شارع طويل نجد فيه قهوة الدروج، مطحنة، فرن، فندق المحتسب وغيرها، وسميت هذه الساحة بديوان الكرموس نسبة إلى بازار الكرموس الذي بعد 1830م بساحة القوافل[5]، أما دكان باب عزون فكان يعرف بفندق باب عزون ويقع خارج باب الشارع بالقرب من حصن تافورة على الطريق المؤدي إلى مقر الآغا وعيون الربط(البريد المركزي حالياً)[6].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية...، ص281.

[2] Shuvaltal, **la ville d'Alger à la fin du XVIIIème S, CNRS**, 1ere éd, Paris, 1999.

[3] زهية بن كردرة ، المرجع السابق ، ص140.

[4] نفسه ، ص141.

[5] نفسه، ص126.

[6] ناصر الدين سعيدوني، أسواق مدينة ...، ص63.

وبالنسبة لسوق الشبالغية وهم صانعو الشبلغ وهو نوع من الأحذية النسائية أو الخفّ والذي يذكره وقف بتاريخ 1542م، وأنه كان يسمى بسوق الرقاقين وهم صانعو قِرب الماء[1]، ففي القرن 17م كانت هذه الوسيلة تستعمل لتبريد الماء آنذاك وهي قرب مصنوعة من جلد الماعز أو Maraquin لأنها جلود غير مسامية وتعزل الحرارة في المناطق الحارة، حيث جاء هذا السوق محاذياً لكتشاوة أي زريبة الماعز وذلك يسهّل للرقاقين في اقتناء المادة الأولية في حرفتهم، كما نجد كذلك سوق الدباغين حيث يذكرDevoulx أنه كان عبارة عن فندق صغير يصبغون فيه كل أنواع الجلود باللون الأسود، الأحمر، البنفسجي، وهي صنعة مكتسبة، وكل هذا راجع إلى كون مدينة الجزائر معروفة بثروتها الحيوانية كالبقر الغنم والماعز، وهذا ما نشّط أسواق الدباغين، الإسكافيين والشبالغية وغيرهم[2].

كما نجد في شارع باب عزون سوق الدخان الذي يقع وسط المدينة ويمتد حتى باب الوادي، ليصبح بازاراً في وسطه حنفية وبه أيضاً مكتب الوزان وفندقين ينزل بهما الأتراك وفي أواخر العهد العثماني أصبح يعرف بالسوق الجديد وذلك بسبب تجديد حوانيته والدكاكين الموجودة فيه[3]، وهو المكان الذي كانت تلتقي فيه القوافل التجارية القادمة من مختلف أنحاء البلاد، وفي نفس الوقت نقطة انطلاق للقوافل من المدينة إلى الجهات المختلفة، حيث يوجد قائد دائم في باب عزون لجمع الرسوم من القوافل الداخلة والخارجة[4]، أما سوق الجمعة وهو سوق يطلق على كل أنصاف شوارع وساحة محصورة بين الجنينة وسمي هذا السوق فيما بعد بـ: soc gema[5].

كما نجد كذلك في نفس الشارع رحبة الزرع أو سوق الزرع، حيث تقع من الجانب الأيمن للداخل وبين سوق الحدادين شمالاً ودرب العسل غرباً، بالإضافة إلى رحبة الفحم،

---

[1](A) Devoulx, op. cit, p198.

[2]زهية بن كردرة ، المرجع السابق، ص126.

[3] المتولي الشوق عبد الله بن محمد الشويهد، المصدر السابق، ص81.

[4] أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني(1519-1830)، ص339.

[5] زهية بن كردرة ، نفسه، ص142.

وهو مكان لبيع الفحم وتقع خارج باب عزون أي مكان المسرح الوطني حالياً قبالة ميدان بورسعيد، كما نجد كذلك سوق القبائل بين رحلة الشعير ومخزن الزرع من الجانب الأيمن لمدخل باب عزون[1].

أما فيما يخص فندق الزيت فيقع بشارع جنوب السوق الكبير مكان سوق شارتر بشارع عمار القامة حالياً[2].

سوق الكبير أو السوق الجديد وكان يسمى بسوق الملاحين حتى القرن 16م، وسوق القبائل في القرن 17م وأصبح يسمى بسوق الكبير في منتصف القرن 17م، ويحاذيه كل من سوق الملح، سوق الغرابلية، زنقة السراج، كما نجد سوق الدكير وسوق القزدارية[3]، ويليه مباشرة على شارع باب عزون سوق الصفارين أي النحاسين، ثم نجد سوق التماخين، سوق القنداقجية، أما سويقة عمور وهي عبارة عن سوق صغيرة تقع على شارع حمام العرصة، ونجد كذلك سوق الخراطين، وقد ذكر عقد ملكية مؤرخ بتاريخ 1567-1568م أنه كان يسمى بحومة السكاجين(صانعي السكاكين).

أما سوق الكساكسية فكان يقع في سوق السمن وسوق العطارين وسوق الخضارين وهذا التسلسل لم يكن عشوائي بل كان تسلسل وظيفي فكل سوق محتاج للآخر، ويسهل للمرأة الجزائرية في تحضير وجبة الطعام المغربية التقليدية والمعروف والمعروف بالكسكسي، وكان تحضيره يحتاج إلى كل من السمن، اللحم، العقاقير والخضر كمواد أساسية لتحضير الطبق، كما نجد أيضاً سوق الملح والذي يقع بالقرب من شارع سبع لويات(Rue saint) حيث كان اليهود هم الذين يتاجرون في في القرن 15م، وياتون به من منطقة توات بالجنوب إلى داخل مدينة الجزائر[4]، وتتوسط هذه الأسواق كلها السوق الكبير الذي يسمى في القرن 16م بسوق

[1] المتولي الشوق عبد الله بن محمد الشويهد، المصدر السابق، ص95.

[2] نفسه، ص70.

[3] زهية بن كردرة ، المرجع السابق، ص143.

[4] نفسه، ص145.

الملاحين وينسبه Devoulxإلى الملح القائم بالجوار في شارع القديسية (la sainte)[1]، فقد كانت تسمية الملاحين في القرن 17م، واسمية سوق القبائل ثم سوق الكبير في نفس القرن[2]، أما دار اللحم فكانت دار ذات طابق أرضي ملك لليهود وفيه المذبح، وهو عبارة عن فندق صغير ويقع بين زنقة البوزا وزنقة الفورنية لشارع باب عزون وبجوار فندق الزيت وسوق الخرازين، حيث كان فندق الزيت قديم بالمدينة يعود إلى سنة 1587م وهو فندق تقوم فيه تجارات مختلفة كحرفة الصباغة[3]وصناعة النسيج، حيث عرفت انتشاراً واسعاً، نظراً لوفرة المادة الأولية كالصوف والكتان، وحتى في القرى كانت تنسج الزرابي، الحياك والشواشي وغيرها[4]، كما عرفت مدينة الجزائر بصناعة الأحزمة الصوفية المناديل، الشالات والتي كانت تصدر نحو المشرق وأروبا[5].

كما اشتهرت كذلك مدينة معسكر بصناعة البرانيس السوداء ذات اللون الطبيعي والأقمشة الكتيمة والتي تستعمل في كافة أنحاء الجزائر وتصدّر إلى مصر وتركيا[6]، وبعد هذا التسلسل الحرفي والتسوق نجد أسواقاً أقل ربحاً وأكثرها مشقّة كسوق الدكير، سوق القزدارية سوق الصفارين، وإذا نظرنا لهذل التسلسل نجد أنهم يكملون بعضهم البعض في المادة الاولية من الحديد والنحاس.

ومع اقترابنا إلى باب عزون نجد سوق القنداقجية وهي بعيدة عن مركز المدينة بالرغم من أنها تصنع الأسلحة لحساب الداي[7]، أما سوق اللوح فقد كان يقع عند بداية شارع باب عزون أي من مدخل قصر الجنينة، وبينه وبين درب بوبا والسوق الكبير نجد سوق

---

[1](a) Devoulx, op. cit, p143.

[2]زهية بن كردرة ، المرجع السابق ، ص130.

[3] نفسه ، ص131

[4] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص321.

[5] وليام شالر، المصدر السابق، ص93.

[6] حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق، ص59.

[7] زهية بن كردرة ، نفسه، ص132.

الخياطين كما نجد سوق الكتان الدي يقع فوق سوق السمن وذلك حسب عقد ملكية مؤرخ بتاريخ 1649-1650م[1].

أما سوق المبادلات مع الأرياف فتقع خارج باب عزون، وهو على شكل شارع طويل يتكون من 30 إلى 40 بيتاً، وهي مصطفة على الطريق الرابط بين الجزائروتافورة (حالياً) حيث تستعمل هذه المنازل كفنادق واسطبلات تحوي سلع الفلاحين[2]، وهي أسواق نشطة لأن هذه الجهة من الشارع تؤدي طرقها إلى منطقة سهلية ريفية واسعة تناسب السوق اليومي والأسبوعي[3]، وحسب دي نيكولاي De Nicolay في القرن 16م كان سكان الأرياف يرتادون سوقين ريفيين يقامان ريفيين يقامان خارج شارع باب عزون، ويقامان في مساحات مطلقة في الهواء الطلق، حيث يحمل تجار الأرياف معهم سلعهم من الحبوب والفواكه والدجاج وغيرها وبسعل أقل كل أسبوع[4]، أما Darieux فيقول أن باب عزون ضاحية تباع فيها اللحوم والمواد الغذائية الاساسية، يأتي بها فلاحو الأرياف ويبيعونها في هذه الاسواق الريفية، أما بوتان Boutin فيقول أنه يوجد سوق يومي ريفي وهو سوق الحبوب[5].

[1] زهية بن كردرة ، المرجع السابق ، ص142.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية ...، ص372.

[3] زهية بن كردرة ، المرجع نفسه، ص62.

[4] (N) De Nicolay, **Les quatre premiers livres de navigation et pérégrination oriental**, p17.

[5] زهية بن كردرة، نفسه، ص62.

ج: شارع البحرية.

شارع باب البحرية أو شارع باب الجزيرة، وهو أحد أبواب مدينة الجزائر الخمسة، وهو يؤدي إلى المرسى ويسلكه عادة رياس البحر، وكما يعرف أيضاً بباب الجهاد حيث تدخل منه الغنائم والسلع التي تحملها السفن لتوزع على أسواق المدينة، كما يطلق عليه في زمن العثمانيين اسم طريق باب الدزيرة وهو طريق ضيّق يمتد على الجزء الأيسر من الشارع الحالي الذي يعتبر عريضاً جداً في نظر الجزائريين في ذلك الوقت وتوجد أمامه عدّة دكاكين وحوانيت للتسوق والحرفية[1]، ونقصد بهذا الشارع ساحة الحكومة الحالية، وهي ساحة مليئة بأصوات التجار البراح والدلال والتجار المتجولين وذوي مطرقات صغار وهم يسكنون اسفل المنازل الأرضية.

وقد كانت شبكة الأزقة صيقة جداً بحيث لا يمكن السير فيها، أي لا يستطيع شخصان معاً إلا بصعوبة[2]، وإذا دخلت إلى مدينة الجزائر من باب البحر أي المرسى الصغير المحصور بين الجزيرة القديمة والشاطئ الصخري نجد البرزخ الاصطناعي الذي بناه العثمانيون، والبناية القديمة للجمارك والتي حولتها فرنسا بعد الاستعمار إلى مخزن، كما نجد المرسى الذي تعبر منه البضائع الصادرة والمستوردة والتي تدخل عاصمة القرصنة كما سماها ناصر الدين سعيدوني ماعدا محصول الصيج البحري، حيث نقشتعلى هذا الباب رموز شرف كالرايات والمدافع والأسود وسفن تحت تاج عليه هلال وفي أعلى الباب علّقت نواقيس اسبانية جيء بها من وهران[3].

كما نجد كذلك في مدخل الباب أولى البنايات وهي ثكنات انكشارية، والديوان الذي يقع على يمين الشارع وخصّص لأعزاب العثمانيين[4]، حيث نجد في مرسى هذا الباب ما يسمى

[1] شويهد، المصدر السابق، ص74.

[2] نفسه، ص164.

[3] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص163.

[4] نفسه، ص163.

بجماعة باب البحر وهم عمال يشتغلون بالمرسى وهم يقومون بإفراغ البضائع من السفن[1]، والكاتب الثالث المعروف بوكيل الخرج الصغير فهو الذي يهتم بالتسجيلات الخاصة بغنائم البحر، وهو يلقّب أحياناً بـ قبلدان بالي لكونه المشرف على البحرية[2].

وعلى حافة هذا الشارع توجد منازل ذات أقواس، نجت من عملية الهدم عند الاستعمار الفرنسي، كذلك نجد الجامع الكبير وهو البناية الأولى على اليسار، وهذا الجامع توجد فيه زاوية وهي مسكن لرجال الدين والطلاب، وقد هدّم هذا الجامع بعد الدخول الفرنسي وبنوا مكانه حماماً، وإلى يمين الشارع القوس والذي يميل نحو المسمكة نجد الفندق الكبير أو المقهى الكبير، وكان الأوربيون يسمونه فندق البورصة، والطابق السفلي من هذا الفندق به دكاكين عديدة والطوابق الأخرى كانت تستأجر لعابري السبيل من المسلمين، وأخِذت تسمية المقهى الكبير من كونه قريب من أكبر المقاهي السبعة الواقعة في الجهة اليمنى من الشارع[3]، حيث كانت ظاهرة شرب القهوة مظهراً من مظاهر الرفاهية في ذلك الوقت لذلك تعدّدت المقاهي التي كان يديرها سكان المدينة، وكانت أحياناً ملكاً لبعض الزنوج وتمركزت بكثرة في شارع باب الدزيرة[4].

وفي أقصى شمال شارع البحرية نجد المقايسية، والذي تصنع فيه الأساور وهي حلّي للنساء، وتصنع من قرون الثيران أو ما يعرف بالجاموس، وهي تجارة مربحة لمدينة الجزائر مع المناطق الداخلية، وهي مادة في متناول النساء العربيات والقبائليات إذ أن المادة الغالية كالذهب والفضة لا يستطعن كلهن اقتناءها، كما نجد كذلك شارع الرصاصية وإلى الجهة الجنوبية للشارع فيه صانعي الأقفال، الشماقجية، الاسكافيين، زنقة الذاودة والتي تصنع فيها

[1] شويهد، المصدر السابق، ص104.

[2] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...، ص183.

[3] شويهد، المصدر نفسه، ص164.

[4] زهية بن كردرة ، المرجع السابق، ص67.

الخيوط الذهبية، وكذلك زنقة الصاغة والتي كانت في حوزة اليهود وهم تجار وبائعو الحلي الذهبية والفضية، وزنقة النحاس والتي يصنع فيها أواني نحاسية والتي عليها نقوش ورموز[1].

أما فيما يخصّ سوق الخام، ويقصد به سوق الحرارين وهو قريب من الميناء لسهولة التسويق، وبين مسجد الجامع الكبير والجامع الجديد ومسجد السيدة نجد سوق الرصاصية الفراغين، النحاسين وهي أسواق مربحة تموقعت في مركز المدينة أين يكثر الناس[2]، أما السباغين فكانو أيضاً يقيمون أمام ساحة دار السلطان، ونجد أيضاً سوق الغزلان التي تموقعت تحت بيت المال مطلةً على زنقة القيسارية، وسوق الذواية أو الاسكافية وهو عند سوق البشماقجية وكان له طريق على سوق الشماعين، حيث يقول Devoulx أنه يربط بين القيسارية والبشماقجية[3].

ونجد في مدخل الميناء ما يسمى بفندق الدوامس، حيث يسميه أودالEudel فندق البورصة وهو فندق البحرية، وأصبح يسمى في العهد الفرنسي بثكنة الجنرال لومغسييlemercier[4] وعلى جانب سوق الخام توجد قهوة زرفانو مقابل الجامع الجديد، وهذا الأخير يقابله سوق الحواتين وتمرّ به عبر شارع القهوة الصغيرة وهذا حسب دوفوDevoulx، أما شارع الرصاصية فهو مستقيم ويبدأ من شمال البادستان إلى غاية سوق الشماعين (rue de cleopatre)[5]، وفي الشارع الحالي ديشاسينغ(Duchasing) نجد سوق اللوح وهو سوق متخصص في صناعة الطاقيات من القطيفة، ونجد سوق السمك الذي يقابل جامع الجديد وهو حي منخفظ مقارنةً على ما هو عليه اليوم، أما الجهة الشرقية لهذه الساحة فهو حي ثقافي به مدرسة القيصرية المرتبطة بالمسجد الصغيرة فيه كذلك الزاوية الشمالية الشرقية مقابلة للولاية الحالية، وفي هذا الحي يوجد جامع السيدة وهو أجمل الجوامع وأجمل المباني

[1] شويهد، المصدر السابق، ص165.

[2](A) Devoulx, op. cit, p126.

[3]زهية بن كردرة ، المرجع السابق، ص123.

[4](P) Eudel, **Petits métiers algérois**, Alger, 1901, p14.

[5]زهية بن كردرة ، نفسه، ص139.

الدينية بمدينة الجزائر آنذاك وكان مزخرف بقطع من الخزف المزخرف والذي له لمسة خاصة والمعروفة عند البيوت العربية الغنية، ولم يحتج إلى إعادة صبغه بالجير المعروف عند باقي المباني بالمدينة[1].

ولا نبتعد كثيراًعن مسجد السيدة نجد مسجداً صغيراً ومقّر بيت المال والذي يقصد به خزينة الدولة العامة، ومواردها تون من الخراج والعشور والزكاة والجزية والغنائم والفيء، وإلى جهة الشرق نجد الحي الإداري المكّون من دار السلطان وهو مقّر قصر الداي ومدخله من شارع باب الوادي، وكذلك نجد دار عزيزة التي مازالت إلى يومنا هذا والمعروف بمقر الأسقفية، ثم نجد بشارع سان فانسان دي بول السجن ثم جامع كتشاوة[2].

أما سوق الجقماقجية وهو سوق يصنع فيه بطاريات البنادق ويقع وراء مسجد المرابطة، وسوق الفراغية وهم صنّاع الأقفال وحلقات ربط الماشية ويقع بين مسجد السّيدة والبادستان، وبياع الخضار كان يتمركز سوقهم بمحاذات مسجد السيدة غرباً ومسجد الشاوش شرقاً وساحة الفوارة جنوباً والشماعين والرصايصة شمالاً[3]، أما فيما يخصّ مخزن القمح فيقع بين شارع الديوان وسوق الشباغلية[4]، ومخازن* الجمرك فهي مستودعات بمرعى الجزائر وببعض الشوارع القريبة منها تحفظ بها السلع التي تعود للبايلك والتي تمت حيازتها كرسوم من حصص الغنائم البحرية والتي تكون تحت حكم الدولة ممثلة في الداي[5].

سوق العطارين وهو سوق العقاقير ويتاجر فيه اليهود، وموقعه في شارع باب الجديد ويمتد حتى سوق السمن، وبجوار هذا الأخير نجد سوق الخضارين، وكانوا يُسَمَّون أيضاً

---

[1] شويهد، المصدر السابق، ص165.

[2] نفسه، ص166.

[3] زهية بن كردرة ، المرجع السابق، ص140.

[4] نفسه، ص142.

* **المخزن:** هو المكان الذي يخزن فيه الشيء، ثم أطلق في أوائل العصر الموحدي على مخازن الدولة، أي الخزائن التي تحفظ فيه ما تجمعه من مال أو عروض ذات قيمة.

[5] شويهد، المصدر نفسه، ص104.

بخضّاري سوق السمن لقرب بعضهم، ويمتد حتى شارع مخزدار الآغا (La rue de beurre)[1]، وقد كان عرض شارع البحرية يبلغ 36 قدم كما ذكره وليم سبنسر[2].

وللفترة الحديثة دوُر حساس في المجال الاقتصادي والعسكري، اذ كان يسمى بفترة التحصينات لدّى الهجومات الصليبية الأوربية، وذلك بصناعة الأساطيل البحرية والتي كانت تُقام بباب البحرية فهو المكان المناسب لصناعة السفن، و يظهر ذلك في صورة Salamanca سنة 1541م[3]، ويسمى العاملون بدار صناعة السفن بالجنود العاملين في الترسانات (العساكر البحرية)، ويتألفون من عدّة أوجاق، وقد كان العثمانيون يحرسون على حراسة المدينة اذ يكلفون من 3 إلى 4 حراس على كل باب من أبوابها، علاوة على حراسة سورها الأصلي وذلك لاستحكام الدفاع على المدينة، والدليل على استدباب الأمن في المدينة أن أسواق مدينة الجزائر عرفت ولأكثر من ثلاثمائة سنة تسويق الذهب المكسيكي والماس الهندي وحرير الشرق وأقمشة وفضة البيرو وغيرها من المعادن الثمينة، حيث كانت هذه السلع تدخل يوميا على مدينة الجزائر من مينائها[4].

[1] زهية بن كردرة ، المرجع السابق، ص143.

[2] وليم سنسبر، المصدر السابق، ص44.

[3] زهية بن كردرة ، المرجع السابق، ص67.

[4] عزيز سامح ألتر، المصدر السابق، ص ص126-128.

المبحث الثاني: أشكال الأسواق في مدينة الجزائر

إن تنظيم واستقامة شوارع مدينة الجزائر في العهد العثماني نتج عنها كثرة الأسواق والتي أقيمت على جانبيها أروقة مغطاة ومرفوعة بالأعمدة وهي على شكل رواق، وفتحت في حوائطها حوانيت ومخازن، حيث وصفها البكري في القرن 11م و5هـ قائلاً أن عمرانها كان منظماً وهذا ما أدى إلى ظهور السوق الحضري بها، فدخلت حياة الأسواق أسوارها منتظمة وخاضعة لقوانين حضرية، وقد عكس هذا التنظيم الرخاء الاقتصادي آنذاك، وأدى إلى ظهور أسواق مغطاة كالفنادق والقيسارية والبادستان، وهي أسواق ذات هيئة معمارية معروفة في الساحة المركزية للمدينة، حيث غُطيت أسقفتها بالجملونات الخشبية للوقاية من الشمس والمطر[1].

أ: الأسواق المغطاة

فالأسواق المغلقة أو المغطاة التي ظهرت في العصور الوسطى والتي تسمى حالياً بالعمارة التجارية تضم البازارات، الخانات، القنادق، القيساريات وغيرها[2]، ونقصد بها كذلك المحلات الكبيرة لتجارة الجملة، حيث يتكون المبنى من طابقين أو ثلاثة، وتوجد بها المخازن لتخزين السلع والدكاكين والمكاتب والتي يتم بها عقد الصفقات التجارية الكبرى، وتلك الأسواق يضعون فيها التجار الاجانب الذين يتوافدون من كل جهة ويعرضون سلعهم فيما بعد، وهي أسواق على مدار السنة إذ لا يغلقها لا شمس ولا مطر وهي تعرف حركة تجارية نشطة سنوياً[3].

وهذه البنايات أقيمت للتجار الأجانب وظهرت من القرن 15م للعصر الحديث حيث فيها نظام متخصص، حيث لكل جنسية معينة بناية خاصة وهي التي تدير شؤونها بنفسها

---

[1] ثروت عكاشة، **القيم الجمالية في العمارة الإسلامية**، دلر الشروق الأولى، ط1، (د.ب)، 1994م، ص72.

[2] محمد حسن زكي، **فنون الإسلام**، دار الرائد العربي، (د.ط)، بيروت، 1981، ص28.

[3] زهية بن كردرة ، المرجع السابق، ص83.

داخل السوق وفق تنظيمات خاصة بها، ونجد مع هذه الاسواق خدمات اجتماعية والتي بدورها تنشط حركة البلاد نظراً لوظيفتها الاقتصادية التي تقوم بها نحو هذه المؤسسات كالديوانية وبيت المال، حيث شغلت فراغات معّينة داخل المدينة، وكلما اقتربنا من احد أبواب المدينة والابتعاد عن مركزها تقل أهمية هذه الاسواق، ومن هذا التنظيم والاستقامة للسوق والحرف في المدينة أخذت بعض العناصر العمرانية اسم الحرفةالتي تمارس بها كالأبواب والشوارع مثلاً : باب الفخارين، شارع الصفارين، مسجد الشماعين، ثكنة الخراطين وغيرها، كما سميت أيضاً بعض الأسواق نسبة إلى الجنسية المقيمة فيه من سوق اليهود فندق الجرابة، فندق الزيت وعلى هذا النحو[1].

وقد كان تنظيم الأسواق في العهد العثماني يأتي من أعلى الجهات الادارية كتشديد المراقبة عليها عن طريق القايد الذي تعّينه الدولة ويكون واسطة توجيه للراي العام من كل قبيلة لمراقبة الرعية والتطلع على أفكارهم ومتطلباتهم لأنها في كثير من الاحيان تحدث تمردات في السوق[2]، وكان للسوق دور آخر في جمع الناس للتعبير على احتجاجاتهم عن طريق رؤساء الطوائف في غياب حرية الاجتماعات أحياناً[3].

ونقصد بالسوق المغطاة أيضاً أو السوق الحضري الشارع أو الرواق أو البازار في المفهوم الحديث، ونقصد بكلمة البازار رواق للاحتماء أو الأزاج وهو مصطلح إيراني ويعني الغرفة المطولة وهو الذي يحمله قبو بالأعمدة الخشبية ويسمى بالفرنسية Le portique ويجتمع تحته رجال التجار ورجال الأعمال للاحتماء من أحوال الطقس حيث أثرت هذه الأروقة أو الأزاج في كيفية بناء الأسواق الحضرية التي عرفتها المدينة فيما بعد[4].

[1](I) Berque, **L'islam du Maghreb**, éd gallimard, Paris, 1978, P208.
[2](P) Boyer, **L'évolution de l'Algérie médiane,** Paris 1960, p p48-50.
[3]زهية بن كردرة ، المرجع السابق، ص83.
[4] نفسه ، ص67.

أ-1: البادستان

البادستان في اللغة التركية فقد استعمل هذا اللفظ وهو تحويل من "بازستان" المتكونة من لفظ "باز" والتي تعني الكتان ويدلّ على مكان مغطى تباع فيه البضائع الثمينة، أو يسمى بسوق القماش حيث ظهرت في العهد العثماني وانتقلت معهم في كل ولاياتها ويقول Philibert أنه سوق مغطى تباع فيه البضائع الثمينة والعبيد على غرار بادستان مدينة الجزائر[1]، ويقول كذلك Devoulx أن بادستان مدينة الجزائر أنشئ سنة 1583م وهو عبارة عن ساحة ذات شكل مربع تُسوّق فيه الغنائم البحرية ويباع في العبيد، وله دور كذلك في اجتماع الناس لتبادل التجارة، وقد أنشأ حسن باشا البادستان الجديد فوق فندق صغير في بداية القرن 17م[2]، فابادستان لم يكن معروف بهيأته المعمارية كسوق مغطى في الفترة الوسيطة فمثلاً يذكر المؤرخ Montron أن البادستان كان يعرف بسوق الكتان حيث نجد وقفية سجّلت بتاريخ 1559م تذكر اسم سوق الكتان ، ويقول كذلك Bosio و Lonfreducci أن سوق الكتان انتقل من موضعه هذا ليحل محله البادستان فيما بعد[3].

وبالنسبة للتجارة في البادستان فهي مختلفة فمثلاً نأخذ تجارة العبيد فيه كانت عن طريق المزاد العلني من طرف السماسرة، وينادى على أسرى العبيد لمدّة ثلاثة أيام ثم ينقل إلى الباشا بكي يقضي في الأثمان، لكن قبل دخول الأسرى إلى البادستان يكون السلطان قد أخذ الحصة الثامنة أو الخمس منهم، ثم يباع الباقي لصالح الانكشارية[4]، كما ذكر هايدو Haido أن أسرى النصارى يباعون في أسواق الشوارع التي نجد بها الحوانيت الرئيسي[5].

---

[1] زهية بن كردرة ، المرجع السابق ، ص67.

[2](A) Devoulx, **"Alger étude archéologique et topographique"**, In R.Af, 1875-1876, p163.

[3]زهية بن كردرة ، فسه، ص73.

[4]نفسه، ص103.

[5]Haido**, topographie d'Alger,** In R. Af, T14, 1870, p96.

أ-2: الفندق

الفنادق لم تكن موجودة في مدينة الجزائر في القرنين 13 و14م، فكان التجار الاجانب يقومون بكراء منازل خاصة من عند أصحاب العقارات أو من التجار الأغنياء الذين يملكون بيوت خاصة بهم في فحص المدينة[1]، وفي رحالة العصر الحديث يذكرهايدو Haido والأب دان Dane le pére أن مدينة الجزائر فيها سبعة فنادق للتسوق، أما Casseries فيسميها ثكنة الانكشارية، أما حسن الوزان فيشهد بوجود الفنادق بالمدينة حتى قبل العثر العثماني وبكثرة، فهي بنايات كبيرة يقيم بها التجار الوافدون وتوضع فيها بضائع التجار وباستمرار وهذا ما قاله المؤرخ Darvieuxe، أما Tal shuval يقول أن معظمها يعود إلى القرن 17م لأنها الفترة التي بدأت فيها الدولة العثمانية بإنشاء المرافق العامة وبقوة، بعد نهاية تحصين المدينة بصفة خاصة[2].

كما نجد أيضاً في مخطّط Bosio و Lanfredecci حيث سميا في تقريرهما فندقاً باسم فندق النصارى ويقع على الشارع الكبير وهو على شكل بناية كبيرة وفيها فناء مربع الشكل تحيط به اروقة، أما حسن الوزان فوصفها بأنها ساحة جميلة اتخذت على سور المدينة ذاته[3]، وهو عبارة عن منزل واسع يتوسطه فناء مركزي ذو طابق أرضي وطوابق علوية بالإضافة إلى المخزن والورشة والمستودع، والفناء يعرض فيه السلع بالمزاد العلني وفي العام يستعمل الفناء كممر ومخزن مؤقّت، ففي بلدان المشرق كانت وظيفة الفندق مثل وظيفة القيسارية إلاّ أنه قليل الاستعمال مقارنة مع شمال افريقيا، اذ نجد الفنادق في الأحياء كثيرة النشاط الاقتصادي ويتمركز بالمدينة، أما عن ابوابها وضواحيها لا نجدها إلا قليلاً وكان العرض منه إيواء التجار الأجانب وكذا خزن كميات كبيرة من البضائع في محلات أو دكاكين فيه قبل توزيعه على تجاّر القطاعي، ويخصّص كل فندق لنوع معين من السلع،

[1] زهية بن كردرة ، المرجع السابق، ص73.

[2] نفسه، ص75.

[3] نفسه، ص76.

كفندق العسل وفندق الزيت[1]، الذي يعود في مدينة الجزائر إلى القرن 15م وتتاجر به أهل سبتة بالزيت وشراء الرقيق[2]، وفنادق أخرى تعود تسميتهم إلى الجنسية المقيمة فيه كفندق الجرابة نسبة إلى سكان جربة وفندق النصارى، والكاثوليك أيضاً كان لهم فندق، وكذا الجالية المايوركية خاصة وأنه كان لهم فيها قنصل يقيم في فندق ذو الخدمات الاجتماعية مثل الحمام، المصلى والفرن وغيرها.

ولهذه الفنادق قوانين تختص بتنظيمها، إذ هي فنادق متعدّد الجنسيات وأكيد يكون بينهم خلافات أو نزاعات لذلك وُضعت هذه القوانين وهي تخضع إلى سلطة القنصل إذ كانت مخصّصة للتجار المسيحيين ومن نفس الجنسية وكانت له أيضاً سلطة قضائية وشرطة وعادات خاصة، وشوهد عدول لتحرير عقود البيع وسماسرة البراحون على البضائع وأمناء التسعير للبضائع[3]، كما يجب السهر على هؤلاء الوافدين فكانت الطوابق العليا تخصّص للمبيت والطوابق الأرضية لوضع السلع وتخزينها إلى حين، أما الدابات فتوضع في مستودعات الفندق، بالإضافة إلى توفير المرافق التجارية مثل الحمام، الفرن والمقهى وغيرها[4].

أ-3: القيسارية

القيسارية وهي أيضا نوع من أنواع الأسواق المغطاة وهناك من يرجع طهوره إلى العصور الوسطى والبغض الآخر يقول أن ظهورها راجع إلى الفترة الحديثة مع ظهور الثورة التجارية، وهو اسم اشتق من اسم قيصر روماني إلى مدينة قيصرية Césarée ويقصد به سوق صغيرة يباع فيها سلع معينة، أما البعض الآخر من الباحثين يقول أن هذا الاسم جاء نسبة إلى امبراطور القسطنطينية Basileus ، وأطلق فيما بعد على الأسواق القائمة بالمدينة

[1] زهية بن كردرة ، المرجع السابق ، ص86.

[2] نفسه، 73.

[3] نفسه، ص99-100.

[4] نفسه، ص99.

والتي تحولت إلى هذا المصطلح الدارج "القيسارية"، حيث تقول بعض الكتابات التذكارية يعود أول ظهور لها إلى سنة 547هـ/1198م، كما يختلف استعماله أي المقصود به من بلد لآخر ففي المشرق يستعمل للأسواق من هذا النوع أما شمال افريقيا يستعمل للمباني العامة.

أما حسن الوزان فكان يقصد بتسمية القيسارية الفنادق التي لها والتي لها نفس الدور حيث تحفظ فيها الأشياء الثمينة كالذهب والكتان، أما الباحث Yorofoll فكان يقول أن هذه التسمية لم تظهر في المغرب وفي مدينة الجزائر إلا بعد ظهور ما يسمى بالثورة التجارية في القرن 15م حيث يقصد بهذه الثورة استغلال العالم خاصة البحر المتوسط، وظهور الرأسمالية أي صعود القوى المسيحية وتفكّك الوحدة الإسلامية وظهور الصفقات التجارية الكبرى التي تحتاج إلى أسواق ومخازن لكل هذه البضائع، أما كتابات الرحالة المسلمين لم نجد لها ذكر لهذا المصطلح في العصر الوسيط[1]، أما البعض الآخر فيذكر أن هذا النوع من العمارة عرف بالمغرب منذ القدم إذ انتقلت إلى شمال افريقيا في العصر المملوكي ثم في العصر العثماني، أما الباحث ثروت عكاشة فيقول أن هذا النوع من الأسواق لم تعرف في المشرق قبل العصر المملوكي، ولهذا لم نجد ذكرا لها في النصوص التاريخية للعصور الوسطى فيما يخصّ مدينة الجزائر حتى القرن 16م[2]ولهذا نجد Raymand يحاول أن يدرس هذا النوع من السوق وذلك بأسلوب المقارنة مع قيسارية تلمسان التي تطرقت إلى التصميم العام في الأسواق المغطاة[3].

وفي أطلس براون في القرن 16م وفي سنة 1569م كان يسميه Zezeria ويمركزها في وسط المدينة بين جامع الكبير وجامع الجديد حيث كانت المدينة في هذه الفترة مزدهرة بأسواقها لهذا ظهر هذا النوع من الاسواق، ولكثرة التجار الأجانب عليها جاء هذا الاسم

[1] زهية بن كردرة ، المرجع السابق، ص75.

[2] ثروت عكاشة، المرجع السابق، ص70.

[3] زهية بن كردرة ، المرجع السابق، ص14.

الجديد "القيسارية"[1]، وكما سبق وذكرنا أن لكل سوق قوانينها وتنظيمها إذ أن هذا النوع أي "القيسارية" لها نفس القوانين مع الفندق إذ كان يسيرها صاحبها أو الأجار، فنجد فيها مكاييل ومعايير مصنوعة من الزجاج لسلعة خاصة بها وتحمل ختماً للتوثيق وتعلّق على إحدى جدرانها كالتي توجد في قيسارية تلمسان، أما نظام الحراسة فكانت المراقبة مشّددة على الأقمشة والبضائع المخزونة، ويسهر على أمن ذلك حرّاس ينامون فيها[2].

في الأخير يمكن أن نقول أن هذا التنظيم الذي تميزت به مدينة الجزائر يعرف بالاختصاص[3]، حيث وصفها حسن الوزان بالمدينة ذات الأسواق المنسقة كما يجب، ولكل حرفة مكانها الخاص وجماعتها الخاصة[4]ووجدها بنفس ميزة أسواق فاس وتلمسان وقسنطينة وتونس، وهي في الحقيقة ظاهرة تعّم كل المدن الاسلامية فهي تساعدهم على نمط عيشهم حيث أشار إليها الرحالة المسلمون والأوربيون مثل لبن بطوطة في القرن 08هـ/14م وTavernier في القرن11هـ/17م، وهذا التنظيم والتقسيم التخصّص لم يأتي عشوائياً بل لسهولة عملية المراقبة على الاسواق والتي هي من دور القاضي والمحتسب والامين والمزوار وغيرهم، لراحة التاجر والمتسوق وتحقيق الرخاء الاقتصادي للبلاد آنذاك[5].

---

[1] زهية بن كردرة ، المرجع السابق ، ص75.

[2] نفسه، ص14.

[3] نبيلة آيت سعيد، **التحف المعدنية العثمانية المحفوظة بالمتحف الوطني**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008-2009م ، ص45.

[4] حسن بن محمد الفاسي الوزان، **وصف افريقيا**، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر، ج2، (د.د.ن)، ط2، 1983م، ص37.

[5] نبيلة آيت سعيد، نفسه، ص45.

ب: الأسواق المكشوفة

ب-1: الرحبة

بما أن القمح والشعير كانا المنتوجين الزراعيين الأساسيين في المدينة آنذاك وأسواقها كانت تسمى "الرحبة"[1]، فالرحبة هي معلم عمراني يدّل على تطور المدينة وتوسعها إلى جانب المؤسسات الاخرى التي تزيد من أهميتها في الدعم الاقتصادي[2]، اذ هي فراغات غير مبنية والتي كثيراً ما أخذت اسم الرحبة في المدن الاسلامية وتعدّدت وظائفها حسب الفصول وحسب أيام الأسبوع وكذلك حسب المناسبات، وهي المساحة الملائمة للقاءات والتبادلات التجارية، غير أن الساحات العمومية عند الاغريق هي الموضع الوحيد الذي تباع فيه الحبوب بكل أنواعها كالقمح والشعير، الذرى البيضاء والحمراء، الفول، الحمص والعدس وغيرها، وكانت تقام كل ايام الأسبوع ما عدى أيام الأعياد[3].

والرحبة هي التي تحدّد الفضاء العمراني بمدينة الجزائر حيث تتمركز بها الأسواق بشدّة، وقد وجدت هذه الأماكن منذ بداية الاسلام إلى يومنا هذا تحت شعار "من يصل الأول يبيع الأول"، وفيها نجد الدلال الذي يروّج للسلعة فهو بائع متجوّل، والبراح الذي يصيح بصوت مرتفع مروّجاً للمبيعات المعروضة ويعلم الناس بذلك، وقد جاء في أحد المخطوطات: "وفيما يتعلّق بالدلالين حسب أصنافهم ومايؤخذ عليهم من رسوم في السوق وهو درهم عن كل ما قيمته دينار، وما يتوجّب من جباية على الدلالين والمشهرين بها"[4]، أما بالنسبة للدّلال فهو بائع متجول يقوم بتعريف البضائع المتنقلة بالمنادات عليها بصوت مرتفع مقابل الحصول على سهم من ثمن البضائع، يقدّر بدهم واحد على كل دينار تباع به هذه

[1] زهية بن كردرة ، المرجع السابق، ص64.

[2] نفسه، ص6.

[3] نفسه، ص88.

[4] علاوة عمارة، **دراسات إسلامية وإنسانية**، مجلة الأمير عبد القادر، دورية أكاديمية محكمة، العدد26، سبتمبر2008، ص257.

السلعة، ومما جاء في مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر: "عوائد الدلال بالسوق الكبير لكل دينار درهم وعوائد دلالين الغنم عشرة ذهب للألف... وقافلة تلمسان تعطي للباب نصف زياني عن كل حمل... ودلال الديار يأخذ أربعة ذهب على كل ألف (4ذهب)..."[1]، فالدلال له جان ما يسمى بالدعاية وهي جزء يتعلّق بإدارة وتسويق الانتاج في الأسواق، اذ نجد دلالين متخصّصين لكل سلعة من السلع[2]، كما نجد أيضاً ان الدلالين والبراحين لم يكن يحقّ لهم ممارسة التجارة لفائدتهم وإلاّ خضعوا لأحكام القانون[3].

وقد ظهرت أول رحبة للقمح سنة 1450م، إذ لم تذكر المصادر التاريخية القمح قبل هذه الفترة إلاّ عند الرحالة الالمان منذ فترة مبكّرة من الوجود العثماني[4] مثل مانجده مذكور في أطلس براون Braun سنة 1569 يسميها بالإيطالية Rabba Cioédo vésivende il frument"، أما بالنسبة لـ Philibert فقد استبدل كلمة Rabba بكلمة قندق، ربما لهيئتها المعمارية ، اذ يخصّص براون هذه الرحبة للقمح عند مدخل باب عزّون، وهو الباب المطل على الريف، في حين هناك رحبة أخرى في مركز المدينة تسمى رحبة الشعير، أما عن فندق رحبة الشعير كانت تتمركز على يسار باب عزون، والرحبة القديمة كانت في شارع سيدي علي الناس مخصّصة للشعير[5].

أما من حيث التنظيم والتسيير والقيادة كان هناك خوجة القمح (koga) كان يكلّف بالعناية والإشراف على توزيع القمح في المخازن، وكان يرافقه خوجة العرب الذي يسهر على أمن السوق ويقبض الحقوق على البضائع الداخلة إليها[6]، بالإضافة إلى خوجة الرحبة أو

---

[1] علاوة عمارة، مرجع سابق ص252.

[2] نفسه، ص257.

[3] عمر حرفوش، **الإدارة الجزائرية في العهد العثماني: "الإدارة المركزية نموذجاً"**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008-2009م، ص191.

[4] زهية بن كردرة ، المرجع السابق، ص14.

[5] نفسه، ص64.

[6] نفسه، ص103.

المكاس الذي يستلم الرسوم على الحبوب ويراقب الخبز الذي يوزّع على الفرق العسكرية بالعاصمة، كما يتسلم الضريبة على بعض الأراضي بعد الحصاد في شكل حبوب، أما خوجة الوزن فهو مكلّف بالقياس والكيل[1]، كما عملت السلطات على تعيين قائد الحبة الذي يسيّر هذه الأماكن التجارية، مع العلم أن قائد الرحبة مكلّف بالإشراف على السوق ومراقبة عمليات البيع والشراء ويقوم بجمع الرسوم ويعمل على تنظيم الرحبة بالتنسيق مع التجار المتنقلين ويأخذ قائد الرحبة الربع في تعامله مع التجار[2].

يجدر بنا الاشارة إلى رحبة الفحم التي تقع داخل المدينة، ولم يحدّد موقعها بالضبط، حيث تذكر وقفية مؤرّخة في سنة 1547-1548م أن الفحم مادة وسخة إلاّ أن موقعها داخل النسيج العمراني أي ما يعاكس المعايير الحضارية والمدينة، فلربما يعود ذلك لوجودها كأقدم رحبة وسابقة للأسواق الأساسية والنسيج العمراني، وكما يؤكّد وقف آخر أن حانوت يقوم داخل المدينة يحدّه من الشمال رحبة الفحم ومن الشرق طريق الشارع حيث ينفتح باب عزون وحيث يقوم فندق رحبة الشعير[3]، وفي رحبة الفحم نجد خوجة الفحم يستخلص الرسوم المفروضة على كل حمولة فحم تدخل المدينة وتسّوق غلى طريق سوق الفحم الواقع خارج باب المدينة[4].

ومنه فإن كلمة الرحبة تعني سوق مكشوف يمارس فيها نشاط معّين، ففي باب عزون كذلك نجد رحبة للماعز، أي سوق الماعز وبعد مجيء العثمانيين أصبحت تسمى كتشاوة[5]، والرحبة هي كذلك هي ساحة عمومية توجد على مستوى كل قصر وهي على نوعين، مدمجة مع غيرها من الفضاءات المجاورة لها مثل رحبة الزيتونة بالعود، أو رحبة معزولة يربطها

---

[1] أحمد مريوش، **الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص224.

[2] مجلة الأمير عبد القادر، المرجع السابق، ص256.

[3] زهية بن كردرة ، المرجع السابق، ص134.

[4] أحمد مريوش، المرجع السابق، ص224.

[5] زهية بن كردرة ، المرجع السابق ، ص62.

فقط ممر ضيق بهياكل القصر مثل رحبة توفاعي وهي رحبة تقام بها الاحتفالات ولعب الأطفال[1].

وبين رحبة الحبوب هذه نجد سوق القبائل التي يبيعون فيها الصابون الذي كانوا ينتجونه في منطقتهم، ويعود موقع هذا السوق ربما لسهولة اقتنائهم لمادتي القمح والشعير فهما المادتين الأساسيتين في المعيشة آنذاك باعتبارهما منتوجين منعدمان في بلاد القبائل، خاصة وأن رحبة الشعير كان يوجد بها فندق للنزول فيه[2].

وبعد مجيء الفرنسيين أصبح شارع الرحبة القديمة يسمى بشارع بوجناح وهو باكري اليهودي في استعمارهم للجزائر إذ أصبح اسم باكري رمزاً للقمح وهذا انتقام من المسلمين[3].

ب2: الحانوت

هي الخلية القاعدية للنشاط الاقتصادي، بما أنه موقوف على الصناعة الحرفية الصغيرة ولتجارة التجزئة، وله مصطلح آخر وهو "الدكان" ولا يختلفان إلاّ في الحجم والوظيفة[4]، فالحانوت هو محل انتاج وورشة حرفة معينة ومقّر بيع، حيث نجد في معظم المصادر مصطلح الدكان، فهذا الأخير هو محل عرض البضائع[5]، وهو إطار مناسب لتجارة التجزئة[6]وسوق ثابت ومستمر يبيع فيه أهل المدينة[7]، سواء كان الحانوت أو الدكان محل بيع البضائع، فإنهما عبارة عن أماكن ضيّقة قليلة الارتفاع أشبه بالخزانات تتركّز معظم

[1] أحمد مريوش، المرجع السابق، ص224.

[2] زهية بن كردرة ، المرجع السابق ، ص133.

[3] نفسه، ص137.

[4] (A) Raymond, **Artisanats et commerçons du caire au XXVIIème siecle**, 2éme Vols, Damas, 1973, P268.

[5] سيدي محمد نقادي، **التصميم العمراني بمدينة تلمسان ودلالته الاجتماعية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1991م ص74.

[6] نفسه، ص44.

[7] علي حسن الخربوطي، **الحضارة العربية والإسلامية**، القاهرة، د ط، د ن، 1970م، ص184.

الحوانيت في الأحياء والشوارع الرئيسية للمدينة وتصطف على جانبي الشوارع وتسمى بالبازار* الذي يكون جزء من الشارع يجتمع فيه التجار الذين يمارسون نفس التجارة والحرفة إذ يذكر هايدو(Haedo) أن في نهاية القرن 16م كان يوجد أكثر من ألفين محل تجاري بمدينة الجزائر، بغضّ النظر عن دكاّن الحرفي الذي كان في نفس الوقت للبيع[1].

ويصف "لين" الحانوت بأنه مكان صغير مرّبع الشكل يبلغ ارتفاعه ستة أو سبعة أقدام وطول ضلعه بين ثلاثة وأربعة أقدام، وأما المخزن الذي يجاوره في أغلب الأحيان يكون مرتفعاً مثل "العلوى" في مدينة الجزائر، وكانت أرضية الحانوت ترتفع بصفة عامة عن أرضية الشارع بمقدار قدمين أو ثلاثة أقدام، وغالباً ما تمتدّ خارج واجهة الحانوت لتكون مقعداً مبنياً بالحجر أو الطوب (مصطبة)[2]،حيث تتخذ هذه الحوانيت الطوابق الأرضية للمنازل، وهي عبارة عن حجرات ضيقة عمقها تقريباً متر إلى نترين، يجلس البائع فيها خلف مبسط السلع Le comptoirواضعاً بضاعته أمامه أو يعلّقها على حوائط المحل ويرافق أحياناً التجار حرفّي يقيم داخل المحل[3].

وقد كانت الحوانيت كهيئة مستقلة ووحدة بيع صغيرة حيث تنتمي إلى طراز لم يتغيّر منذ العصور الوسطى حتى العصر الحديث إلاّ قليلاً، إذ كانت متشابهة في المدينة الشرقية وحتى الغربية العربية، وأصاف هذه الحوانيت والتي تحدّث عنها " لين" "lane" بالنسبة

* البازار:هو لفظ فارسي يعني السوق الذي تجري فيه عقود الصفقات التجارية، وعند العرب استعمل منذ بداية العصر المملوكي يدل على الأماكن والأوقاف التي يجتمع فيها الناس للغرض نفسه، ولا يزال يطلق هذا الاسم حتى الآن في المدينة على السوق الرئيسي، كما تطلق كلمة بازار على أسواق دورية تقام في الهواء الطلق، ينظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1996م، ص64.

[1] (F) diégode Haedo, "**Topographie d'Alger**", In R. Af, France, 1870, P383.

[2] أندريه رايمون، **المدن العربية الكبرى في العصر العثماني**، تر: لطيف فرج، دار الغرب للدراسات، ط1، القاهرة– باريس، 1991م ، ص179.

[3] زهية بن كردرة ، المرجع السابق، ص89.

للقاهرة العثمانية أو لوتورنوأو مدينة فاس في بداية هذا القرن كانت متشابهة وهذا ما يمكن مشاهدته في غالب الأحياء التقليدية في المدن الربية الكبرى[1].

وتكون أبواب الحوانيت أو الدكاكين تنفتح على الممر الموجود بالسوق إذ يكون في الغالب مغطى ومحمي من الشمس والمطر والذي يعرف بالسابات أو الصباط أو السباط[2] وكان عدد من الحوانيت يسمى بالسويقة التي تخصّصت بتأمين ضروريات الحياة اليومية لسكان الأحياء دون أن يطروا إلى الخروج إلى السوق العام، بمعنى أن كل حيّ له سوق صغيرة مكون من مجموعة من الحوانيت المتوزعة في نقاط مختلفة من هذا الحيّ، وكل طائفة ليس لها فيها سوى حانوت او حانوتين، ولا نجد بها سوى بعض المواد الغذائية وبعض المنتوجات المصنوعة والضرورية ويتم التوزيع بالتجزئة فقط[3].

ورغم هذا التخصّص في توزيع وتموقع الأسواق الذي خضع لتلك الشروط السابقة، إلاّ أن بعض الحرف قد توزّعت في نقاط مختلفة في المدينة وأحياناً اختلطت مع الاسواق المختصة وداخل الحوانيت التي كان أصحابها يوقفونها لصالح مباني دينية كالمساجد، فنجد مثلاً العطرية لها حوانيت في سوق المقايسية، وكذا بالنسبة لحرفة حلي الذهب التي نجدها في حوانيت خارج الصاغة، كما نجد حرفة الحفافة والتي لها دور كبير في نشاط المدينة إذ تقوم حوانيتها في كلّ نقطة من المدينة إذ لم تكن لها شوارع خاصة مثلها، إذ نجد حانوت حفافة قرب مسجد عبي بتشين وذلك حسب وقفية في سنة 1776م، وحانوت آخر ملاصقة لدار الانكشارية خارج باب عزون حسب وقفية مؤرخة سنة 1772م، وكانت بعض الحرف تقام خصيصاً لطبقة معّينة من السكان[4].

---

[1] أندريه رايمون، المصدر السابق ، ص171.

[2] شويهد، المصدر السابق، ص166.

[3] زهية بن كردرة ، المرجع السابق، ص88.

[4] نفسه، ص136.

ونذكر أمثلة أخرى على هذه الحوانيت ففي مدينة الجزائر نجد في شارع القصبة المؤدي إلى باب الوادي مثل حوانيت بن رابحة وحوانيت الزيان، كما نجد الحوانيت الغربية، حوانيت سيدي عبد الله وسويقة عمّور وسويقة سيدي محمد الشريف، فنجدها في الجزء السفلي من المدينة، ويقول سوفاجيهsauvaget أن وصف حوانيت سوريا، ينطبق على حوانيت المغرب، إذ هي نمط وسيط بين السوق والسويقة تباع فيها الضروريات أولاً وقبل كل شيء وفي أي وقت من الحياة اليومية[1]، حيث جعل Raymond من حوانيت حلب وسوريا النموذج وأن وصفها ينطبق على حوانيت مدينة الجزائر ولكل الحوانيت بالمدن الاسلامية من الخليج إلى الأطلس[2].

أما فيما يخص الحراسة والأمن كانت الحوانيت تغلق ليلاً بواسطة مصراع من الخشب حيث الجزء العلوي من هذا المصراع يرفع لكي يكون سقيفة، أما المصراع أوالمصراعين السفليين فإنهما ينحرفان ليكونا منضدة، أما العامل فيها والمسمى بالتاجر يسكن عادة في السوق، فبعد عمله يعود إلى منزله بعد غلق حانوته بالمزلاج أو بالأقفال، وهذا وأن الأسواق كانت تحرس ليلاً، أما بالنسبة لما بعرف بالمخزن كان في غالب الأحيان يكون مجاوراً ويوضع فيه باقي مخزونهم أما في الحانوت يضعون البضائع التي هم في حاجة إلى بيعها في الحال فقط، ونجد أثاث متواضع للغاية مثل حصيرة، سجادة وبعض وسادات يجلس التاجر عادة على المصطبة إذ يجلس أيضاً زبائنه ويتجاذبون أطراف الحديث كما قد يشرب القهوة معهم، وفيما بعد قامت السلطات بنزع هذه المصاطب لتسهيل عملية المرور في الشوارع التجارية وهذا ما رفضه أصحاب الحوانيت[3]، ولكن رجال الافتاء بعد أن تشاوروا فيما بينهم أعلنو رأيهم لمصلحة الصالح العام، والأمر الذي تسبب في حدوث مضايقة حقيقية

[1] زهية بن كردرة ، المرجع السابق، ص89.

[2] نفسه، ص14.

[3] أندريه رايمون، المصدر السابق، ص179.

لأصحاب الحوانيت المتضّررين الذين وصفهم الجبروتي وقال أنهم اضطروا إلى البقاء داخل حوانيتهم كالفئران في جحورها.

كانت الحوانيت بصفة عامة سهلة البناء وبسيطة، وقد أدت هذه السهولة في تكوين وتوسيع أسواق جديدة وتنمية المراكز التجارية وذلك بتجاور صفوف من الحوانيت الموجودة في المدن الكبرى يتناسب مع حجم أنشطتها الاقتصادية، وذكر القنصل ترويلا Truilard في عام 1729م أن السلطة العثمانية كانت تفرض ضريبة على الحانوت قيمتها نقد ذهبي قديم أو سكين واحد، إذ يبلغ عدد حوانيت مدينة الجزائر في القرنين 16-17م ألفي حانوت حيث هذه الأخيرة في قائمة عدد الحوانيت في المدن العربية الكبرى[1].

[1] أندريه رايمون، المصدر السابق ، ص180.

خاتمة الفصل الثاني:

نستنتج من خلال الفصل أن الأسواق في الجزائر متعددة الأشكال، ومتنوعة الطوائف الحرفية والتجارية، مع تنوع الجماعات العاملة فيها منها الأندلسية واليهودية إضافة إلى المحلية وغيرها التي شاركت في صنع الأسواق في مدينة الجزائر في تلك الفترة.

أما فيما يخص التمركز فقد كانت أسواق مدينة الجزائر تظهر في شارعين رئيسيين، الأول الذي يبدأ من شارع باب عزون إلى شارع باب الواد، أما الثاني فيتمثل في شارع البحرية.

إذ كانت أشكالها تشبه أسواق باقي المدن الإسلامية الأخرى.

الفصل الثالث

نظام إدارة الأسواق في مدينة الجزائر 1519-1830م

المبحث الأول: أدوات وتقنيات الأسواق في مدينة الجزائر

أ- أدوات الوزن

ب- أدوات القياس

ج-العملة

المبحث الثاني: الهيئات المسيرة للأسواق في مدينة الجزائر

أ- شيخ البلد

ب-أمين الأمناء

ج- الأمناء

د- المحتسب

المبحث الأول: أدوات تسيير الأسواق في مدينة الجزائر

تعتبر وحدات الأوزان والقياس ضرورية لتسهيل التعامل بين الناس في الحالات التي لا يصلح فيها العد أو المقايضة، فاتخذ الناس وحدات خاصة بالأوزان من الرطل، الصاع الكيلة أو القيسة، القلة، قنطار الجزائر، ووحدات أخرى خاصة بالمقاييس مثل: الذراع الكبير الذراع الصغير، مقياس المساحة أو ما يعرف بالمقياس الزراعي أو الزويجة.

أ: أدوات الوزن:

الرطل:

يعتبر من الأوزان المستعملة بكثرة[1]، وكثيراً ما يعرف بالباوند الجزائري وهو أداة موازنة تتكون من 14 إلى 28 أوقية حسب السلعة، ويتكون الرطل في المتوسط من 16 أوقية[2]، كما تشير احدى النوازل (فندق) أنه كان يستعمل في وزن الزيت والسمن وغيرها من المواد، فالرطل من الزيت يساوي اثنين وثلاثين قفصى، كما يختلف وزن الرطل من منطقة إلى أخرى من حيث التسمية ومن حيث الوزن، فهناك رطل تونس ورطل تنس وغيرها، وتختلف الأرطال حسب المادة التي توزن بها فمثلاً رطل فلفل ورطل لحم وغيرها فنجد في تنس الرطل يساوي تقريباً 2135غرام[3]، والرطل في مدينة الجزائر يساوي 0،0446 كلغ للحرير الخام و0،0921 كلغ للعسل والزبدة والعنب، ويساوي قنطار الكتان 109،216كلغ وقنطار الحديد يساوي 150 كلغ[4].

والرطل يصنف إلى أربعة أصناف.[5]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، ص305.

[2] نفسه، ص306.

[3] جودت عبد الكريم، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين 3-4هـ/ 9-10م**، (د.ط)، (د.س)، ص178.

[4] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية ...، ص303.

[5] أنظر الجدول رقم 1.

الصاع:

تختلف الأوزان بأنواعها وذلك حسب المكان وحسب العادات والتقاليد وكذلك حسب المادة، فمثلاً صاع مدينة الجزائر يعادل 106كلغ بالنسبة للقمح و80كلغ للشعير و135كلغ للملح[1]، والصاع يتراوح قياسه الحالي ما بين 48كلغ و150كلغ حسب المواد والأسواق، وبالنسبة لصاع القمح فيختلف باختلاف الأسواق والمدن ونذكر منها:

- أسواق مدينة الجزائر: 60لتراً أو 3 ديكالتر مزوجة أو 80لتراً.
- أسواق البليدة 99 كلغ للقمح و52،70 كلغ للشعير.
- أسواق القليعة: 120 لتر.
- أسواق بوفاريك: (وطن بني خليل) 140 لتر.
- سوق الأربعاء: (وطن بني موسى) 60 لتر.
- سوق الفندق: (وطن الخشنة) 75 لتر.
- سوق السبت: (وطن حجوط) 150 لتر.

وهذه التقديرات راجعة إلى سنة 1830م والذي يساوي 60لتراً بالنسبة إلى الحبوب[2].

وهذه التقديرات كانت بالتقريب إذ يصعب جداً وضعها بالدقة، خاصة مع وجود تمييز بين صاع مدينة الجزائر القديم والجديد، ويرجع هذا التقدير لسنة 1830م مع عدم الاغفال على الفوارق الموجودة بين مختلف جهات دار السلطان[3].

قنطار الجزائر:

وهو الوحدة الرئيسية لوزن عدد من المواد مثل الكتان الصوف القطن والحديد، إذ أنه في العادة لا يفرق بينه وبين القنطار العادي رغم اختلافهما، إذ يصنف القنطار الجزائر إلى

[1] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية...، ص303.

[2] نفسه، ص304.

[3] نفسه، ص ص304-305.

ثلاثة أصناف حسب المادة الموزونة، فنجد القنطار الكبير والقنطار الخضاري (المتوسط) والقنطار الفضي أو العطاري (الصغير).

وهذه المقادير كانت بقنطار الجزائر الذي يساوي 95،500 كلغ (حوالي 106 باوند أو 16 أوقية)[1].

الكيلة أو القيسة:

قياس أو حمولة تختص بالحبوب والكيلة الأكثر استعمالا تكون على شكل أسطوانة خشبية سعتها 90 من باوندات مارسيليا (livre de Marseille)، أو ثلاثة قناطير من قناطير باريس، أي ما يعادل تقريباً 8 مقاييس أو 160 لتر في المتوسط، وهذه الكيلة بالعادة تستعمل لكيل الحبوب التي تذهب للتصدير وتعرف كذلك بالفنيقة في المبادلات التجارية أو حمولة مارسيليا (charge de Marseille) وهي تعادل 72 لتر بمدينة الجزائر و102 بوهران و260 بتنس و300 باوند بعنابة (حوالي 120كلغ).

القلة:

وهي أداة تستعمل في قياس السوائل خاصة الزيت وسعتها تتراوح بين 12 و16 و18لتر، والسعة الأكثر شيعة هي 16لتر.

الأوقية:

وهي وحدة قياس تقاس بها بالخصوص المعادن الثمينة والمواد الخفيفة مثل الشاي، وتساوي 12 من الدراهم أو 37،5192 غرام، وتنقسم على ثلاثة أجزاء متساوية، وهذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى 20 جزء آخر[2].

[1] أنظر الجدول رقم 2.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية...، ص ص306-307.

ب:أدوات القياس

ومنها ما تستعمل في قياس أو حساب طول المنسوجات المعروف بالذراع وهو نوعان حسب نوعية النسيج ونجد فيه الذراع التركي والذراع العربي.

الذراع الكبير أو الذراع التركي:

وتستعمل في قياس طول الأغطية والأقمشة الحريرية والذهبية، المنسوجات الصوفية والقطنية والخيوط، وهي تعادل ما يقارب 633 أو 636 أو 640 أو 670سنتمتراً .

الذراع الصغير أو الذراع العربي

ويستعمل بدوره في قياس قماش الموسلين (الموصلي)، الأشرطة، الأشرطة المبرومة، القيطان (الدونتيل حالياً) الذهبية أو الفضية ويساوي الذراع العربي 456 أو 480 أو 500 سنتمتر[1].

أما النوع الثاني من المقاييس نجد:

المقياس الزراعي (مقاييس المساحة):

ونجد منها التي ذكرتها المصادر كالمضامد الأسهم والزوج، أو ما يعرف بالزوجية (نسبة إلى زوج البقر) والمعروف أيضاً بالجابدة (نسبة إلى النير المعروف محلياً بالجابدة) أو السكة (نسبة إلى سكة المحراث)[2]، ويقصد به ما يستطيع حرثه حيوانان خلال موسم واحد، ولازال هذا المصطلح مستعملاً في الجزائر والذي يعرف بالزويجة، وهي وحدة حساب المساحة المستقلة في كل وقت وفي كل أرض إذ لا توجد لها قيمة محددة فهي تتراوح بين 6 و18 هكتار، حسب صعوبة خدمة الأرض صعوبة التربة والأعراف المحلية، وتساوي الزويجة 10 هكتارات بسهل متيجة في المتوسط وبين 5 و6 هكتارات بالأطلس المتيجي.

أما فيما زرع بالزويجة في الأوطان فيتطلب حوالي 10 حمولات أو صاعات من الحبوب أو ما يعادل 60 لتراً، وأما محصولها أو مردودها للزويجة الواحدة فهو يختلف من

[1] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية...، ، ص306.

[2] نفسه، ص307.

منطقة إلى أخرى ويتحكم فيه المناخ والتضاريس ونوعية الأبقار المستعملة ومهارات الفلاحين، حيث كلما كانت الأرض مسطحة وغنية ومتوسطة الرطوبة إضافة إلى مهارة الفلاحين العالية كلما كان الانتاج أوفر وأجود، إذ نجد هذه الشروط تتوفر في جهات متيجة[1].

وفي الأخير يمكن القول أن المقاييس بأنواعها (الطول، الوزن، المساحة) كانت تتميز بالطابع البدائي وافتقارها للدقة سواء بالأوطان أو المدن، حيث كانت المقاييس الضرورية لكل نشاط اقتصادي، ومن الأمثلة على المقاييس التي يسهر الأمين على احترامها أن العجينة التي تستعمل في تحضير الخبز يجب أن تزن 10 أوقيات على أن لا يقل وزنها بعد الطهي عن 9 أوقيات، أما بالنسبة للأرياف فيحل محل الأمناء والمحتسبين التقاليد والأعراف ولم تكن هناك شيعة الأوزان مثلما في المدن.

ج: العملة

تعتبر العملة رمز من رموز الدولة وأهم دعائمها فمن المعروف أن سلطة الدولة في التاريخ الإسلامي سعت للتأكيد على شرعيتها من خلال أمرين، أولهما الدعاء للحاكم في منابر المساجد وثانيهما ضرب السكة باسمه.

وتظهر المصادر أن مدينة الجزائر في العهد العثماني كانت تسكّ نقوداً خاصة بها، حيث ذكر هايدو أن كان منها الذهبية والفضية وحتى النحاسية[2] ، وهذا يبّين أن الجزائر كان

[1] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية...، ص ص307-308.

[2] (F) Deigo de Haédo, op. cit, p129.

لها نظام نقدي خاص بها منذ بداية العهد العثماني، وهذا النظام عبارة عن مجموعة من القواعد التي تضبط إصدار وسك النقد الأساسي المتداول في البلاد[1].

كما تطرق الأستاذ الباحث ناصر الدين سعيدوني إلى مسألة النظام المالي في كتابه الموسوم "النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني"، فيذكر أن حكام إيالة الجزائر ضربوا عملتهم الخاصة بهم بعدما أسسوا دار السكة قرب قصر الداي، والتي انتقلت بعد ذلك إلى القصبة ابتداءا من 1817[2].

ولعل أهم ما ميز العملة في إيالة الجزائر خلوها من صور الحكام والشعارات والرموز إضافة إلى شكلها المستدير، كل هذه الاستثناءات ميزت العملة العثمانية في الجزائر على النقيض من العملات المغاربية التي ميزت بشكلها المربع وهذا التقليد ظل متعاملا به منذ العهد الموحدين، الوقت الذي كانت فيه عملة الجزائر تقلد العملة التركية[3].

فقد عرفت بلدان المغرب تداول النقود منذ القدم،وخاصة بعد وصول الذهب من بلاد السودان، فكان جزء من هذه المعادن تسك النقود في مدينة الجزائر بأسماء الدول التي تتداول على حكم المدينة، ففي القرن 15 ميلادي ذكر لنا الونشريسي أن معاملة أهل الجزائر كانت بالدنانير الزيانية[4]، لكن بعد إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية أصبحت القطع النقدية ذهبية وفضية، منها تسك باسم السلطان العثماني، إذ نجد على الوجه الأول من القطعة

[1] صخرية بن قويدر، **أسعار جنات فحص مدينة الجزائر في القرن 18م/12هـ من خلال سجلات المحام الشرعية**، أربعة فحوص نموذجاً : بير الخادم وبير مراد رايس وبوزريعة وتلاوملي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر2 بوزريعة 2010-2011م، ص102.

[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص189.

[3] نفسه، ص191.

[4] زهية بن كردة، المرجع السابق، ص68.

النقدية عبارة "ضربت بالجزائر بتاريخ...." وعلى الوجه الثاني عبارة "سلطان البرين والبحرين"، وفي بعض الأحيان نجد عبارة "ليحفظه الله ويوفقه"[1].

وأما قيمتها فقد تعددت من عملات ذهبية، فضية، برنزية، ونحاسية، ولكن شح المعادن في الجزائر لأسباب عدة منها: استغلال المناجم الكبرى، كذلك انقطاع الذهب من السودان منذ القرن 17 م، كلها أسباب اضطرت حكام الجزائر الأتراك إلى دعم دار السكة مباشرة من المعادن الثمينة المكدسة في خزينة الدولة[2].

وكانت العملة الجزائرية من صنفين، محلية وأجنبية.

- **العملة المحلية:**

كانت العملة المحلية في مدينة الجزائر تُسكّ بدار النقد والتي كانت تعرف بدار "السكّة" حيث كانت تسكّ وفق قوانين تحدّد نسبة المزج أو إضافة المعادن الثمينة المكونة لها والتي كانت تستوردها الجزائر نضرا أن المناجم المحلية لم تكن تغطي إلا جزءً ضئيلا من حاجياتها، وكذا تحديد عدد القطع المضروبة وغيرها، وقد ساعد وجود العملات الاجنبية على توفير النقود للتبادل المالي والتجاري، فكانت كل من العملة المحلية والأجنبية مطروحتان للتداول في الأسواق[3]، نذكر أهمها كالتالي:

- **الخروبة:** هي عملة نحاسية كانت تعادل في بداية العهد العثماني سدس (6/1) درهم، لكنها أصبحت فيما بعد تعادل 14.5 درهماً، وذلك بسبب توالي ضعف قيمة الدرهم.

[1] نجوى طوبال، **طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر(1700-1830م)**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص170.

[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص193.

[3] نفسه، ص ص 189-194.

- **الدرهم:** كانت عملة "الدرهم" تسّك منذ بداية العهد العثماني، وكانت عبارة عن قطع فضية كبيرة[1] وبعد تولي الضعف الذي لحق بها أصبحت عبارة عن قطع فصية صغيرة لدرجة أنها كانت تضيع بين أصابع اليد[2]، وقد تدهورت قيمتها بعد سكّ الدراهم النحاسية سنة 1688م بدلاً عنها[3].
- ريال **دراهم صغار:** هو عملة نموذجية حسابية تعادل 232 درهم[4]، عرفت قينتها ثبوتاً في القرن 18م، حسب ما قاله من عاصره من الأوربيين، واقترن استعمالها بتدهور كبير في قيمة الدرهم بشكل مستمر في الحسابات المالية، وتطورت قيمة هذه العملة خلال القرن 18 م كما هو مبين في الجدول التالي والذي يبّين قيمة صرف عملة الدينار السلطاني الذهبي إلى عملة ريال دراهم صغار:
- ريال **بوجو:** هو عملة فضية حقيقية، يدعوها المؤلفون الأوربيون بالقرش الجزائري (Piastre d'Alger) ، وكانت قيمتها تعادل 696 درهم، بدأ سكّها في القرن التاسع عشر، وكانت تعرف قبل هذا التاريخ بـ "ريال صحيح ضرب الكفرة" أو "ريال صحيح ضرب الروم"، والتي يقصد بها العملة الفضية الاسبانية "الريال الثماني"، أو القطعة الفضية ذات قيمة ثمانية ريالات كانت تستعمل في مبادلات المملكة الاسبانية مع غالبية مناطق أوربا، وشاع استعمالها في مختلف أرجاء العالم، وقد كانت تعادل في بداية القرن التاسع عشر ميلادي ثلث 3/1 دينار سلطاني ذهبي[5].
- **الدينار السلطاني الذهبي:** هو قطعة نقدية تعرف عادة بـ "سلطاني الجزائر" أو "سكة الجزائر"[6] والسكة (Sequin)في الأصل اسم أطلق على عملة ذهبية لها عيارات وقيم

---

[1]صخرية بن قويدر، المرجع السابق، ص103.

[2]Laugier de Tassy, op. cit, p150.

[3]صخرية بن قويدر، المرجع نفسه، ص104.

[4]Laugier de tassy, op. cit, P 150.

[5]صخرية بن قويدر، نفسه، ص105.

[6]الشويهد،المصدر السابق، ص 42

مختلفة، سكّت في مناطق متعدّدة من الولايات العثمانية، اختلفت قيمتها تقريبا في كل المدن والبلدان المتداولة فيها، وقد قال هايدو أن هذه العملة كانت تعادل في الجزائر في النصف الثاني من القرن السادس عشر ميلادي 140 درهم[1] وقد حافظت على قيمتها ووزنها حتى القرن التاسع عشر ميلادي[2].

بالإضافة إلى ذلك نذكر عدة معان محلية صنفتها حسب معدنها وهي كالتالي:

1- العملات الذهبية: السكة أو السلطاني، نصف سلطاني، ربع سلطاني.

2- العملات الفضية: والتي: بوجو، زوج بوجو، دورو الجزائر، العائمة، ربع بوجو، ثمن بوجو، موزونة، زوج موزونة، الأسبر الفضي.

3- العملات النحاسية: الخروبة، درهم صغير، زوج دراهم صغار، الأسبر النحاسي، الفلس.

- **العملة الأجنبية:**

وإلى جانب القطع النقدية المحلية نجد أيضا قطع نقدية أجنبية تخص دول الحوض البحر المتوسط، بالإضافة إلى النقود العثمانية، إذ نسجل استعمال واحدة من أشهر نقود الدولة العثمانية، ألا وهي "الزر محبوب الذهبي"[3].

ولقد كانت هذه العمولات الاجنبية عاملا مساعدا على توفير النقود الضرورية للتبادل المالي والتجاري، حيث تم الحصول على هذه العملات الأجنبية بشتى الطرق سواءا بفضل نشاطات الشركات الأجنبية، الأتوات والهدايا، واجراءات عتق الأسرى المسيحيين، إضافة

[1](F) Diégo de Haedo, Op. cit, P130.

[2]صخرية بن قويدر، المرجع السابق، ص105.

[3] نجوى طوبال، المرجع السابق، ص171.

إلى العلاقات المميزة العثمانية الاسبانية، حيث سمح لهذه الأخيرة بهيمنة عملات على السوق الجزائري آنذاك[1].

ومن أهم العملات الأجنبية المتوافرة في السوق نذكر عملة أسبانيا التي استحوت عملات السوق، ثم تليها عملة تونس، عملة المغرب المغرب الأقصى، والأقطار المغربية الشرقية، الدويلات الإيطالية، النمسا، البرتغال، فرنسا[2].

فكان من أشهر العملات الاسبانية المتداولة:

- الدينار: أو يعادله ذهبا وهو EL DABLAM
- الدوكة: DUCAT وكانت تعادل دينارا ذهبا.
- الكورونة: COURROUNA التي اشتهرت بكثرة وكانت من الفضة الخالصة.
- الدورو الاسباني:DOURO
- الريال REAL المنتشر بكثرة أو ما يعرف بالدرهم[3].

ثم تأتي بعد دلك من حيث الأهمية العملات التونسية نظرا للعلاقات التجارية الكبيرة عبر الحدود ما بين الجزائر وتونس ونذكر أهمها:

- الدرهم الناصري
- الريال الفضي الذي أزال الدراهم الناصرية من أسواق التبادل النقدي، وأصبح هو العملة التونسية الرائجة بالجزائر الشرقية

كما تداولت النقود المغربية في الغرب الجزائري وذلك نظرا للنشاط التجاري المتزايد عبر محور تلمسان- الفاس ومن أهمها :

- البندقي أو العشراوي.

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص194.

[2] نفسه، 195.

[3] نفسه، ص197.

- نصف البندقي
- المثقال
- الموزونة
- الفلس
- الريال
- الدرهم[1].

المبحث الثاني: نظام تسيير الأسواق في مدينة الجزائر

أ: شيخ البلد

نشطت لمدينة الجزائر هيئة إدارية محلية تولت فيها على الحمامات والأسواق وشرطة المدينة وكانت من أهم موظفي تلك الإدارة، الكاهية، المزوار والذي يسمى أيضاً بـ "آغا القول أو القول آغا"، وشيخ البلد[2] الذي كان يطلق عليه كذلك رئيس إدارة مدينة الجزائر، ويساعده في ذلك مجلس مكون من أشراف وأعيان الجزائر[3]، وقد كان ينتمي إلى مجموعة الموظفين التابعين، باعتباره موظفاً مدنياً يشرف على النقابات المهنية والطوائف السكانية، فهو يتصل بأمناء هذه المهن ورؤساء هذه الطوائف ليدرس مشاكلهم ويلبي حاجاتهم عند الضرورة ويتفهم مطالبهم ويسعى لدى السلطان لإيجاد الحلول لها، وكان في مقابل ذلك يستلم من هؤلاء الأمناء الضرائب والرسوم ليضعها في الخزينة العامة كل شهرين بالإضافة إلى الأموال التي كان يأخذها عن بعض النساء المنحرفات ذوات المكانة الاجتماعية المرموقة، واللاتي يحتجزن في سجن خاص كان يقوم هو شخصياً بمراقبته.

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص200.

[2] شالر وليم، المصدر السابق، ص ص77-78.

[3] ألتر سامح، المصدر السابق، ص123.

وبذلك يصبح شيخ البلد بمهامه الاجتماعية وسلطته الأدبية[1] هذه أداة وصل بين النقابات الحرفية والطوائف العرقية من جهة وبين سلطات الإيالة من جهة أخرى، مما يكسبه مكانة في أعين الأهالي ومنزلة محترمة لدى الحكام[2]، وكما كان لشيخ البلد الإشراف على نقابات النظافة وصيانة البنايات، وكان له مكتب وسط المدينة[3]، وقد كان شيخ البلد وكل الموظفين الحضريين تابعين لسلطة الخزناجي*الذي كان يقترحهم للباشا لتعيينهم في وظائفهم[6]، وكانت إدارة المدينة متكونة من شيخ البلد، نقيب الأشراف وأمناء الحرف تجتمع في بيت شيخ البلد للتشاور في كل ما كان يخص المدينة، منها الحفاظ على الأمن أوساط

الجماعات المهنية، واليهم كانت تلجأ السلطة في جميع الحالات[4]، كما كان لرئيس إدارة المدينة ملتزماً بجمع الضرائب المفروضة على الحوانيت[5]،وتخصيص منزله كإقامة للأسيرات التابعات للبايلكفي انتظار فديتهن، كما كان الباشا يكلفه بضبط بعض الحوانيت وتحديد مقدار كرائها مشاهرة، كتلك الحوانيت التي رممت في 1764م من مال الخزينة والتي طالب فيها الباشا المجلس العلمي بحضور شاهدين وشيخ البلد الموافقة على تلك الاجراءات، فكان له ذلك، وكانت من التزاماته تزويد قصر الداي أسبوعياً بالحطب المخصص للمطابخ بما كانت قيمته أربع ريالات ونصف ريال، والقصبة كل شهرين بما كانت قيمته 13 ريالاً[6].

ب: أمين الأمناء

أمين الحرف معروف بأمين الأمناء والمشرف على الحرفيين وأصحاب المهن والصنائع وهو شخصية مهمة في النشاط الاقتصادي فهو يهتم مثله مثل المحتسب بما يعرض في

---

[1] علاوة عمارة، المرجع السابق، ص251.

[2] نفسه، 251.

[3]Raymand (A), **grande villes arabes à l'époque othomaneSindbad**, paris, 1985, p123.

*هو بمثابة وزير المالية، حيث كان مسؤولاً عن خزنة الدولة ولا يمكن أن تفتح الخزنة إلاّ بحضوره، لأنه هو الوحيد الذي يحتفظ بمفاتيح الخزينة العامة.

[6]chuval, op. cit, p172.

[4]حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص125-126.

[5]نفسه، ص 109.

[6]Chuval, op. cit, p172.

الأسواق فيتشاور مع موظفي الديوان، كما يأخذ براي شيخ البلد ويستمع إلى اقتراحات وملاحظات وكلاء المهن وأمناء الحرف، وقد يعّوض المحتسب في غيابه أو

تقاعده على أداء واجبه[1]، ويلاحظ أن أمين الأمناء كان ينتخب من بين جماعة الأمناء[2]، وكان يمارس عمله تحت سلطة الداي والدولة أصبح بمثابة كاتب للبايلك، إذ ساعده في نشاطه كاتب لتدوين الاتفاقيات التي كانت تحصل فيما بين الجماعات المحلية لتكون بمثابة القانون الداخلي الخاص ببعض القطاعات الاقتصادية كاستغلال الحمامات[3].

وكان أمين الأمناء يحتفظ بدفاتر القوانين والرسوم المسطرة على الحرف والصنائع بداخل المدينة[4]، وكان حريصاً على تطبيق أحكام المجلس الشرعي، خاصة فيما يتعلق بالأسعار وقيمة المكوس والرسوم ويشرف على تسجيل ما يتم الاتفاق عليه في هذا الخصوص، وكذلك توثيق ما يعرض على المجلس من مخالفات وقضايا بعد أن يتم الاجماع على ذلك بين موظفي الدولة وفي مقدمتهم بيت المالجي، وكيل الحرج وأمناء الحرف وشيخ البلد، فقد ورد في مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر على سبيل المثال: " أن سليمان بن الشويهد أمين الأمناء قد حضر اتفاقاً بين جماعة بني مزاب والكواشين بجانب كل من كاهية البايلك وضابط من الحامية برتبة آغا باشا (1100هـ/1609م)، كما أنه تمت الموافقة مع عبد الله محمد بن الحاج يوسف القاضي وسليمان المحتسب بأمر من صاحب السعادة على أن يكون سعر رطل السمن ثمانين درهماً ورطل الزيت بدينارين وثمانية دراهم"[5].

ويتضح لنا من خلال مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر أن هذا المنصب اقتصر على أعيان المدينة فقط منذ قرون[6]، حيث اشتهرت فيه ثلاث عائلات وهي: عائلة الشويهد، عائلة

---

[1] شويهد، المصدر السابق، ص ص 16-17.

[2] علاوة عمارة، المرجع السابق، ص250.

[3] عمر حرفوش، المرجع السابق، ص189.

[4] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص136.

[5] شويهد، المصدر نفسه، ص17.

[6] علاوة عمارة، المرجع نفسه، ص250.

ابن حساين وعائلة ابن عمر[1]، فنجد من عائلة الشويهد (سليمان، يوسف الشويهد وابنه عبد الله الذين تقلدوا منصب أمين الامناء مابين (1609-1750م)، وكان آخر من تولى هذه الوظيفة من هذه الأسرة هو مصطفى سنة 1174هـ/1750م، وبعدها آل هذا المنصب الاجتماعي المرموق[2] والمهمة الاقتصادية إلى أسرة ابن حساين التي تحتكر بدورها بمدينة الجزائر ابتداءً من منتصف القرن 18م (1166هـ/1752م)، ويعتبر أمين الأمناء بمثابة الخبير المتضلع في شؤون السوق، وكانت مهمته ذات محورين من جهة السلطات فأمين الأمناء يساعد شيخ البلد في تحصيل الضرائب من الأملاك المنقولة ومن جهة أخرى له علاقة وطيدة بالداي بحيث يمثل الأمناء في الجماعات العرفية في مجلس الديوان[3].

ج:الأمناء

كانت الطوائف الحرفية بالجزائر تحمل اسم "الجماعات" وتتكون من مجموعة رؤساء الحرف الذين يحملون تسمية المعلم، وكانت مجموعة المعلمين تحت رئاسة تحت رئاسة أمين وكانت مهمة الأمناء الوساطة بين الجماعة الحرفية والسلطات العمومية[4]، حيث كانت لكل مهنة أميناً وهو الممثل الشرعي لأصحاب مهنته في بلدته[5] ، إذ يكون من أهل الصنعة ويعيّن بالتوافق مع إدارة البايلك، وقد يكون عنده مساعد أو أكثر ليساعده إذا استلزم الأمر، ففي نهاية القرن 11هـ/17م كان يشرف على جماعة "الشواشة" أمين يساعده أربعة معلمين، ويتم اختيار الأمين من المعلمين الأكثر تجربة[6]، وكان يترأس جماعة البرانية القاطنة بمدينة الجزائر وكان يساعده في ذلك كما أسلفت الذكر موظفون من مختلف الهيئات، منهم خوجات

[1] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص141.

[2] علاوة عمارة ، المرجع السابق، ص250.

[3] نفسه، ص252.

[4] نفسه، ص250.

[5] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 1997م ص70.

[6] عبد الكريم جودت، المرجع السابق، ص82.

مكلفون بمآزرتهم في عمليات الرقابة وقبض الرسوم[1] وعدّادون (صايجي) يشرفون على الحسابات المالية وعلى صندوق الجماعة بالإضافة إلى الشواش، وأوكلت لهم مهام الشرطة في إطار الجماعة[2]، ولهؤلاء الأمناء ازدواجية المهام في مجال الشرطة والقضاء، وكانت مهامهم أيضاً تنحصر في مجال التنسيق مع المحتسب ومراقبة الموازين والمكاييل ونوعية المنتوجات التي تباع في السوق[3]، والدليل على ذلك ما حدث من صراع بين جماعة بني مزاب وجماعة الصناع في الجزائر من فرانين (العاملون في أفران الخبز) والجزّارين والحمالين والحلوجية (بائعو الحلوى) اللبلبجية (بائعو الحمص المطبوخ) والهرقمجية (أكلة شعبية تصنع بمرق أطراف اللحم) وغيرهم حول الخسارة التي يتكبدها الفرّانون، حيث رفع هؤلاء أمرهم إلى حضرة السيد أحمد باشا (شيخ البلد) وأحضروا معهم أمين الأمناء وشيوخ بني مزاب وقد اتفقوا وفضّ النزاع في 1163هـ/1749م وبحكم أن الأمين يختار من أهل المهنة ومعرفتهم للحرفة لا يمكن حدوث الغشّ للسلعة أو الانتاج إذ يتفطن لذلك.

ومن مهامه أيضًا الحدّ من المنافسة غير الشريفة ويسهر على احترام القوانين والأعراف المتعامل بها مع الجماعات الحرفية الأخرى، ومن مهامه الأخرى الحرص على عدم تغلب العصبية الطائفية على التضامن الحرفي، وكان هو المسيّر الاقتصادي لجماعته من خلال توفير المواد الأولية وتوزيعها على الورشات حسب الحاجة والطاقة، وتحديد أسعار السلع المصنوعة من طرف أهل حرفته بمعية إدارة البايلك وتحديد أجور الصناع، وفي أواخر العهد العثماني أصبح الأمناء لا يهتمون إلا بإرضاء متطلبات الموظفين السامين والتقرب من شيخ البلد وأمين الأمناء[4].

---

[1] عمر حرفوش، المرجع السابق، ص190.

[2] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص156-158.

[3] علاوة عمارة، المرجع السابق، نفسه، ص250.

[4] ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، **الجزائر في مرآة التاريخ (العهد العثماني)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط1، الجزائر، 1984 ص64.

د: المحتسب

كان المحتسب قبل العهد العثماني يتمتع بصلاحيات واسعة، منها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما كان يستخلف القاضي ويساعده ويحكم في مكانه عند غيابه[1]، كما كان له الاشراف والرقابة على الجماعات المهنية، زيادة على رقابته للمكاييل والاسعار والمنشآت والمباني، ولكن في الفترة العثمانية تقلصت مهامه لفائدة موظفين آخرين[2].

وفي الفترة العثمانية كان المحتسب مكلف بصيانة الشوارع وتهديم البنايات المهدّدة بالانهيار وبإنارة المدينة[3]، كما أنه يمثل همزة وصل بين المجموعات الحرفية والقاضي ممثل الحكومة، وهو يراقب ويسهر على تطبيق القوانين، كما يقوم بجمع الرسوم من التجار والحرفيين[4]،وكما كان يعرف كذلك لدى العامة في بمدينة الجزائر بصاحب السوق أو مولي الرحبة، فقد كان حسب قانون أسواق مدينة الجزائر يعتبر بحق من الشخصيات الإدارية المهمة ذات المكانة المرموقة، فقد ارتبط نشاطه بنظام القضاء والافتاء مما يؤكد استمرار التقاليد الإسلامية المعمول بها في الجزائر في الفترة الاسلامية والتي أمكن المحافظة عليها وتطويرها في الفترة العثمانية، خاصة فيما يعرض عليه من شكاوي ومنازعات بين المتعاملين، وهذا ما توجّب عليه سنّ قوانين خاصة تابعة لقوانين الشريعة الاسلامية والتزام المتعاملين باحترامها في أسواق مدينة الجزائر[5].

وقد استمد المحتسب وظيفته من التقاليد التي ورثها الحكام الاتراك بالجزائر من أنظمة العهود الاسلامية السابقة والتي تعود أصولها إلى ما قبل الاسلام، والتي تمت المحافظة عليها من قبل القضاء والافتاء، كما كانت كذلك وظيفة المحتسب كل ما هو مصنوع البلد

[1] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص69-70.

[2] Raymond (A), op. cit, p122.

[3] عائشة غطاس، المرجع نفسه، ص ص106-107.

[4] زهية بن كردرة، المرجع السابق، ص ص96-97.

[5] شويهد، المصدر السابق، ص16.

وذلك حتى يتضمن الإيفاء بالكيل والميزان وجودة السلعة وتوفيرها، وقد استعان هذا الأخير لأداء مهامه بمساعدة القاضي، كما كان له اتصال بأمين الأمناء أو شيخ البلد عن طريق الأمناء، أما بالنسبة للأجرة التي كان يتقاضاها فهي مبلغ محدد يتقاضاه على السلع الواردة إلى السوق[1]، فمثلا يأخذ نصف ريال عن كل رأس ذهب وسبع قطع ذهبية عن كل حمل من التمر التي تدخل من الجنوب، وبهذا كان أجره محدد بالسلعة الواردة إلى السوق وبمقدار محدد[2]، وفي الغالب كان يقع الاتفاق بين أمين الأمناء والقاضي والمحتسب حول تحديد أثمان السلع في السوق وفقاً لأسعار الشراء ويحدّد هامش الربح، ومما جاء في مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر "اتفاق مع عبد الله محمد بن الحاج يوسف وسليمان المحتسب بأمر صاحب السعادة (الداي بابا حسن) على أن يكون رطل السمن بثمانين درهماً عام 1110هـ/1698م[3].

[1] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...، ص190.

[2] نفسه، ص ص191-192.

[3] علاوة عمارة، المرجع السابق، ص252.

خاتمة الفصل الثالث

نستنتج من خلال هذا الفصل أن أدوات تسيير الأسواق في مدينة الجزائر في عهد العثماني أنها كانت أدوات بدائية، ويعتمدون أكثر على أسلوب المقايضة، وفي الوقت الذي شهدت أوروبا تطورا في هذا المجال.

أما فيما يخص النظام الذي كان سائدا في تلك الفترة هو سيطرة الفئة العثمانية على نظام الاقتصاد في الأسواق لمدينة الجزائر في تلك الفترة.

خاتمة

من خلال دراستي لموضوع "**أسواق الجزائر في العهد العثماني**" توصلت إلى الخلاصات التالية:

1- أن النشاط الصناعي والتجاري بمدينة الجزائر في العهد العثماني كان موجها أساسا بسد حاجات السكان وتوفير متطلبات الجهاز الاداري، وكذلك المساهمة في التبادل مع الخارج للحصول على بعض المصنوعات الأوربية الضرورية لتدعيم قدرة الجزائر الحربية.

2- أن معظم الأسواق مدينة الجزائر قامت من الجهة البرية أي من جهة باب عزون، وهذا يبين لنا أن أسواق المدنية ظهرت في فترة كانت تتعامل فيها برا مع بلدان الأخرى بالقوافل التجارية وتوسعت في الفترة الحديثة أي أن العهد العثماني حيث زادت عليها صبعة الأسواق البحرية من حيث القرصنة والتجارة مع دول ما وراء البحر، حيث عرف شارع البحرية بالشارع التجاري.

3- إن التنظيم الذي ميزت به مدينة الجزائر يعرف بالاختصاص فلكل حرفة مكانها الخاص وجماعتها الخاصة، إذ نجد هذه الميزة في معظم أسواق الدول العربية مثل أسواق مدينة فاس، تونس وكذلك في أسواق المدن الأخرى في الجزائر مثل أسواق تلمسان أسواق قسنطينة، وهي في الحقيقة ظاهرة تعم كل المدن، الاسلامية وهذه ما سهل عليها بقيام منهج التاريخي بالمقارنة.

4- أما فيما يخص تطوير السوق من ناحية الأجهزة القياسية فهي تميزت بالطابع البدائي وافتقارها للدقة سواء بالأوطان أو المدن.

5- ولّعل أهم ما ّميز النشاط الاقتصادي هو ارتباطه في بداية العهد العثماني بالأسر الحضرية وخاصة الأندلسية التي كانت في القرن (16م) والنصف الأول من (17م) أن تحتكر أغلب الصناعي والوظائف والمبادلات.

6- في أواخر العهد العثماني وخاصة أواسط القرن (18م) ما ّميز النشاط الاقتصادي بمدينة الجزائر خضوعه لتحكم الاحتكارات الأجنبية وهيمنة الأقلية اليهودية التي أصبحت تتحكم في مجمل النشاط التجاري وتؤثر على أغلب المهن الصناعية، وهذا ما أدى إلى حدوث أزمة خطيرة كان من مظاهر قلة الانتاج وتراجع الصناعات اليدوية.

7- أن أهم ما ميز العملة الجزائرية في تلك الفترة من أواخر العهد العثماني عدم استقرارها وصعوبة تحديد قيمتها بسبب تذبذب الأحوال الاقتصادية والسياسية في البلاد، أين تسببت في ركود الاقتصاد وعودة المعاملات بالمقايضة البدائية، في الوقت الذي تطورت فيه العملات الاقتصادية الأروبية في أروبا.

وفي الختام أتمنى أن يزود عملي هذا المكتبة العلمية رصيدا جديدا ومفيد.

أشكر الله عزو وجل على اتمام هذا العمل

الملاحق

الجدول رقم (1): يمثل أدوات الوزن في مدينة الجزائر

الوزن	الأوقيات	القيم الأدنى			القيم القصوى		
		كلغ	غ	ملغ	كلغ	غ	ملغ
رطل فضي أو سوقي	12 إلى 14	00	497	435	00	568	00
رطل عطاري	12 إلى 14	00	446	080	00	530	00
رطل خضاري	15 إلى 16	00	614	340	01	510	00
رطل كبير	25 إلى 28	00	819	120	00	921	510

المصدر: ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، ص305.

جدول رقم (2): يمثل الوحدة الرئيسية للوزن

الوزن	**القيم الدنيا**			**القيم القصوى**		
	كلغ	**غ**	**ملغ**	**كلغ**	**غ**	**ملغ**
قنطار فضي أو عطاري (صغير)	49	743	00	54	608	00
قنطار خضاري (متوسط)	60	688	00	61	434	00
قنطار كبير	81	908	00	109	216	00

المصدر: ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، ص304.

جدول رقم (3): قيمة صرف عملة الدينار السلطاني الذهبي إلى عملة ريال **دراهم صغار**

دينار سلطاني ذهبي	ريال **دراهم صغار**	**التاريخ**
1	4	1696-1702م
1	4	1702-1704م
1	6.125	1704-1708م
1	6.75	1708-1712م
1	6.75	1712-1721م

1	8.133	1721-1723م
1	8.5-8.625	1723م
1	8.5	1723-1774-1775م
1	9	1774-1775-1802م

المصدر: صخرية بن قويدر، المرجع السابق، 104.

ملحق رقم 01: صورة لمدينة الجزائر في العهد التركي

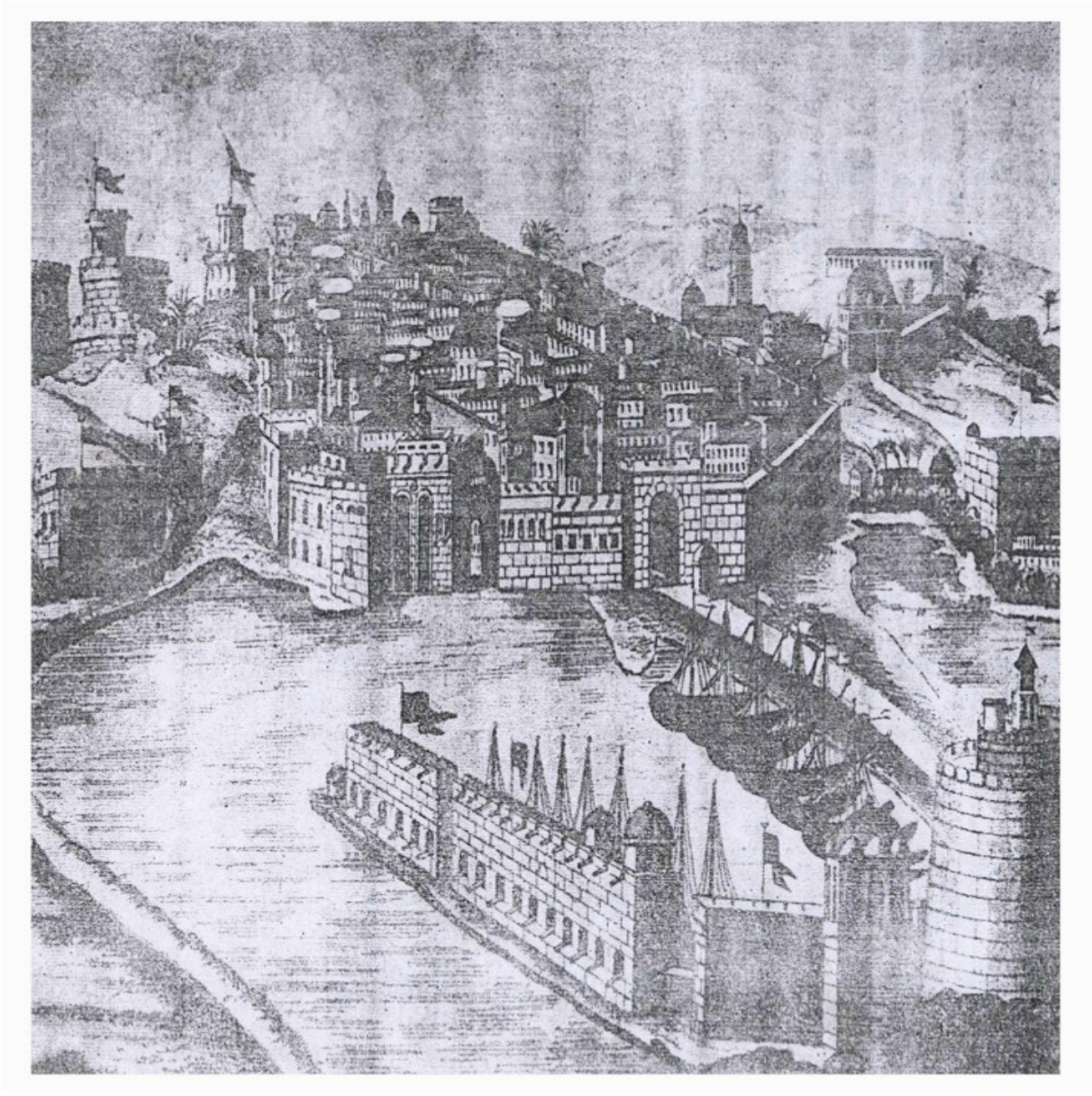

المصدر: عبد القادر حلمي، مدينة الجزائر قبل 1830 .

ملحق رقم02: الجزائر العثمانية

المصدر: عبد القادر حلمي، مدينة الجزائر قبل 1830 .

ملحق رقم03: نماذج من العملة الجزائرية في العهد العثماني

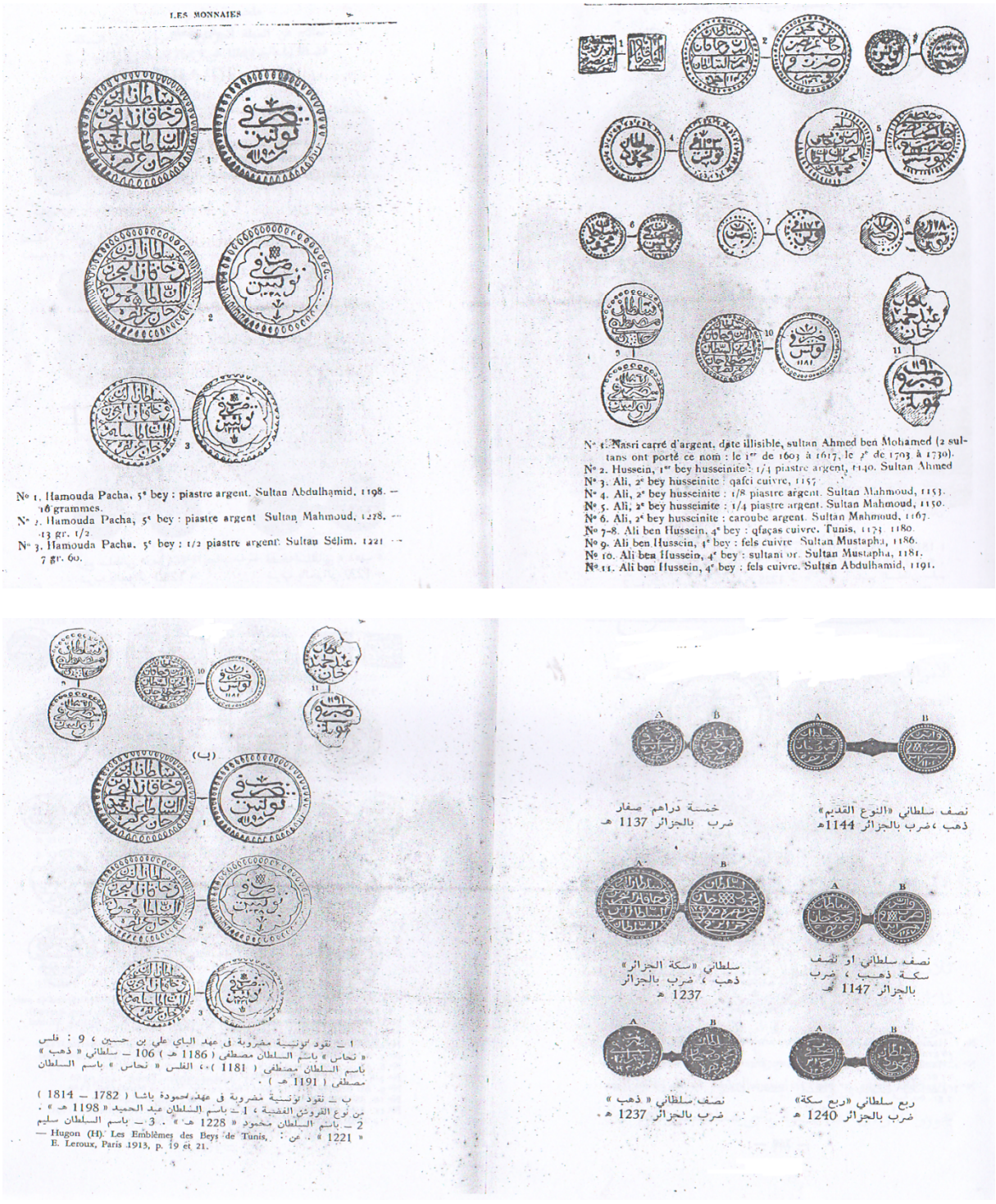

المصدر: ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي....، المرجع السابق، ص ص 266، 267.

ملحق رقم04: خريطتين لمدينة الجزائر يظهر فيها توزيع الأسواق في المدينة

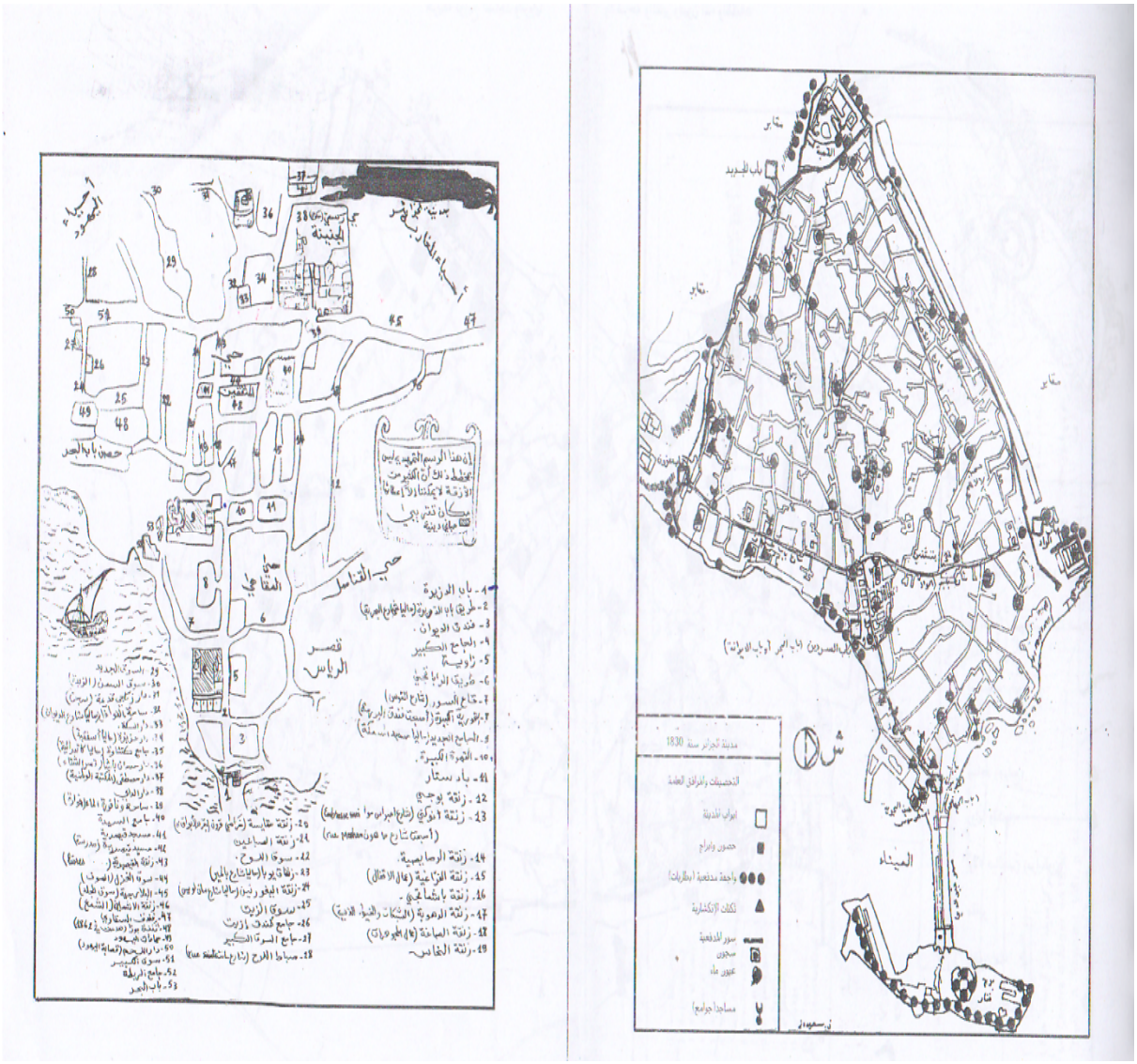

المصدر: ناصر الدين سعيدوني، قانون أسواق مدينة الجزائر، المرجع السابق، ص ص196-197.

ملحق رقم05:

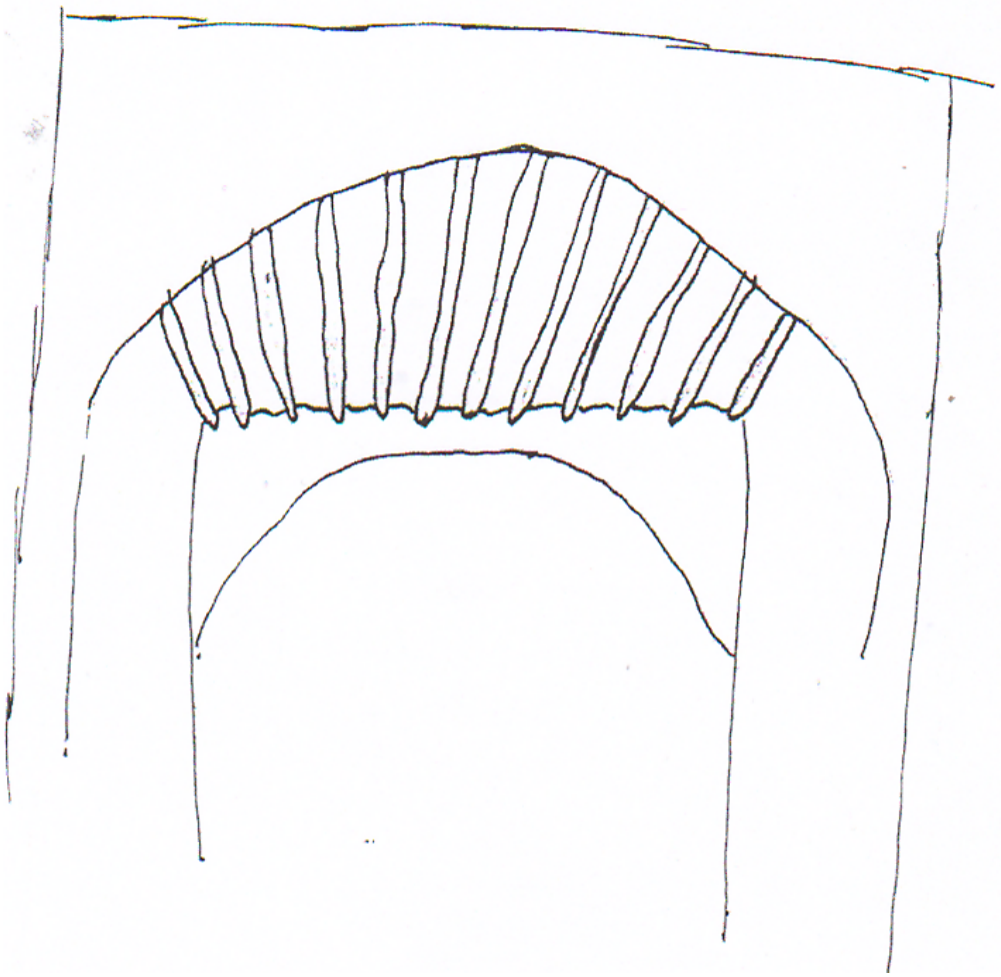

المصدر: زهية بن كردة، المرجع السابق، ص249.

ملحق رقم06: صورة لمداخل الحوانيت في البزار ومستودعات الرحبة.

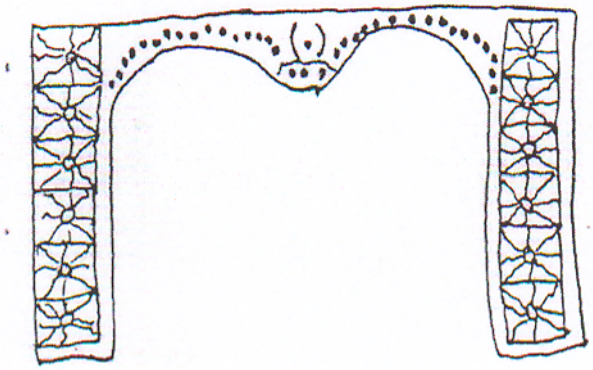

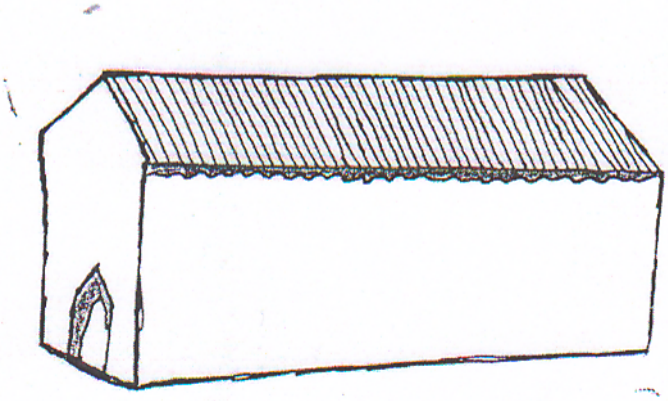

المصدر: زهية بن كردة، المرجع السابق، ص259.

ملحق رقم07: صورة تمثل باب فندق البحرية

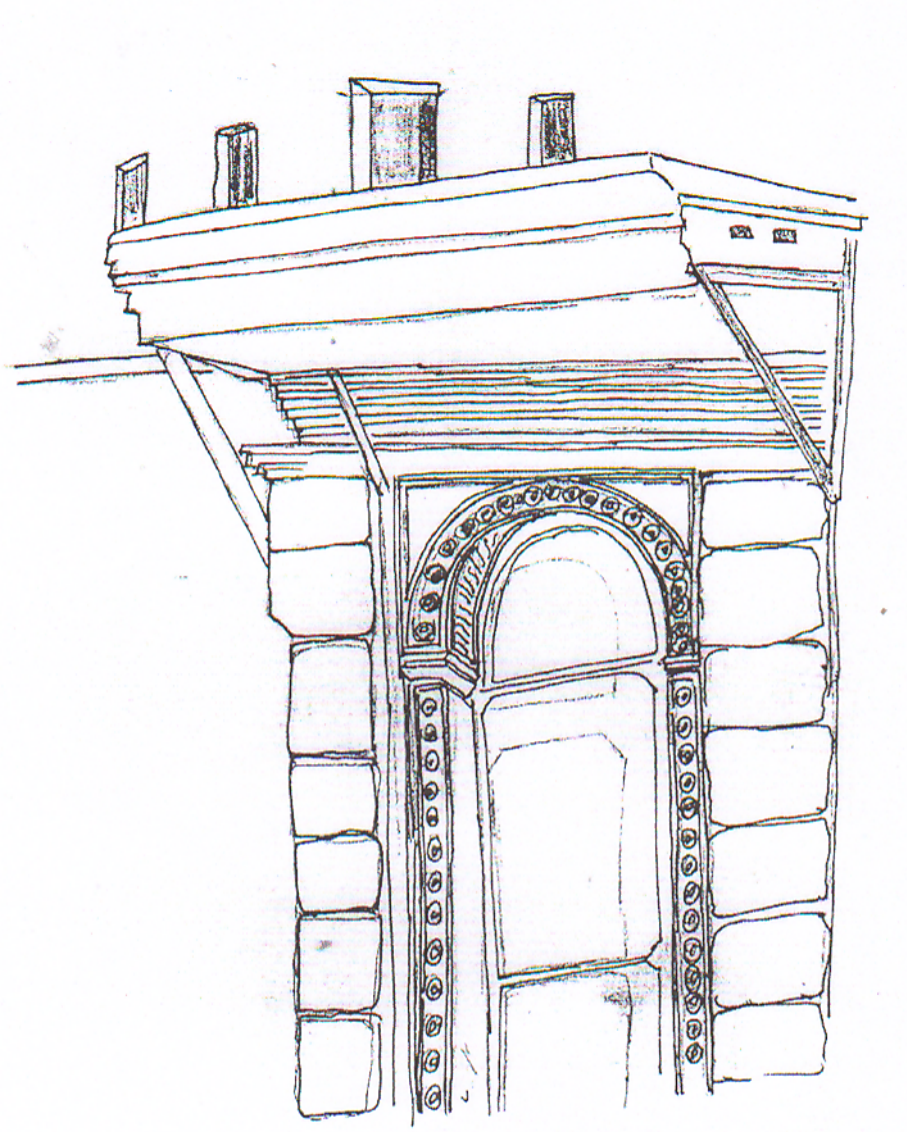

المصدر: زهية بن كردة، المرجع السابق، ص260.

ملحق رقم08: لوحتان للصباغ والخراط في مدينة الجزائر في العهد العثماني.

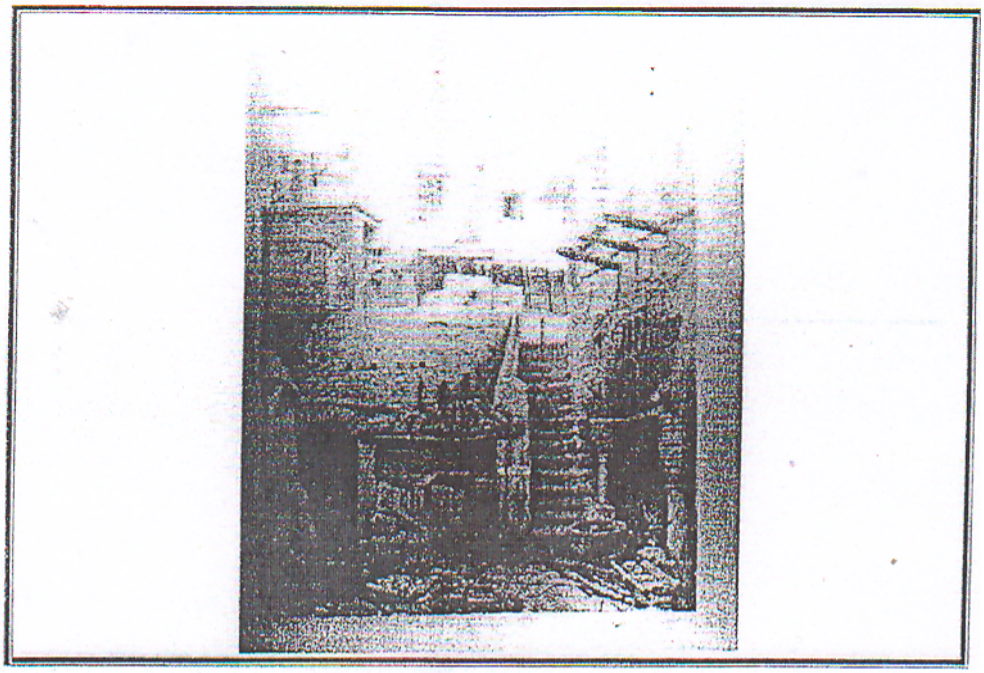

لـــوحة 1: الصباغ

لـــوحة 2: الخراط

المصدر: زهية بن كردة، المرجع السابق، ص264.

ملحق رقم09: مخطط توزيع الأسواق في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني.

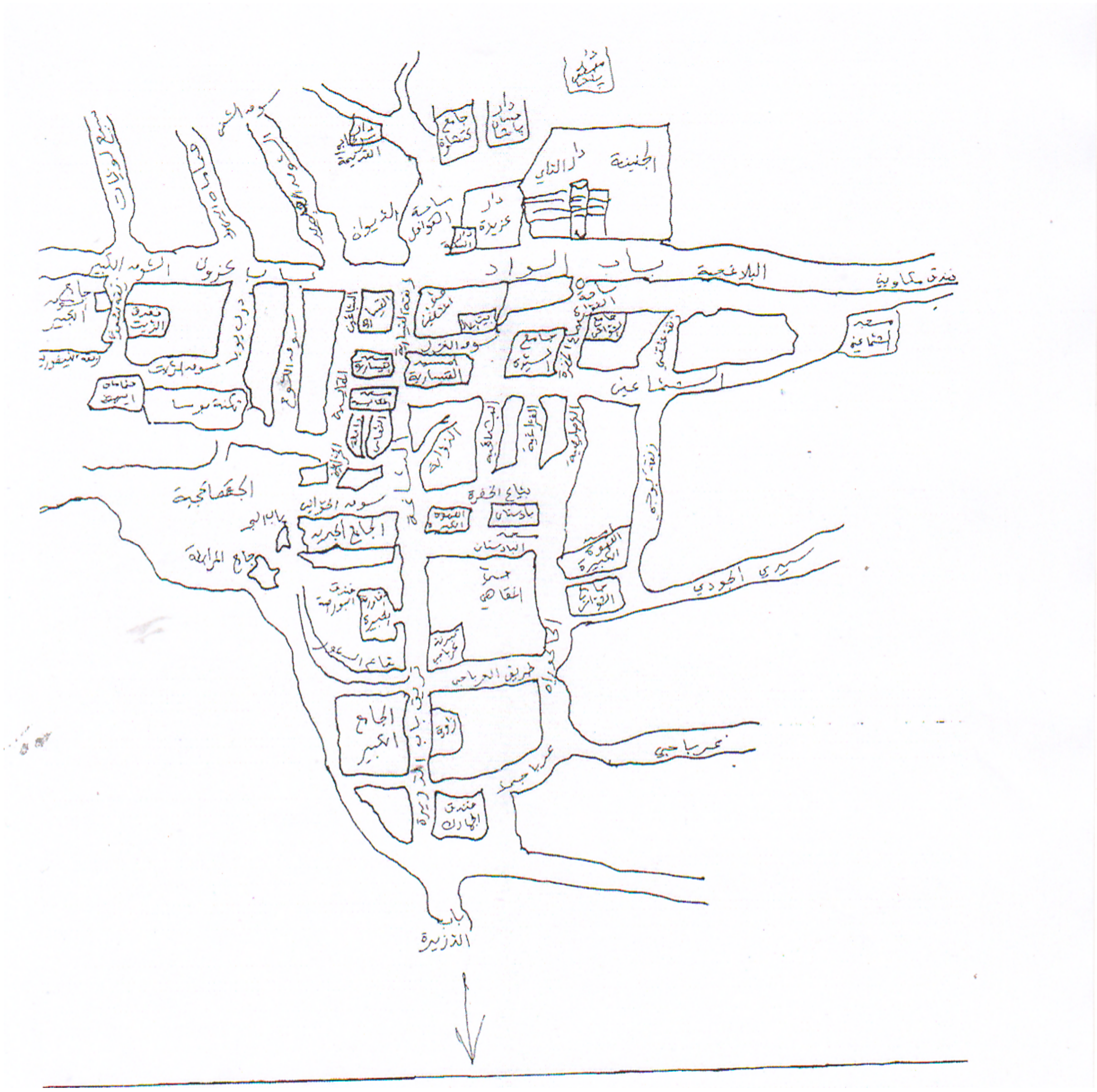

المصدر: زهية بن كردة، المرجع السابق، ص226.

ملحق رقم10: صورتين لباب الواد وباب عزون.

لـــوحة 35: باب (باب الواد)

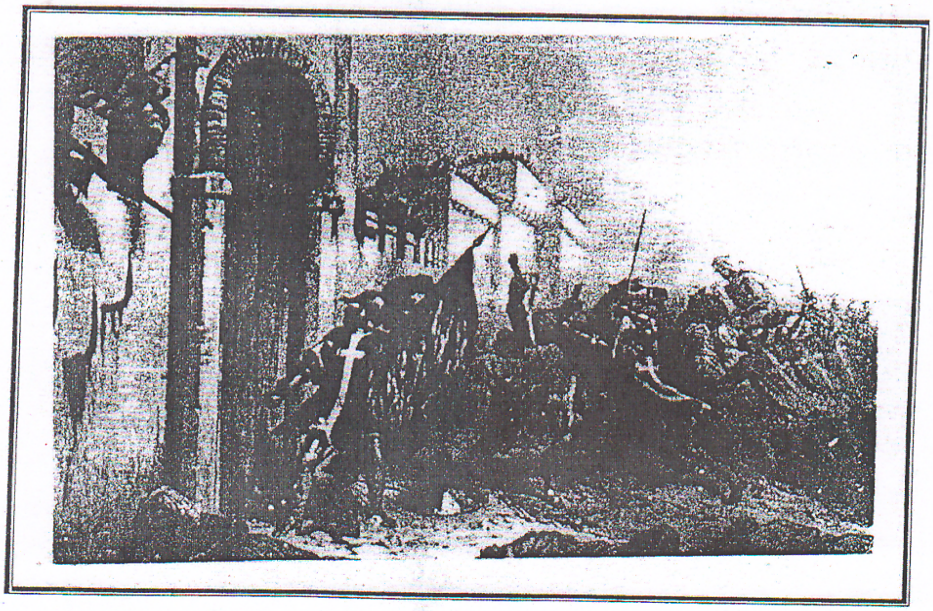

لـــوحة 36: باب عزون

المصدر: زهية بن كردة، المرجع السابق، ص282.

ملحق رقم11: صورة للحانوت في مدينة الجزائر في العهد العثماني.

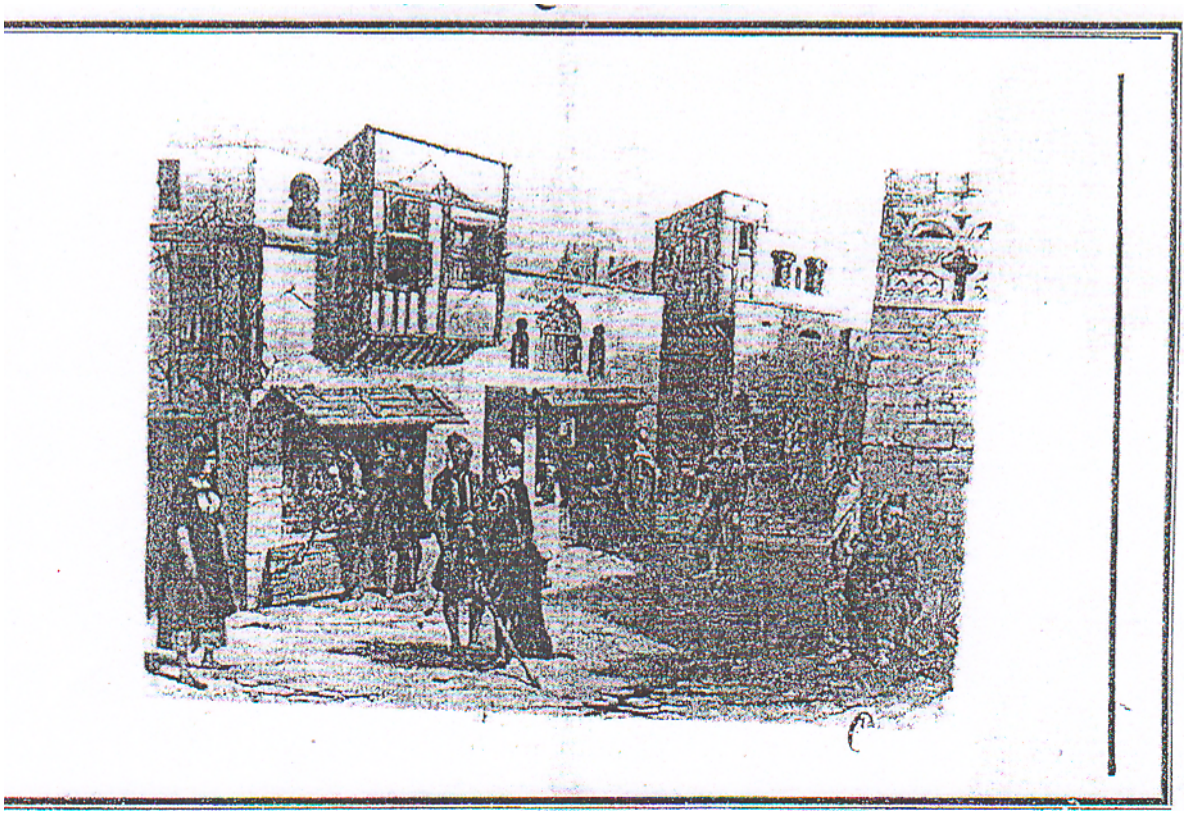

المصدر: زهية بن كردة المرجع السابق، ص 287.

ملحق رقم12: صورة لسوق باب عزون

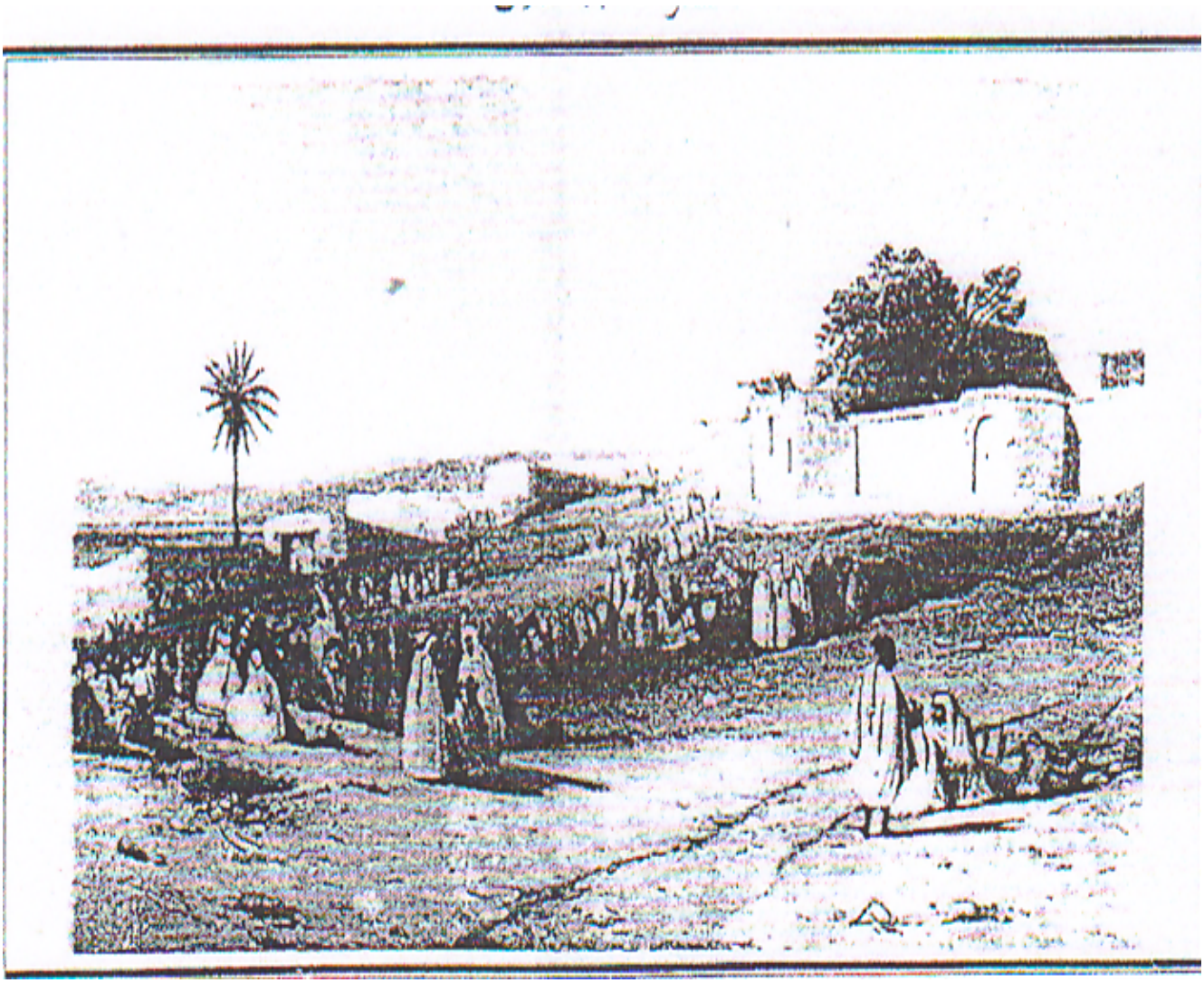

المصدر: زهية بن كردة، المرجع السابق، ص 267.

قائمة المصادر

والمراجع

I. المصادر العربية:

1- ابن خلدون عبد الرحمن ، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مجلد6، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1999م.

2- البكري أبو عبد الله ، المغرب في ذكر افريقية والمغرب، نشره البارون دوسلان، الجزائر، 1937م.

3- ألتر عزيز سامح ، الأتراك العثمانيون إفريقيا الشمالية، تر محمد علي عامر، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1409هـ/ 1989م.

4- الراشدي أحمد ابن سحنون ، الثغر الجماني في ابتسان الثغر الوهراني، تح: المهدي عبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع،(د.ط)، الجزائر، 2013م.

5- الزهار أحمد الشريف ، مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تح: أحمد توفيق المدني (ش.و.ن.ت)، (د.ط)، الجزائر، 1974.

6- الصغير محمد فرج، نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، صححه هوادس، مطبعة بودرين وشركاه، (د.ط)، (د.ب)، 1988م.

7- الفاسي حسن بن محمد الوزان ، وصف افريقيا، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر، ج2، (د.د.ن)، ط2، 1983م.

8- المتولى الشوق عبد الله بن محمد الشويهد، قانون أسواق مدينة الجزائر (1107-1117هـ/ 1695- 1705م)، تح وتق ناصر الدين سعيدوني دار المغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 2006م.

9- أندري توشي ، الجزائر بين الماضي والحاضر، تع: رابح اسطنبولي، (د.ط)، الجزائر، 1948م.

10- أندريه رايمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، تر: لطيف فرج، دار الغرب للدراسات، ط1، القاهرة، باريس، 1991م.

11- أوربان، نبذة عن إقليم تيطري، الجزائر، 1843م.
12- بن عثمان خوجة حمدان ، المرآة، تح وتق: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة رغاية، (د.ط)، الجزائر، 1980م.
13- سبنسر وليام ، الجزائر في عهد رياس البحر، تع وتق: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، (د.ط)، الجزائر، 2007م.
14- شالر وليام ، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816- 1824م، تح وتع وتق: اسماعيل العربي (ش.و.ن.ت)، (د.ط)، الجزائر، (د.س).
15- مجهول، مذكرات خير الدين بربروس، تر: محمد دراج، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2011م.

II. المصادر الأجنبية:

1- (D) de Haedo, topographie et histoie général d'alger, trad de l' espagsnol :Monnereau et Berbugger, in RAFr, N°14, Alger, 1870.
2- (N) de Nicolay les qmatros premiers livres de navigation et pérégrination orintal.
3- (p) erdel, petits métiers algérais, Alges, 1901.
4- Berqne, L'islam du Maghreb édgallimard, paris, 1987.
5- Boyer, l'evolution de l'algérie médiane, paris, 1960.
6- Carette,du commerce de l'algérie avec l'afrique centre et les barbaresque, paris, 1844.
7- Dervoulx, Alger, étndeorchéologiqneat topographique, in.RAFr, 1875- 1876.
8- Phihbert, une perspective cavahiéred'alger, 1688, par Matheuswalfgamg (1660- 1735)étndecritiqne, paris, 1975.
9- Ragmand (A) grande villes arabes a l'époqreothamaneSindbad, paris, 1985.

10- Rozet, voyage dans le régence d'alger on description du pays occupé par l'armée française en Afrique, t3, madame huzard, paris, 1833.
11- Show, voyage dans la régence, trad de l'anglais : J Mac carthy, 2ed, éd, Bouslama, Tunis, 1980.
12- Shurvaltal, la ville d'Alger a la fin de XVIIIémes, CNRS, 1ereéd, paris, 1999.
13- Urlrain (Ismaël) : Notice sur province de titteri « tablean de la situation des établhismentfrançais l'Algérie, 1943- 1944.
14- Vayssettes (e), histoir de Constantine sans la domination turque de 1517 à 1837, in recueil de notices et mémoire de la société archéologique de la province Constantine.
15- Vetur de paris, tunis et alger au 18eme sciecle, mémoir et observation, paris, 1983.

III. المراجع العربية:

1-الخربوطي علي حسن ، الحضارة العربية والاسلامية، القاهرة، (د.ط)، 1970م.

2- الزبيري محمد العربي ، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830م، ط2،(م. و. ك)، الجزائر، 1984.

3-الصلابي علي محمد، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ج1، دار المعرفة، ط4، القاهرة، 2006م.

4-المدني أحمد توفيق ، مذكرات أحمد شريف الزهار نقيب أشراف الجزائر (1168-1246هـ/ 1754م- 1830م)، (ش.و.ن.ت)، (د.ط)، الجزائر، (د.س).

5- بلحميسي مولاي ، مدينة المدية عبر العصور في التاريخ المدن الثلاث الجزائر، المدية، مليانة، إعداد وتعليق عبد الرحمان الجيلالي، الجزائر، 1979م.

6-بن خروف عمار ، العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب الأقصى في القرن 10هـ/16م، دار الأمل (د.ط)، الجزائر، 2006م.

7-بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 1997م.

8- بورويبة رشيد ، الكتابات الأوروبية في المساجد الأوربية في المساجد الجزائرية، تر: ابراهيم شبوج (ش.و.ن.ت)، الجزائر، 1979.

9- بوسماحة عبد الحميد ، تلمسن تاريخ وثقافة، (د.ط)، (د.د.ن)، تلمسان، 2001.

10- بوعزيز يحي ، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

11- جودت عبد الكريم ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين 3-4هـ / 9-10م/ (د.ط) (د.س).

12- حسن زكي محمد ، فنون الإسلام، دار الرائد العربي (د.ط)، بيروت، 1981م.

13- سعيدوني ناصر الدين ، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) في أواخر العهد العثماني (1791- 1830م)، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م.

14- سعيدوني ناصر الدين ، المهدي بوعبدلي، الجزائر في مرآة التاريخ، (العهد العثماني)، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط1، الجزائر، 1984م.

15- سعيدوني ناصر الدين ، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، (ش.و.ن.ت)، (د.ط)، الجزائر، (د.س).

16- سعيدوني ناصر الدين ، قانون أسواق مدينة الجزائر (1695-1705م)، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2006.

17- سعيدوني ناصر الدين ، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ العهد العثماني، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2012م.

18- شريط عبد الله ، محمد مبارك الميلي، مختصرات تاريخ الجزائر السياسي، والثقافي والاجتماعي، ط2، الجزائر، 1985.

19- شويتام أرزقي ، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (926هـ-1246هـ) (1519- 1830م)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009.

20- عكاسة ثروت ، القيم الجمالية في العمارة الاسلامية، دار الشروق الأولى، ط1، (د.ب)، 1994م.

21- محمد مختار اسكندر، المدية بين القديم والحديث، منشورات وزارة الثقافة والسياحة، بيروت، 1986م.

22- مريوش أحمد ، الحياو الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

23- نور الدين عبد القادر، صفحات في تاريخ الجزائر من أقدم عصورها إلى إنتهاء العهد التركي، نشر كلية الآداب الجزائرية، 1965م.

IV. المجلات:

1-السليماني أحمد ، مدينة المدية ونواحيها في العهد القديم، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 7، المعهد التاريخ، الجزائر، 1995م.

2-حليمي عبد القادر ، أثر التضاريس في تخطيط مدينة الجزائر، مجلة الأصالة، ع8، 1976م.

3- عمارة علاوة ، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، دورية أكاديمية متخصصة محكمة تعني بالدراسات الإسلامية والإنسانية، العدد 26، سبتمبر 2008م.

4-فيدرمان، نبذة عن تاريخ وإدارة بايلك، التيطري، المجلة الافريقية، العدد 09.

V. الأطروحات والرسائل الجامعية:

1-آيت سعيد نبيلة ، التحف المعدنية العثمانية المحفوظة بالمتحف الوطني، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008- 2009م.

2-بن قويدر صخرية ، أسعار جنات فحص مدينة الجزائر في القرن 18م، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010-2011.

3-بن كردرة زهية ، أسواق مدينة الجزائر من الفتح الاسلامي إلى العهد العثماني من خلال المصادر -دراسة تحليلية- رسالة الماجستير، جامعة الجزائر، 1999-2000م.

4-بوشيبة فايزة ، بايلك التيطري من خلال الأرشيف العثماني بمحلي 1073هـ-1245هـ/ 1662- 1830م، جامعة الجزائر، 2005- 2006م.

5-حرفوش عمر، الادارة الجزائرية في العهد العثماني: الادارة المركزية نموذجا، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر الجزائر، 2008- 2009م.

6- دحدوح عبد القادر ، مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، مذكرة دكتوراه، الجزائر، 2009-2010م.

7- دحماني توفيق ، النظام الضريبي ببايلك الغرب أواخر العهد العثماني، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003-2004م.

8-صغيري سفيان، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671- 1830م) مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012م.

9-طوبال نجوى ، طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر (1700-1830)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004-2005م.

10- غطاس عائشة، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر، 1700- 1830م، مقاربة اجتماعية اقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2000- 2001م.

11- لواليش فتيحة ، الحياة الحضارية في بايلك الغرب الجزائري، خلال القرن 18، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1993-1994م.

12- نقادي سيدي محمد ، التصميم العمراني بمدينة تلمسان ودلالته الاجتماعية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1991م.

13- نيقن سعد ، مصطفى حسن، مجتمع الحرفيين في مصر العثمانية، في القرنين 16-17م، رسالة دكتوراه، جامعة تونس الأولى 1998م.

المكان	الصفحة
- الاسبان	08، 10، 29، 57، 86، 88.
- الحوانيت	15، 16، 21، 28، 35، 37، 45، 48.
- القصبة	16، 17، 44، 75.
- المدية	21، 24، 25، 35.
- المملكة المغربية	13، 26، 28، 36، 37، 88.
- إمارة الثعالبة	8
- إمارة جبل كوكو	8
- باب الجديد	16
- باب الجزيرة	37، 41، 44، 57، 58.
- باب القنطرة	16، 17، 18، 21.
- باب الواد	16، 17، 18، 34، 35، 37، 41، 44، 45، 51، 60.
- باب عزون	34، 35، 37، 41، 44، 45، 51، 52، 70.
- بجاية	08، 10.
- بلاد السودان	13، 36، 55، 84.
- بلاد القبائل	08، 33، 36، 48، 72.
- تلمسان	13، 21، 28، 29، 30، 32، 37، 67، 68، 88.
- تونس	13، 36، 39، 68، 79، 88.
- جامع الجديد	48.
- جامع السيدة	47، 48، 52.
- قسنطينة	12، 13، 15، 16، 17، 18، 20، 35، 68.
- مدينة الجزائر	09، 13، 21، 24، 33، 34، 35، 40، 46، 54، 57، 60، 67.
- وهران	08، 12، 27، 28، 29، 30، 35، 36، 44، 57.
- أوروبا	55، 61، 88.

- تركيا	55، 84.
- شمال افريقيا	65، 67.
- رومانيا	67.
- قسطنطينية	67.
- المغرب	67، 84، 88.
- فاس	68، 88.
- حلب	75.
- تنس	79
- البرتغال	88
- النمسا	88
- ايطاليا	88
- الجزائر	9، 10، 12، 15، 28، 55، 72.
- فرنسا	39، 36، 58، 59، 88.
- مصر	36، 49، 55.

فهرس المحتويات

شكر

إهداء

مقدمة.....أ

مدخل.....**8**

I. الفصل الأول: التوزيع الجغرافي للأسواق في الجزائر.....**14**

المبحث 1: أسواق بايلك الشرق.....15

المبحث 2: أسواق بايلك التيطري.....21

المبحث 3: أسواق بايلك الغرب.....26

المبحث 4: أسواق دار السلطان.....33

II. الفصل الثاني:تمركز أسواق مدينة الجزائر وأشكالها.....**44**

المبحث الأول: تمركزها.....**44**

أ: شارع باب الوادي.....44

ب: شارع باب عزون.....49

ج: شارع البحرية.....57

المبحث الثاني:أشكالها.....**62**

أ: الأسواق المغطاة.....**62**

أ-1: الباديستان.....64

أ-2: الفندق.....65

أ-3: القيسارية.....66

ب: الأسواق المكشوفة.....69

ب-1: الرحبة.....69

ب-2: الحانوت.....72

III- الفصل الثالث: نظام إدارة الأسواق في مدينة الجزائر.....79

المبحث الأول: أدوات وتقنيات تسيير الأسواق في الجزائر.....79

أ: أدوات الوزن.....79

ب: أدوات القياس.....82

ج: العملة.....83

المبحث الثاني: الهيئات المسيرة للأسواق.....89

أ: شيخ البلد.....89

ب: أمين الأمناء.....90

ج: الأمناء.....92

د: المحتسب.....94

خاتمة.....98

الملاحق.....101

قائمة المصادر والمراجع.....116

فهرس الأماكن 124

فهرس المحتويات.....126